مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

أحمـــد البرصـــان — أحمد سعيد نـوفل

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـــور

السنة ١٩ — العدد (٧٤) — شتاء ٢٠١٦

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ فرصة الاستقرار والتنمية في العالم العربي عام ٢٠١٦

التحرير

البحوث والدراسات

١٧ صراع التيارات السياسية وإشكالية بناء الدولة العربية

فواز ذنون

٣٧ أمن الخليج في ضوء سيناريوهات ايران النووية

وصفي عقيل

المقالات والتقارير

٦٩ الأداء الاقتصادي الأردني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

ماهر الغريب

٧٥ رؤية تصورية للجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٢٥ (الجزء الثاني)

أحمد مسعد السبع

٩٩ قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥

محمد عابد

ندوة العدد

١١٣ انتفاضة القدس ٢٠١٥: الخلفيات والتوقعات

الملف البيبلوغرافي

الانتفاضات الفلسطينية ١٩٨٧-٢٠١٥

١٢٩ المراجع العربية والإنجليزية

١٤١ أحدث الإصدارات

محمد عابد

المقال الافتتاحي

فرصة الاستقرار والتنمية في العالم العربي

عام ٢٠١٦

بعد مرور خمسة أعوام على اندلاع الربيع العربي وأكثر من عامين على محاولات إعاقته لم تتمكن قوى الشد العكسي والقوى المضادة للتغيير والثورة في دول الربيع العربي من إعادة الوضع السياسي إلى ما قبل الربيع الذي اندلع عام ٢٠١١.

استمرت قوى التغيير والإصلاح بالتأثير في المشهد السياسي العربي عموماً، وفي دول الربيع العربي على وجه الخصوص، حتى في ظل جهود العزل والاجتثاث والإقصاء والتهميش بل والملاحقة الأمنية التي تعرضت لها قوى الثورات وفي مقدمتها الحركة الإسلامية (تيار الإسلام السياسي المعتدل) بوصفها الحامل الأهم للثورة والتغيير والإصلاح، وكثير من حلفائها في الثورة والتغيير في مختلف الأقطار العربية، برغم افتقادها إلى الدعم الإقليمي والدولي المؤثر، ولا زال المشهد السياسي في هذه الدول يشهد تحولات وتغيرات ترفض العودة إلى الخلف، كما ترفض قبول الأمر الواقع ما بعد الارتداد على الربيع، وذلك رغم إدخال البلاد في كل من ليبيا واليمن وسوريا في حروب أهلية، وإدخال مصر في حالة عدم استقرار وأعمال عنف وتوتر أمني عالي المستوى، وإضعاف التحولات السياسية في تونس وإبطائها، ولذلك فقد تكاثر اللاعبون الإقليميون والدوليون من ذوي المصالح في كل هذه البلاد حيث الفوضى وأعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار.

وفي المقابل استمرت حالة الاستقرار السياسي والأمني في كل من الأردن والمغرب اللتين شهدتا عمليات إصلاح سياسي غير مكتملة نحو الديمقراطية، لكنها وجدت قبولاً

مرحلياً من عموم المجتمع، وبرغم محاولات إدخالها في منظومة الفوضى من قبل أطراف متطرفة ومن بعض الدول ذات المصلحة في ذلك، غير أنها كرست ثقافة الإصلاح السياسي بديلاً للعنف والفوضى والثورة في لحظة التقاء سياسي بين أنظمة الحكم والقوى السياسية المعارضة مع استمرار التباين والاختلاف بينها إزاء العديد من السياسات الداخلية والخارجية.

في ضوء ذلك، فإن التحولات النوعية التي تشهدها دول الربيع، وخاصة في كل من سوريا واليمن، تعطي مؤشرات جديدة على اتجاهات التحول المحتملة في مسار الربيع العربي، كما تخلق هذه التحولات حالة من الترقب وإعادة النظر في مواقف وسياسات بنيت سابقاً على أساس مواجهة تيار الإسلام السياسي، ومواجهة مطالب الشعوب بالديمقراطية والحرية، وساعد على تشكل حالة الترقب هذه تداخل الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية بشكل ربما لم يكن مقصوداً، ما جعل الاستقرار في المنطقة مهدداً برمته، سواءً بفعل مغامرات استخباراتية تدعم منظمات إرهابية، أو تشجع إثارة الفوضى، أو تتواطأ مع عمليات اجتثاث أمني ضد قوى الإسلام السياسي عموماً، وأحياناً على أسس طائفية كما في حالتي العراق وسوريا.

لذلك فإن قرار السعودية بمواجهة تزايد النفوذ الإيراني في اليمن، وزيادة دعمها للمعارضة السورية لمنع إيران من تحقيق أهدافها في سوريا، وتردد دعمها للنظام السياسي الحالي في مصر ما بعد الربيع، ربما فتح الباب على تحولات لم يحسب لها معارضو الربيع حساباً دقيقاً، وبدت بذلك أجندة بعض الدول عاجزة عن التعامل مع هذه التحولات وربما تكون بحاجة إلى مساعدة للنزول عن السلم.

من جهة أخرى فقد شكل التدخل الروسي العسكري المباشر في الحالة السورية استفزازاً عميقاً لمنظومة مصالح إقليمية ودولية، ودفعها لإعادة النظر بسياساتها القائمة على عدم الانخراط في الصراع بشكل مباشر، وبرغم نجاح الولايات المتحدة بمحورة سياساتها حول محاربة الإرهاب وتنظيم الدولة (داعش) على وجه الخصوص، غير أن

هذه السياسة لم تحقق النتائج والأهداف المعلنة لها، كما زاد ذلك من حدة الاستقطاب الإقليمي لقناعة الجميع بأن أجهزة استخبارية عديدة تقف وراء دعم تنظيم (داعش)، وساد الساحة السياسية تقاذف المسئولية عن دعم هذا التنظيم إقليمياً ودولياً، ما أربك التوجه الأمريكي والغربي، وشجع روسيا على الانخراط المباشر في حماية النظام السوري، ومنع المعارضة السورية من الوصول إلى الحكم.

وبذلك يمكن القول إن ثمة تحولات مهمة ونوعية تتبلور سوف تدفع بالمشهد السياسي إلى مربعات جديدة ومحددات أكثر وضوحاً، ربما يكون عنوانها تحقيق الاستقرار، وهي:

- **تنامي الأزمة في العلاقات الدولية**، وتبلورها على شكل تحركات وحشودات عسكرية لم تشهد المنطقة مثلها منذ عقود، ما يهدد كيانات دول إقليمية ومصالحها، ويدفعها إلى العودة إلى سياسة المحاور القديمة إبان الحرب الباردة، ويلقي بظلال التخوفات من أي مواجهات عسكرية محتملة حتى لو كانت محدودة، الأمر الذي قد يدخل المنطقة لأول مرة في مقدمات صراع دولي عسكري مباشر، وهو ما تسارع مختلف الأطراف في بذل الجهود لمحاولة تجنبه، ما يجعل السعي الدولي والإقليمي لحلول سياسية للأزمات القائمة، ولاستعادة الاستقرار واستئناف عمليات الإصلاح والتغيير السياسي بتنازلات متبادلة من مختلف الأطراف، يجعلها أساساً لسياسات دولية وإقليمية جديدة في المنطقة، تهدف إلى منع اندلاع أي مواجهات إقليمية أو دولية مسلحة فيها، ولاحتواء ظاهرة التطرف والإرهاب والعنف في وقت واحد.
- **فشل الحملة العربية والدولية لمحاربة تنظيم الدولة(داعش)**، وتزايد الشكوك السياسية والأمنية حول جدية هذه السياسات وأهدافها أصلاً، فيما رفع ذلك من منسوب عدم الثقة بهذه الدول من جهة، وزاد من حدة الفوضى في المنطقة من جهة أخرى، وجعل من (داعش) علامة "تجارية" للمتاجرين بالإرهاب

تنفيذاً واستغلالاً، يستخدمها من شاء في أي وقت وأي مكان لتحقيق أهدافه الخاصة، الأمر الذي تسبب بتضخيم حقيقة الظاهرة، وزاد من صعوبات القدرة على إنهائها.

- **تزايد الضجر الشعبي من فشل القوى التي حكمت** على أنقاض الربيع أو التي أسقطت حكومات ما بعد الربيع سواءً في مصر وتونس واليمن وليبيا، ناهيك عن الإنهاك الذي أصاب جميع الفرقاء من اتساع دائرة الحرب الأهلية في سوريا لتتحول إلى عملية اجتثاث للشعب السوري ولسوريا ولدورها العربي وبتدخلات دولية وإقليمية متضاربة الرؤية والمصالح، كما تزايد الضجر من القوى التي تحارب قوى الربيع بالسلاح كما في ليبيا واليمن.
- **تنامي قدرة الحركة الإسلامية (التيار الإسلامي المعتدل) وحلفائها الوطنيين والإقليميين على الاستمرار والتعايش مع المتغيرات** وتحمل الضربات والملاحقات في دول الربيع، ونجاح تجربتها في الحكم في المغرب، وتحقيق الحزب الحاكم في تركيا (المحسوب على تيار الإسلامي السياسي المعتدل) فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي قوَّى من عود هذه الحركة وصلابتها، ونمَّى الثقة لديها بقوتها السياسية وفي قدرتها على الاستفادة من فرصة التحولات النوعية الجارية. وقد شجع تقارب تركيا مع دولة قطر، وتطور علاقات تركيا بالسعودية على هذا التحول في التفكير لدى تيار الإسلام السياسي، خصوصاً وأن دوره يُعد حاسماً في كل من سوريا وليبيا واليمن بالنسبة لهذه الدول، حيث يشكل أفضل الرهانات لاستعادة الاستقرار وتحجيم نفوذ إيران ووقف الإرهاب وأعمال العنف في البلاد.

ولذلك فإن الشرق الأوسط بعمومه مقبل على تحولات سياسية كبيرة خلال العام ٢٠١٦ أساسها إعادة الاستقرار واستئناف عمليات الإصلاح السياسي، وقيادة مصالحات وطنية وإقليمية واسعة، ستقود إلى استئناف عملية الربيع العربي لدورها، ولكن بمعادلات

جديدة، لاستكمال بقية الأهداف التي من أجلها اندلع، خاصة ما يتعلق منها ببناء أنظمة سياسية توفر أجواء أفضل للحريات العامة، واختيار حكومات تتمتع بالشرعية الشعبية وخاصة في دول الربيع الخمس، وتحقيق الشراكة الوطنية في نقل البلاد من حالة الصدام والتنازع إلى تحمل المسئولية في تحقيق الديمقراطية والتنمية وحماية الحريات العامة، وقيادة مصالحات تاريخية تقوم على التنازل لشريك الوطن بديلاً عن الرهان على قوى المجتمع الدولي، حيث يتوقع أن يكون لتيار الإسلام السياسي دور أساسي وحاسم في إنجاح هذه التجربة مستنداً إلى تجربته الصعبة في سنوات الربيع الأولى ودروسها القاسية!

وتثار في ظل هذه التحولات الممكنة وتوقعات اتجاهاتها أسئلة صعبة ليس أمام الأطراف المعنية إلا الإجابة عليها بصدق ودقة، وأهمها: هل تملك الدول العربية والإقليمية وبعض القوى الدولية التي سارت برهانات أدت إلى الفوضى والعنف والإرهاب من جهة، واستنزاف مواردها من جهة أخرى، كما زادت من مصادر التهديد لأمنها، هل تملك أن تراجع حساباتها وتقدم تنازلات واقعية عن بعض السياسات والأفكار ضد قوى التغيير والربيع؟

وهل تستطيع قوى التغيير والربيع العربي الأساسية توفير ضمانات وتطمينات للنظام العربي وخاصة دول الخليج بأنها غير معنية بالتدخل بشئونها الداخلية، وأنها لا تستهدف أمنها بل تعتبره جزءاً من أمن أقطارها!

وهل تستطيع إيران أن تخرج من أحلام الهيمنة والطائفية إلى رحاب الجوار الإسلامي مع العرب والأتراك نحو بناء منظومة عمل إسلامي واسعة لدعم قضايا الأمة الكبرى والتعاون في الاقتصاد والأمن والسياسة الدولية؟ وهل تنجح الزعامات الدينية وخاصة الطائفية منها في كبح جماح التطرف العقائدي نحو سعة الأمة ورسالتها الإنسانية السمحة العامة للقضاء على بؤر التوتر الطائفي صعبة المراس تاريخياً!

وهل تدرك الدول الكبرى، وخاصة روسيا والولايات المتحدة، أن إثارتها للعنف والفوضى في المنطقة ومغالبتها لرغبات الشعوب لا توفر لمصالحها الاقتصادية الاستقرار

ولا تخدم أمنها الوطني والقومي، وأن الحرية والديمقراطية في العالم العربي سوف تنعكس عليها أمناً وسلاماً، وتوقف الإرهاب والعنف الذي يتهددها، والذي تتعرض له على يد مجموعات إرهابية تمتطي مبادئ الدين زوراً، وتمتطي قضايا الأمة الكبرى حجة في حشد الأنصار واستقطاب الشباب، وهي تتلقى دعماً من استخبارات إقليمية ودولية لها مصالحها الخاصة؟

وما مدى قدرة الحركة الإسلامية السياسية على الاستفادة من هذه الفرصة لاستعادة دورها وتقديم تنازلات سياسية لشركاء الثورة أو الوطن نحو بناء شراكة سياسية حقيقية؟ وهل لديها الاستعداد للدخول في مصالحات قد لا تحقق لها كل شروطها أو أهدافها او تطلعاتها لنقل المنطقة نحو الاستقرار واستعادة أجواء التنافس السياسي بديلاً للفوضى التي ضربت مشروع الحركة الإسلامية وبقية المشاريع العربية للتغيير والإصلاح؟ وهل تتمكن بقية القوى السياسية العربية القومية واليسارية والليبرالية من استعادة نفسها الوحدوي وبوصلتها الوطنية والعربية بعيداً عن مواقع التشفي والحزبية ودعم برامج الإقصاء للإسلاميين واعتبارهم حجر عثرة في الطريق؟ وبالتالي العودة إلى مسار التعاون معهم لبناء دول مستقرة تتمتع بالحرية والديمقراطية أولاً!

بالتأكيد إن هذه عملية معقدة كما تُظهر الأسئلة وأطرافها، ولكنها ربما تبدأ بحل الأزمة في اليمن أو سوريا أو ليبيا أو مصر أو كلها معاً، لكنها أصبحت اليوم أقرب للواقعية مما كانت عليه قبل عامين في ظل التحولات الأربع آنفة الذكر، والتي أكدت أن كل الأطراف تعيش حالة أزمة واستنزاف، وأنها كلها تبحث عن مخرج في السر والعلن، وأنها كلها أدركت أن الخروج من حالة الفوضى والمخاطر إلى الاستقرار والتعاون والشراكة على كل المستويات سوف يحقق كثيراً من مصالحها وإن لم يكن كلها، ولكن بكلفة أقل، وبنسبة استقرار أعلى، ولفترة أطول.

فلماذا لا يلج الجميع إليها اليوم؟ ولماذا لا يبادر أحد من المعنيين بأخذ زمام المبادرة؟ وإن كان التفضيل أن تأخذ الأطراف العربية والإسلامية الأمر بيدها لأن خلافها

الداخلي سبب أساسي للتدخلات الدولية، خاصة وأن اندلاع الأزمات المحلية والحروب الأهلية في عدد من الدول يتم بدعمها المالي والعسكري والأمني والإعلامي.

ولذلك فإن السعودية من جهة، وكل من تركيا وإيران من جهة أخرى، وبالتعاون مع تيار الإسلام السياسي المعتدل من جهة ثالثة، هي الأطراف الأقدر اليوم على التقدم بهكذا مبادرة، لتقوم على أساس التنازلات السياسية المتبادلة بين كل الفرقاء لمصلحة بناء الأوطان، وحماية الشعوب، واستئناف الحياة السياسية، واستعادة عافية الاقتصاد، ووقف هدر الدماء والأموال، وتحقيق مصالحات وطنية وعربية وإسلامية، وذلك بهدف استجماع القوة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وطنياً وإقليمياً ودولياً بشكل جماعي، وعلى أساس الوحدة الوطنية الصلبة، والتضامن العربي والإسلامي الواسع، وتقصي بذلك- في حال نجاحها- كل أدوات العنف والحقد والكراهية ومساراتها من داخل مجتمعاتها ومن بينها مهما كانت القوى المعادية التي تقف خلفها.

التحرير

البحوث والدراسات

صراع التيارات السياسية

وإشكالية بناء الدولة في العالم العربي

د. فواز موفق ذنون*

المقدمة

تشهد المنطقة العربية اليوم مخاضاً عسيراً جاء في أعقاب موجة تغيرات سياسية اجتاحت المنطقة مخلفةً وراءها انتكاسات على مستوى الدولة منعتها من أداء مهامها الوظيفية والقيادية جراء صراع النفوذ والمصالح بين مختلف الأحزاب والكتل السياسية التي تحاول القفز على الواقع الحقيقي لتلك التغيرات مركزةً على أطماعها ورغباتها في اعتلاء قمة الهرم في الدولة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الأضواء على صراع الأيدولوجيات السياسية في العالم العربي التي برزت بعيد انتهاء مرحلة الربيع العربي ودور ذلك الصراع في تقويض الدولة الوطنية وتحويلها إلى ساحة لتنافس تلك الأيدولوجيات مع بعضها بعضا وفقدان البوصلة الحقيقية في رسم ملامح الدولة المنقذة. وقد جاءت الدراسة في أربعة محاور أساسية، بدءاً من المحور الأول الذي يتناول الحدث الأبرز وهو الربيع العربي محاولا معرفة مسبباته وأهدافه في إطاره العام، في حين جاء المحور الثاني ليعالج التجاذبات السياسية بين مختلف التيارات السياسية وصراع الأيدولوجية السياسية تحت عنوان صراع التيارات السياسية ما بعد الربيع العربي. أما بروز التنظيمات المسلحة وتراجع نفوذ الدولة فقد كان عنوان المحور الثالث والذي عالجنا فيه فشل عملية التحول الديمقراطي نتيجةً للصراعات السياسية التي أفضت إلى حالة من التفكك لدى الدولة، الذي أدى إلى تراجعها وبروز

* أستاذ مساعد، مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل، العراق.

التنظيمات المسلحة. أما المحور الرابع فقد أشرنا فيه إلى حالة الانقسام في كيفية بناء الدولة ووضعنا في النهاية خارطة طريق تمكن صناع القرار من بناء الدولة المؤسساتية المنشودة.

أولاً: الربيع العربي.. نظرة عامة

تعد الانتفاضات والثورات العربية، نقطة تحول فاصلة في تاريخ المنطقة العربية، فما إن أطل عام ٢٠١١ حتى كانت تلك المنطقة على موعد مع حركات التغيير التي طالت كلا من تونس ومصر وليبيا واليمن، لتستقر في المرحلة الراهنة في سوريا التي تحاول القوى السياسية والشعبية المعارضة العمل على إسقاط النظام السياسي فيها. وبهذا، فإن هذه الحركات تشكل محاولةً لإعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة العربية برمتها.

ولهذه الثورات مسبباتها وعواملها، وإذا ما أردنا الحديث عنها، فالحديث لن يقف عند غياب الديمقراطية والمساواة السياسية ولن يتجاوز البطالة وتدني مستوى المعيشة، ولن يكون آخرها غياب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي أصبحت السمة البارزة لدى معظم أنظمة الحكم العربية، وقد جعلت هذه المسببات الشعوب العربية تخرج لتعلن انتفاضها ضد حكامها مطالبين بالإصلاح أولاً ثم تغيير النظام إذا لم يأت الإصلاح.[١]

وتشترك معظم أنظمة الحكم العربية بأسلوب حكمٍ واحد، وهذا ما جعل الشعوب العربية تخرج وبشكل متسلسل ضد تلك الأنظمة ذات الخلفيات العسكرية والتي عملت طوال فترة حكمها الطويل على تقوية الأجهزة الأمنية للدولة واستخدامها لمصلحة بقائها وتوجيهها ضد شعوبها وقوى المعارضة المطالبة بالتغيير الديمقراطي.[٢]

---

[١] فواز موفق ذنون، الانتفاضات والثورات العربية، ماذا بعد؟ صحيفة القدس العربي (لندن)، ١٦ أيار ٢٠١١.

[٢] المصدر نفسه.

ولهذا يجوز القول إن السياسة والاقتصاد كانا العنوان البارز لتلك الثورات، ففي الملف السياسي، كان لغياب الديمقراطية واضمحلال المشاركة السياسية الحقيقية التي اقتصرت على فئة محدودة غالباً ما تكون مقربةً من النظام الحاكم قد أخذت حيزاً من مطالبات الشعوب، كما كان هناك بُعد اقتصادي للثورات؛ فخلال حكم تلك الأنظمة نتج عنها أسلوب من أساليب الحكم تمثل في بروز تحالف ثلاثي بين السلطة ورأس المال والإعلام، فالسلطة تحكم ورأس المال يدعم والإعلام يروج، فأصبح هذا الثالوث النموذج الأكثر شيوعاً في المنطقة العربية، وكانت إحدى تبعات هذا التحالف الثلاثي بروز طبقة تتراكم بيدها الثروات وطبقة لا تمتلك أي شيءٍ، تاهت في البحث عن فرص العيش اقتصادياً وفرص المشاركة المعدومة سياسياً.[٣]

وإذا ما وضعنا هذه الثورات والانتفاضات في إطار من التحليل السياسي فإن المراقبين ينظرون إلى حركات التغيير العربية التي عبرت عنها بالثورة ضد بعض أنظمة الحكم العربية كنوع من المفاجأة وهي وجهة نظر صحيحة إذا ما أغفلنا عامل الزمن وتكوين المجتمعات والتراكم الثقافي.[٤] إلا أنها ليست كذلك إذا ما نظرنا إلى الموضوع من زاوية التراكم السياسي والاقتصادي السلبي للمجتمعات العربية، ذلك أن استبعاد الشعوب عن المشاركة في السلطة واحتكار الثورات من قبل الأنظمة أوجد مسافةً فاصلةً بين الأنظمة وشعوبها وزاد من الفجوة حتى تحولت إلى أزمة ثقةٍ بينهما.[٥] وأدى ذلك إلى أخطار على صعيد الدول الوطنية على المستويات الداخلية والخارجية؛ فالداخلية تتمثل بالفساد السياسي والاقتصادي الذين طال معظم أجهزة ومفاصل الأنظمة العربية، أما عن الأخطار الخارجية فتتمثل في قيام الأنظمة بالانتقاص من سيادة دولهم من خلال

---

[٣] المصدر نفسه.

[٤] توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي إلى أين ؟ (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٤٢.

[٥] إبراهيم علوش، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي، الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١١) ص ٥٩.

ربطها بالأجندة الخارجية والسماح لتلك الأخيرة بالتدخل في شؤون الدول العربية مما أفقد الشعوب العربية الثقة بتلك الأنظمة وإمكانية قيامها بإعادة الهيبة والسيادة لدولهم.[٦] ويرى المحللون السياسيون والمختصون بشؤون المنطقة بأن تلك الأنظمة كانت قد استحدثت قوتها من خلال تحالفها مع الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يستخدم تلك الأنظمة في حربه الباردة ضد الولايات المتحدة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، فقد ظل حكام تلك المنطقة يمارسون سياسة الحزب الواحد والرجل الواحد مما أدى إلى تغيب نظرية الأمن الوطني، واختصر أمن الوطن والدولة في أمن النظام ثم اختزلت إلى أمن الرئيس، وبالتالي نجحت الثورات العربية من خلال إسقاطها تلك الأنظمة إلى توجيه ضربة لنظرية الحزب الواحد لتعمل اليوم ومستقبلاً على إقرار مبدأ التعددية في صياغة مستقبل الدول العربية سياسياً واقتصادياً. [٧]

ثانياً: صراع التيارات السياسية ما بعد الربيع العربي

ما إن تمكنت موجة الربيع العربي من إسقاط بعض أنظمة الحكم، حتى بدأ صراع من نوع جديد بين التيارات السياسية في مختلف توجهاتها، إلا إن الساحة السياسية العربية رصدت أهم صراع سياسي بين تيارين رئيسيين وهما التيار الليبرالي (The liberal Trend) بمختلف أحزابه وتكتلاته السياسة، وتيار الإسلام السياسي (Political Islam Trend) وهو الآخر بمختلف فصائله وفروعه الإخواني والسلفي، لإثبات أحقية أيدولوجيتها في السلطة وحكم الشعوب بنمط جديد وفق رؤيتها واستناداً إلى مبادئ تلك التيارات وأهدافها، وقبل الولوج في هذا الصراع لا بد من إعطاء نبذة عن موقع تلك التيارات في الساحة السياسية العربية.

---

[٦] المصدر نفسه، ص ٦٠.

[٧] مجدي حماد، الثورة المصرية، الخلفيات والتداعيات، مجلة دراسات الشرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط (عمان) عدد (٥٥)، ٢٠١١، ص ٢٢.

ولنبدأ أولاً: **بالتيارات الليبرالية،** فعلى الرغم من أن التيار الليبرالي يحمل أفكاراً أصبحت السمة السائدة لمفهوم الديمقراطية كتداول السلطة والفصل بين السلطات وإقرار حق المواطنة وإيجاد أنظمة سياسية تحترم الحقوق والحريات العامة، إلا أن الأفكار الليبرالية لا تضع قيوداً على حرية الأفراد في المجتمعات وهذا ما أدى إلى نفور الشعوب العربية من الأفكار الليبرالية والتي رأوا فيها ابتعاداً عن الموروث العربي– الإسلامي مما جعل هذا التيار يواجه تحديات عدة تتمثل في رفض الموروث للأفكار الليبرالية ويربطه بين التحرر الديني والانحلال الأخلاقي وهو الأمر الذي عمل على تقويض تحركات التيار الليبرالي في الساحة السياسية العربية. [٨]

وبعد قيام الثورات العربية جرى تقييم آخر للتيار الليبرالي انقسمت فيه الآراء إلى نتيجتين حاولت وضع التيار في دائرة الميزان السياسي ومدى تقبل المجتمعات لتلك الأيدولوجية بعد انهيار الأنظمة السياسية السابقة، حيث يفيد التقييم الأول بأن التيار الليبرالي يمكن أن يساهم في بناء المجتمعات السياسية من خلال طرحه مفهوم العدالة وحقوق الأفراد والمواطنة والمساواة الفردية، بينما رأى آخرون في تقييمهم الثاني أن التيار الليبرالي ربما يضعف المجتمعات السياسية من خلال العمل على تكريس الانفصال في المجتمع العربي وتكريس التبعية والإلحاق بالنظم الغربية والسعي نحو تغريب العالم العربي وإبعاده عن هويته الحضارية والإسلامية. [٩]

أما **التيارات الإسلامية،** فتحاول أن تكون الأقوى شعبياً في المنطقة العربية من خلال الاندماج والتواصل مع الشعوب العربية مستندةً في ذلك إلى عدة عوامل، إذ تحاول الحركات الإسلامية أن تكون المجال الرمزي والحيوي الذي تلجأ إليه الشعوب للتعبير عن

---

[٨] هالة مصطفى، لماذا أخفق التيار الليبرالي في المنطقة العربية، مصر أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، عدد أبريل ٢٠١٢، ص ٢١.

[٩] عماد البطنيجي، الليبرالية والربيع العربي:

http ;//minbaralhurriyya.org/index.php/archives/7497

آمالها وتطلعاتها نظراً للتشابك القوي بين الدين والسياسة، فأصبح الإسلام حاضراً بقوة في الشعور والوعي الفردي والجماعي ويكيف سلوك الجماعات ويسهم في صياغة اتجاهات الرأي العام ويشكل مرجعية أساسية لملايين المواطنين العرب والمسلمين، وهذا يوضح أهمية الدين في واقع الشعوب العربية والإسلامية وقدرته على التداخل الواسع مع مختلف الرهانات والتغيرات المحلية والإقليمية ويكشف أهميته في مستقبل التحولات الديمقراطية في المنطقة. (١٠)

وهذا ربما يكشف لنا أسباب قطف الحركات الإسلامية لثمار الثورات العربية بعد قيامها، والتي يبررها المنتمون لهذا التيار بالقول إنّ عملية توسع نفوذ الحركات الإسلامية أو الوصول إلى سدّة الحكم لم يأتِ فجأة، أي أنه ليس وليد فعل الثورات العربية، وإنما هو نتاج عمل تراكمي سابق، وبالتالي فإن عملية الوصول إلى السّلطة هو تتويج لذلك العمل النضالي الطويل، كما أنه ترجمة حقيقية لمستوى النّفوذ الذي تتمتّع به تلك الحركات في الوسط الاجتماعي. فضلاً عن كون أنشطة وبرامج الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، تعتبر الرافعة الأساس لها، كما أنها تعطي فكرة عن مدى قوة وفاعلية وديناميكية تلك الحركات في بيئاتها، مع الإقرار بأنّ لكلّ حركةٍ خصوصياتها الخاصّة وأنشطتها التي تتباين مع بقية أنشطة سائر الحركات الأخرى، وبما أن البيئة الاجتماعية التي تولّدت منها الحركات الإسلامية هي بيئات إسلامية في الأساس، وأن الدين يمثّل عاملاً محوريًّا ومؤثّراً في المجتمعات الإسلامية، لذلك سعت حركات الإسلام السّياسي منذ نشوئها إلى توظيف الدين لخدمة تطلّعاتها، كما تبنّت خطاباً متّسقاً مع البيئات التي نشأت فيها وليس مغايراً أو صادماً لها، ومن ثم أصبح خطابها ينسجم مع ما يتطلّع إليه الإنسان المسلم في بيئته

(١٠) صلاح الدين الجورشي، الإسلاميون وإشكالية التحول الديمقراطي، مجلة بريق (الدوحة)، العدد الأول، ٢٠١١، ص٢٣.

الاجتماعية. وكان لهذا الدور أثرٌ بالغٌ في اتّساع نفوذ حركات الإسلام السّياسي في مختلف السّاحات الإسلامية خاصة مع رفع شعارات «تطبيق الشريعة» و«الإسلام هو الحلّ» في بلدانها، لتطرح نفسها كبديل أفضل عن الأنظمة «العلمانية» بحسب وصف الإسلاميين لها، فلاقت القبول الاجتماعي الواسع في محيطها آنذاك،[١١] بعد فشل الأنظمة العلمانية الاستبدادية في تحقيق دولة الرفاه.

على أن موجة الربيع العربي أفرزت معها صراعاً سياسياً قوياً بين مختلف التيارات السياسية لإثبات صحة أيدولوجيتها، فدخلت الدول العربية في إشكاليات تحديد مسار مستقبل نظمها السياسية، وأصبح هناك جدل بين مختلف التيارات السياسية في عملية إعادة بناء النظم السياسية وأضحى الجدل حول المرجعية السياسية الحاكمة لتلك النظم وبالتالي تشكيل العقل السياسي للدولة.

وأهم الإشكاليات التي دخلت التيارات السياسية من خلالها دائرة الصراع الأيديولوجي كانت حول مفاهيم معينة تأتي في إطار الصراع على السلطة، على أن الصراع بين تلك التيارات لا يأخذ شكل الجدال الفكري على نحو ما جرى في الدول الغربية إبان الصراع بين الكنيسة وتيارات الإصلاح الديني في القرن ١٦ وبعده التيارات الليبرالية بقدر ما كان حول مسائل مدنية، تخصّ قضايا الدولة وإدارة المجتمع، والهوية والمواطنة، وحرية الفرد ومعنى الديمقراطية أي أن الصراع يتركز على شكل الحكم والهوية ومضامين الحرية، أكثر مما يتركز على القضايا الحياتية، المتعلقة بتدبر أمور البلاد والعباد، بشأن الارتقاء بالتعليم والاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والفن وإدارة المجتمع.[١٢]

---

[١١] محمد عبد الغفور الشيوخ، تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بنغازي ،٢٠١٣، ص ١٤٧.

[١٢] ماجد كيالي، ما بعد الثورات: التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية، مجلة الشؤون العربية (القاهرة) عدد ١٥٥، ٢٠١٣، ص ٢٥.

وبعد وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة، كانت الخشية من بقية التيارات السياسية هي محاولة الأحزاب الإسلامية فرض مفاهيمها ورؤاها على أجندة الدولة؛ بمعنى العمل على أسلمة الدولة، وهو الأمر الذي وإن أنكره منظرو التيارات الإسلامية، إلا إنهم يرون بأن التيارات الليبرالية بمختلف أحزابها أخذت فرصتها في الحكم، وأخفقت في جلب التقدم والازدهار والطمأنينة إلى المواطنين، وبالتالي فقد جاء دورها لإثبات طريقها، ولاشك أن هذه القوى تحاول استغلال مظلوميتها في المرحلة الماضية، حيث تعرضت للاضطهاد والقمع والمنع لتبرير سعيها للاستئثار بالسلطة.[١٣] وترى تلك التيارات أن الأحزاب الإسلامية وهي تصل إلى السلطة تبدي نوعاً من الحذر والتوجّس من الادعاءات والأطروحات التي تتبناها التيارات الإسلامية، وترى فيها نوعاً من محاولة لاحتكار الحكم والسلطة، وفرض وجهة نظر واحدة، وإقصائية، على عموم المجتمع.

فضلاً عن ذلك برز الجدل السياسي إزاء رؤية كل تيار لمفهوم المواطنة والهوية والحرية، إذ تتهم التيارات الليبرالية أصحاب التيارات الإسلامية بإضفاء طابعٍ هوياتي على الاختلافات الدينية والمذهبية في المجتمعات العربية والتعاطي مع كل جماعة دينية بشكل جمعي بوصفها طائفة من طوائف المجتمع، وهذا السلوك حسب رؤية التيارات الليبرالية لا يحقق الوحدة الوطنية ولا يؤدي إلى صوغ الهوية الوطنية المشتركة، ويلغي حرية الفرد وانتماءه إلى وطنه ومجتمعه، حيث يكون انتماءه لطائفته الدينية دون غيرها.[١٤]

ويدافع منظرو التيارات الإسلامية عن أنفسهم، بأن الله خلق الناس أحراراً، وأنهم مع قيام الدولة الوطنية الدستورية الحديثة واعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر والالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، ويصف

---

[١٣] المصدر نفسه.

[١٤] المصدر نفسه.

أصحاب التيارات الإسلامية اتهامات بقية التيارات السياسية بأنها محاولة لتشويه سمعة التيار الديني لإفهام الشعوب بأنهم أفضل بديل يمكن اختياره لمرحلة ما بعد الثورات العربية[١٥].

ومن القضايا الجدلية الأخرى التي احتدمت بين التيار الإسلامي ومعارضيه من التيارات الليبرالية هي العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، إذ يرى أصحاب المشروع المضاد للإسلام السياسي بأن هناك تناقضا بين الإسلام والديمقراطية، ذلك أنهم يرون الإسلام على أنه معوقٌ لعملية التطور الديمقراطي في المنطقة العربية، ويطرح أصحاب هذا الرأي أدلة منها أن الإسلام لا يفصل بين الدين والدولة، وأن الإسلام يجعل السيادة لله وليس للشعب، كما يرفض الإسلام مبدأ التعدد الحزبي، فضلاً عن أن الأحزاب الإسلامية تسعى لإقامة دولة دينية بينما الديمقراطية لا تقوم إلا في دولة مدنية، وأنهم يعتمدون الشورى الإسلامية كبديلٍ للديمقراطية التي يرونها نظام علماني يحاول الغرب فرضه على المسلمين.[١٦] ويرد أصحاب المشروع الإسلامي بأنه لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية ويقدمون أدلتهم أيضاً، بأن القيم العليا التي تستند إليها الديمقراطية مثل قيم الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة وعدم توريث السلطة واختيار الحاكم عن طريق انتخاب الشعب له هي من صميم مبادئ الإسلام متمثلاً بالقرآن والسنة، وأن الديمقراطية المعاصرة بما تتضمنه من ضمانات وآليات هي من أنسب السبل العصرية المتاحة لتحقيق مقاصد الشورى الإسلامية خاصةً أن الإسلام لم يحدد شكلاً معينا لنظام

---

[١٥] كيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

[١٦] جميل مصعب محمود، التغيير الجديد في الوطن العربي وآفاق المستقبل، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ١٦.

الحكم في أي زمان ومكان، وإنما ترك هذا الأمر للاجتهادات بحسب الظروف والبيئات المتغيرة.[١٧]

ثالثاً: بروز التنظيمات المسلحة وتراجع نفوذ الدولة

كان من نتائج الصراعات السياسية بين مختلف التيارات أن تراجع دور الدولة خاصةً مع احتدام الفوضى الأمنية في المناطق التي شهدت ثورات وانتفاضات، ما أدى إلى بروز التنظيمات الإسلامية السنية منها والشيعية، والتي حولت الساحة العربية إلى ميدان لتصفية بعضها البعض ومحاولة فرض نفوذها وأيدولوجيتها السياسية وهذه التنظيمات لم تعد متموضعة داخل الإطار الجغرافي للدولة، بل أصبحت عابرةً للحدود، وهذا ما نلاحظه في التوترات والصراعات المسلحة في كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا والسودان والصومال.

على هذا الأساس نجد أنفسنا أمام تيار ثالث دخل في صراعات تصفية مع التيارات الأخرى والذي يطلق عليه في الأدبيات الغربية تيار الإسلام الراديكالي (Radical Islam) أو ما يعرف بالتيار الجهادي، الذي كانت له عوامله التي استمد منها القوة وهي عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فالعوامل السياسية تتمثل في الفراغ في القيادة السياسية جراء أزمة الشرعية والسلطة السياسية، مما أدى إلى تفكك القيادة داخل الدولة الوطنية، أما العوامل الاقتصادية فتتمثل في شيوع البطالة والفقر وغياب الفرص الاقتصادية والتوزيع غير المتكافئ للثروة، وهذه العوامل لا تقل خطورةً عن العوامل الاجتماعية المتمثلة في انهيار المصادر التقليدية للسلطة الاجتماعية داخل المجتمعات التي

---

[١٧] المصدر نفسه، ص ١٧.

ينتمي إليها غالبية أبنائها من الشباب الذين أخذوا يبحثون عن هوياتهم الفرعية وجاء هذا الانهيار ليمثل قوة جاذبة لصالح تلك الأيدولوجيات[١٨].

وأمام هذا الوضع، تراجعت الدولة وأعطت للتنظيمات المسلحة المجال المناسب لتأسيس نمط مستقل من السلطة بعيداً عن الدولة عرفت بـ مناطق خارج نطاق الدولة stateless areas وهذه السلطة توفر للتنظيمات المسلحة مخزوناً بشرياً يمكن الاعتماد عليه لتدعيم قوتها ونفوذها[١٩] والذي أدى وفقاً لتلك المعطيات إلى تداعيات خطيرة من خلال اتجاه دول عربية نحو مستنقع الفوضى الأمنية وبات خطر التفكك والانقسام البديل المناسب للبعض في التعامل مع فكرة الدولة فبعضها تعرضت وحدته الوطنية للانحلال لتنشأ محلها دول أخرى كما هو الحال في السودان، والبعض الآخر شهد ضعفاً وانحلالاً للسلطة بحيث تراجعت عن مناطق معينة من الدولة، وهذا ما نشهده اليوم في دول مثل سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق، وهكذا شكلت هذه التداعيات دافعاً لتعزيز أدوار التنظيمات المسلحة العابرة للحدود[٢٠].

كما لا تخلو الطائفية السياسية التي انتهجتها بعض الحكومات العربية من الأدوار الحقيقية لبلورة ونشأة التنظيمات الراديكالية المسلحة، ذلك أن الإقصاء والتهميش والعزل السياسي لبعض الفئات بحجة انتمائه للأنظمة السابقة دافعاً للطرف الآخر للجوء نحو التنظيمات المسلحة، كما أن انتماء الحاكم أو القائد السياسي لطائفة معينة كان دافعاً له للجوء إليها عند شعوره بأن مستقبله ومستقبل طائفته السياسي بات في خطر الزوال،

---

(18) Rami .G.Khouri ,Apples And Oranges, Identity ,Ideology And State in The Arab World, the Henry .L. Stimson Center, Middle Eastern And Asian Views (Washington,2008) p .45

(19) James .A.Piazza .incubators of terror, Do failed and failing state promote transnational terrorism, International studies Quarterly ,vol.52, issue 3, Sep .2008, p 471

(٢٠) مالك عوني "الدولة المأزومة" ديناميات التفكك والوحدة في العالم العربي بعد ثورات الربيع، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد يناير ٢٠١٤، ص ٥.

وكانت هذه المعطيات حاضرة بقوة في أجندة التنظيمات المسلحة ووفرت لها مساحة من حرية العمل، إذ إن تصاعد الاحتقان الطائفي في العراق، وكذلك تدخل إيران وحزب الله في الأزمة السورية، وظفته تلك التنظيمات لتأسيس خطاب لاقى ترحيباً لدى بعض الشباب الذين تدفقوا بقوة نحو العراق وسوريا لتجد تلك التنظيمات نفسها أمام مجموعة بشرية كبيرة استطاعت استخدامها في شبكتها الخاصة وتوظيفها في الصراعات المسلحة والعمل على تقويض أكثر لنفوذ وسيطرة الدولة[٢١].

ونتج عن ذلك كله تراجع قوة وهيبة الدولة لصالح تلك التنظيمات، وأصبح هناك حالة من اللادولة أو الدولة الفاشلة بسبب عدم قدرتها على فرض سيادتها وسلطتها وحماية حدودها الخارجية، وهذا ناجم عن فشل عملية التحول الديمقراطي وانشغال النخب في صراعاتها السياسية والعرقية والمذهبية مما أسهم في إيجاد بيئة مناسبة للتدخل الخارجي الذي غالبا ما يستند إلى مصالحه الخاصة في حل تلك الصراعات والتي تنطلق من فرضية التقسيم كأساس لأي حل تحاول فرضه خدمة لأجندات معينة.[٢٢]

رافق ذلك بمجمله، عدم وجود نخبة سياسية ناضجة تعمل على انتشال أوضاع البلاد وإنقاذها من الاقتراب من حالة التفكك بسبب انشغال تلك النخبة بصراعاتها أو بسبب كون النخب أساساً من كان يدور في فلك السلطة السياسية السابقة، كما أن العجز يبدو طبيعياً بسبب عدم وجود نموذج عربي للحكم الديمقراطي يمكن الاستناد إليه على الرغم من محاولات التيارات الإسلامية ربط موضوع الشورى بالديمقراطية كذلك محاولات التيارات الليبرالية الاستناد إلى وجود دساتير وبرلمانات غربية يمكن التعويل

---

[21] Aaron. Y. Zelin ,The Saudi Foreign Fighter presence in Syria, combating terrorism Center, April 2014 **http://www.ctc.usma.edu/posts/the** -Saudi-foregin- fighter-presence -in-syria.

[٢٢] أحمد سيد أحمد "أزمة الدولة في العالم العربي" صحيفة الأهرام، (القاهرة) عدد ٤٦٦٦٤ في ١٠ أيلول ٢٠١٤.

عليها في تأسيس نموذج ديمقراطي ناجح[٢٣]، وهذا ما فشلت فيه أنظمة الحكم العربية أيضاً؛ فعلى الرغم من احتواء معظم الدساتير العربية على نصوص وقوانين مستلهمة من الدساتير الغربية، إلا أن معظمها كانت حبراً على ورق وأصبحت هناك فجوةٌ واسعةٌ بين ما هو مكتوبٌ وبين الواقع، بل لقد أصبحت السلطة السياسية العربية تتذرع بحجة الإرهاب ومرور البلاد بأزمات معينة لتعليق الدستور وتمارس إرهاب الدولة والتعسف والتسلط، وفي استطلاعٍ أجرته مراكز بحثية متعددة عام ٢٠١٣ أظهرت أن ٧٠ ٪ من عينة الاستطلاع ترى أن الحكم في الدول العربية هو أقرب إلى الحكم البوليسي، الذي يهدف إلى تسلط الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والذي يؤدي بالنهاية إلى الحكم السلطوي.[٢٤] وبعد زوال هذه الأجهزة بفعل الانتفاضات والثورات زالت معها معالم الدولة بسبب ارتباط الدولة بأكملها بالحاكم والقائد السياسي الأمر الذي نجم عنه الفوضى الشاملة بإطارها السياسي والأمني والاجتماعي، فانتقلت الدولة من حالة الاستبداد والدكتاتورية إلى حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني وانتشار المليشيات والتنظيمات المسلحة، وهكذا فشلت الدولة في إيجاد خيارٍ ثالث يتمثل في إيجاد ديمقراطية حقيقية تستطيع استيعاب كل التيارات السياسية والدينية والقبلية في ظل دولة عصرية حديثة[٢٥]، وهذا لن يكون إلا بإقامة دولة المؤسسات والقانون من خلال تشكيل نظام سياسي حديث لا تتعلق فيه مؤسسات الدولة وأجهزتها بيد الحاكم والقائد السياسي.

رابعاً: إشكالية بناء دولة في العالم العربي

---

[٢٣] محمد عمر أحمد أبو عنزة، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ص ١٣٢-١٣٣.

[24] Pual Salem ,The Arab State Assisting or Obstructing Development, Carnegie Middle East Center ,2011 ,p p 10-11

[٢٥] أحمد، مصدر سبق ذكره.

ألقت التقاطعات السياسية بين مختلف التيارات وظهور التنظيمات المسلحة بظلالها السلبية على بنية الدولة الأساسية، وظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير في بناء الدولة من جديد، دولة تستطيع الوقوف بوجه مجمل التحديات سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ومع تصاعد الجدل والتنافس بين مختلف التيارات السياسية حول شكل النظام السياسي بعد الربيع العربي استنزفت كثيراً من وقتها وجهدها وهي تبحث عن ضالتها، ذلك أن النخب السياسية تغولت في البحث عن طبيعة الحكم وأغفلت تماماً شكل الدولة، معتقدةً أن الثورات العربية هي ثورات من أجل الديمقراطية وإعادة مفهوم المواطنة والانتخابات الحرة والنزيهة والأمور الأخرى المتعلقة بإشكالات السلطة السياسية.

وعليه، فقد أصبح التفكير في النظام السياسي هو الشغل الشاغل لدى الأحزاب والتيارات السياسية دون النظر إلى إشكالية الدولة التي تعد من سمات التفكير الجيوسياسي الذي غاب عن الفكر السياسي الحديث، وأصبح اهتمام النخب العربية تحقيق حكم ملائم في إطار الدولة القطرية، ولكنها عجزت عن تحقيق مهام الدولة فعلياً، وبالتالي فإن الدولة القطرية هي ليست دولة بالمعنى الصحيح بقدر ما هي حكومات وإدارات تقوم بتسيير أمور جماعاتٍ بشرية وفئاتٍ اجتماعية مختلفة موزعة في إطار الدولة الواحدة[٢٦].

لذلك وجب الانتقال من مفهوم الدولة القطرية الضعيفة إلى الدولة الفاعلة القادرة على الصمود بغض النظر عن تغير الأنظمة السياسية، وإذا ما نظرنا إلى التاريخ فإننا نجد فقهاء السياسة المسلمين وتأكيداتهم على وجوب نصب الإمام وتحديدهم مقاصد

---

[٢٦] محمد عادل شريح، الثورات العربية وغياب أفق الدولة، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://wwww.aljazera.net/opinions/pages /3100b55e-41fb-4df3-a1a1-16cb37ca282e

الإمامة، أي مقاصد الدولة، ولو نظرنا أيضاً في تاريخ الدولة العربية الإسلامية وبواعث السياسات في العصور المختلفة ومقاصدها، لوجدنا أنها لم تكن تخلو في أي لحظة من لحظات تاريخها السياسي من هذا الفهم الجيوسياسي العميق، وأن هذا الفهم لم يُفقد ولم ينته إلا مع بداية القرن العشرين وولادة الدولة القُطرية [٢٧].

وتبدو الدول العربية دولاً تعاني من الشخصنة، وقد انتقلت في ذلك إلى مراحل متعددة، فهي ما زالت أقرب إلى دولة القوة منها إلى الدولة الشرعية، وأقرب إلى دولة القبيلة والحزب الواحد منها إلى دولة المؤسسات، وهي أقرب إلى دولة الأشخاص منها إلى دولة الدستور، والدول العربية أقرب إلى دولة الولاء الشخصي منها إلى دولة الموضوعية القانونية، وبدلا من أن يكون الدستور في الدول العربية سابقاً على شخص الحاكم، فإنه لا يزال في غالبية الأحوال يتبعه كظله، ويرتهن بإرادته، وغالباً ما يزول بزواله أو وفاته.

كما أن الدول العربية هي كيانات تشبه الدولة في شكلها السياسي والقانوني، وتناقضها كنظام ومؤسسات وأهداف، وهي أقرب إلى دول تفتقر إلى الثقة بنفسها، تمتلك جيشاً وأجهزة أمنية ودوائر، مهمتها الأولى وربما الأساسية هي قمع الشعوب واضطهادهم وتكبيل حرياتهم. وقد قامت تلك الدولة على طبقة من الفاسدين تغذيهم العصبيات المذهبية والطائفية، بدلاً من أن تسهم في صهر المجتمع وأفراده في إطار الوطن الواحد.

وحاولت تلك الدولة جعل المجتمع في خدمة نخبتها الحاكمة ومصالحها، أي أنها لم تعمل على خدمة المجتمع بل إن المجتمع سُخّر بالقوة في خدمة نخبتها الحاكمة، ولم يعنيها كثيراً أن تستمد من المجتمع شرعيتها وقوتها، فأوجدت شرعيات "ثورية" انقلابية،

---

[٢٧] شريح، مصدر سبق ذكره.

وشرعيات دينية ووراثية، تجسد سندها في الواقع الجاثم على صدور عامة الشعب أو الرعية، حسبما تفضل تسميتهم بعض الأنظمة "الثورية"[٢٨].

إن فقدان الدولة المؤسساتية هو من أبرز سمات الحياة المجتمعية العربية، فنحن في المنطقة العربية، لدينا سلطات أو جماعات تمارس السلطة، ولديها الجهاز العسكري والقمعي لكي تمارس هذه السلطة، لكن هذه الممارسة لا تعني أبداً أن الدولة موجودة، إن الدولة كمؤسسة لها وظائف معينة في حياة المجتمع، غير وظيفة القمع، إن الدولة العربية لم تكتف بممارسة القمع المادي المباشر فقط، بل تمارس القمع الفكري الإيديولوجي الذي تحتكر وسائله الإعلامية من صحافةٍ وتلفزةٍ وإذاعة، إضافةً إلى المؤسسات التربوية والتعليمية، وهذا القمع قد يكون أهم من القمع المادي، لأن ردود الفعل على هذا القمع ظاهرةً مجسمة، بينما مناهضة الهيمنة الأيديولوجية تصبح من الصعوبة بمكان، في ظل وعيٍ سياسيٍ واجتماعيٍ محدود لدى أكثر الناس[٢٩].

إن إشكالية وجود الدولة في العالم العربي صعبةٌ للغاية، فقد عجزنا على إيجاد دولة يتفق عليها الجميع، وتعود هذه الإشكالية إلى اختلافٍ عميقٍ بين المنطقة العربية وبين الغرب، فتاريخ الدولة العربية يختلف عن تاريخ الدولة في العالم الغربي، ففي الأول هو تاريخ السلطة الحاكمة، أما تاريخ الدولة في الثاني فهو تاريخ المجتمع المحكوم، والدولة في العالم الغربي هي شخص معنوي، أما الدولة في المنطقة العربية فهي دولة الحاكم التي لا تسمح بوجود أي مؤسساتٍ تصون حقوق الشعوب وتدافع عنها، ولذلك فالدولة عندنا تتبع لشخص الحاكم، لأن دولتنا ليست حقيقة مجردة[٣٠].

---

[٢٨] عمر كوش، تعيينات الدولة في الفكر السياسي العربي، صحيفة المستقبل (بيروت) عدد ٤٥٧٠ في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣.

[٢٩] عمار قربي، دولة المؤسسات والقانون، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.mokarabat.com /mor7.htm

[٣٠] المصدر نفسه.

إن موضوع الدولة يجب أن يخضع للمناقشات الفكرية المعمقة، بهدف تحليل طبيعة مؤسسة الدولة عبر التاريخ القديم والحديث، بغية الوصول إلى قوانين عامة تفسر وجود مؤسسة الدولة كضرورة اجتماعية والاتفاق على أن تأسيس دولة، ونقصد هنا دولة المؤسسات والقانون ضرورة للتقدم والتطور الإنسانيين، دولة تستطيع أن تجمع كل التيارات السياسية في بوتقةٍ واحدةٍ، وأن تصهرهم في إطار دولةٍ منتجةٍ وفاعلة، وأن تنتقل من الأيدولوجيات السياسية الخاصة بالأحزاب والكتل السياسية إلى أيدولوجيا الدولة. لذلك فإن الدولة الفاعلة هي الدول الحديثة التي تكون حامية للشعب ومتطلباته حتى في حال حدوث التغيير السياسي للأنظمة السياسية[٣١].

خاتمة

يمكن القول إن موجة الربيع العربي شكلت مرحلةً جديدةً في تاريخ المنطقة العربية من خلال نجاحها في إسقاط أنظمةٍ تسلطيةٍ كانت جاثمةً على صدور شعوبها لعقودٍ طويلة؛ غير أن النجاح الذي حققته الشعوب في ثوراتها واجه تحدياتٍ جمة، ولم يكتب له الاستمرارية واستكمال متطلبات النجاح بعدما انشغلت التيارات والكتل السياسية في صراعاتها السياسية تاركين الشعوب في متاهة البحث من جديد عمن يحقق لهم الأهداف التي خرجوا من أجلها. وبدلاً من قيام تلك الكتل بالعمل على تأسيس مرحلةٍ جديدةٍ في بناء الدولة انشغلت فيما بينها بالصراع السياسي والتجاذبات والعمل على التقسيط السياسي والانشغال في دوامة البحث على شكل النظام السياسي الجديد، كل ذلك أدى إلى موجةٍ من العنف والعنف المتبادل وظهور التنظيمات المسلحة التي أدت بالدولة إلى مزيدٍ من الضعف والتفكك جعل الثورات العربية في موقع الاتهام من قبل دولٍ أخرى في المنطقة التي باتت شعوبها تخشى من وصولها إليهم خوفاً على دولهم من التأثيرات

---

(31) Sune Haublle, Reflection on ldeology After the The Arab Uprising: **http://www.jadaliyya.com** /pages/Index /4764/ Reflection -on ldeology- After -the The- Arab- Uprising.

السلبية لتلك الثورات، وهذا أمرٌ طبيعيٌ بسبب ارتباط مؤسسات الدولة بأكملها بالحاكم السياسي الذي ما أن يتم إسقاطه حتى تنهار الدولة معه. وهذا يدعونا إلى تأسيس نمطٍ جديدٍ من العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع يؤسس لتبني ثقافة الانفتاح التي لا تلغي الآخر من أجل صون المجتمع، وهذا يؤدي بالتالي إلى قيام نظامٍ سياسيٍ متكامل قائم على تماسك المجتمع بمعنى أن يتم تعلم ثقافة الديمقراطية داخل المجتمع الواحد قبل إنشاء النظام السياسي المبنى على أسس ديمقراطية صحيحة تنطلق من تكامل الدولة بمؤسساتها ونظمها وأجهزتها المختلفة التي لا يخشى عليها من أي ظروفٍ سياسية، والتي قد تعمل على تغيير الحكام والمرؤوسين مع بقاء الدولة وهي تقوم بمهامها الوطنية تجاه أفرادها وشعبها.

المراجع

أولاً: العربية

١- أبو عنزة، محمد عمر أحمد: واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١.

٢- أحمد، أحمد سيد: أزمة الدولة في العالم العربي، صحيفة الأهرام (القاهرة) عدد ٤٦٦٦٤ في ١٠ أيلول ٢٠١٤.

٣- البطنيجي، عماد: **الليبرالية والربيع العربي**
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/7497

٤- الجورشي، صلاح الدين: الإسلاميون وإشكالية التحول الديمقراطي، مجلة بريق (الدوحة) العدد الأول ،٢٠١١.

٥- حماد، مجدي: الثورة المصرية– الخلفيات والتداعيات، مجلة دراسات شرق أوسطية (عمان) ع (٥٥) ٢٠١١.

٦- ذنون، فواز موفق: الانتفاضات والثورات العربية، ماذا بعد؟ صحيفة القدس العربي (لندن) في ١٦ أيار٢٠١١.

٧- **شرجي، محمد عادل:** الثورات العربية وغياب أفق الدولة
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/3100b55e-41fb-4df3-a1a1-16cb37ca282e

٨- **الشيوخ، محمّد عبد الغفور: تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي،** رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بنغازي، ٢٠١٣.

٩- علوش وآخرون، إبراهيم: التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي، الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١١).

١٠ – عوني، مالك: "الدولة المأزومة" ديناميات التفكك والوحدة في العالم العربي بعد ثورات الربيع"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) عدد يناير ٢٠١٤.

١١ – قربي، عمار: دولة المؤسسات والقانون
http://www.mokarabat.com/mor7.htm

١٢ – كوش، عمر: "تعيينات الدولة في الفكر السياسي العربي"، صحيفة المستقبل (بيروت) عدد ٤٥٧٠ في ١٠ كانون الثاني ,٢٠١٣

١٣- كيالي، ماجد: "ما بعد الثورات: التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية"، مجلة شؤون عربية (القاهرة) عدد ١٥٥، ٢٠١٣,

١٤ - محمود، جميل مصعب: التغيير الجديد في الوطن العربي وأفاق المستقبل، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٣,

١٥- المديني وآخرون، توفيق: الربيع العربي إلى أين؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

١٦- مصطفى، هالة: لماذا أخفق التيار الليبرالي في المنطقة العربية، مصر أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) عدد أبريل ٢٠١٢.

ثانياً: الأجنبية

1- Hauhbolle,Sun: Reflections on Ideology After the Arab Uprisings:
http://www.jadaliyya.com/pages/Index/4764/refelection-on-ideolgy-after-the-arab-uprisings

2- Piazza, James. A. :incubators of terror, Do failed and failing state promote transnational terrorism, International studies Quarterly, vol.52 sep.2008.

3- Salem, Paul: The Arab State Assisting or Obstructing Development, Carnegie Middle East Center ,2011.

4- .khouri, Rami.G, Apples And Oranges, Identity, Ideology And state In The Arab World ,the Henry .L. Stimson Center Middle Eastern And Asian Views(Washington,2008)

5- Zelin, Aaron .Y. The Saudi foreign fighter presence in Syria, combating terrorism center ,April 2014
http://www.ctc.usma.edu/posts/the-sudi-foregin-fighter-presence-in-syria

أمن الخليج

في ضوء سيناريوهات إيران النووية

د. وصفي عيد عقيل*

المقدمة

أدت نتائج الثورة في إيران عام ١٩٧٩ إلى حدوث تحول وتبدل في خريطة التحالفات الإقليمية في منطقة الخليج العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموماً، فمن علاقات وثيقة بين إيران الشاه وكل من السعودية ودول الخليج وإسرائيل، إلى علاقات صراعية وعدائية بين تلك الأطراف، فقد جاءت هذه الثورة لتدفع بإيران نحو التوجه للمشاركة في رسم خارطة المنطقة وإعادة تشكيل التحالفات التقليدية فيها، حيث يدلل تدخلها في الأزمات الإقليمية وسعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية، على طموحها المؤكد للعب دور أكبر في السياسة الإقليمية.

لقد جاء الملف النووي الإيراني كحالة مفترضة لمشكلة أمنية في منطقة الخليج العربي، كما أنه تعدى ذلك إلى مستويات تفاعلية عليا على مستوى النظام الدولي، إذ اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بالتوتر منذ صعود الإسلاميين إلى قمة السلطة فيها، وقد زاد في هذا التوتر سعي إيران المستمر للحصول على التكنولوجيا النووية، الأمر الذي تعارضه دول الجوار، لكونه يعطيها تفوقاً استراتيجياً واضحاً على الصعيد الإقليمي.

لقد سعت إيران خلال سنوات طويلة، وبغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها، إلى امتلاك قدرات نووية تؤهلها للعب دور إقليمي أكبر يتناسب وإمكانياتها وقدراتها وموقعها الجيواستراتيجي، لكن دول الجوار العربي ترى في سعي إيران الدؤوب لامتلاك

* أستاذ مساعد في العلاقات الدولية، كلية الآداب- قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك- الأردن.

برنامج نووي محاولة للهيمنة على المنطقة وتنفيذ طموحها القديم الجديد بأن تكون شرطي الخليج، أو أن تقوم بلعب دور الدولة المركز فيه.

كذلك ومن جهة أخرى تخشى الولايات المتحدة الأمريكية، من أن يؤدي نجاح إيران المستمر في تجاربها النووية إلى تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم إلى مستويات متقدمة، وهو الأمر الذي قد يمكنها من امتلاك الكعكة الصفراء القادرة على إنتاج السلاح النووي، ولذلك انتهجت ضدها سلوكاً عدائياً، لكنها خلال السنوات الأخيرة تراجعت عن تهديداتها المتكررة، وبدأت بلقاءات تفاوضية مباشرة معها، تكللت عام ٢٠١٥ بتوقيع اتفاق دولي يقر بحق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية، الأمر الذي أوجد تخوفات عربية خليجية كبيرة، لا ترى في ذلك الاتفاق إلا إقراراً صريحاً بالاعتراف بوجود إيران كدولة نووية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من تتبعها لتطور العلاقات الخليجية- الإيرانية في ضوء تطورات الملف النووي الإيراني وانعكاس ذلك على أمن منطقة الخليج العربي، والتي تمثل مصدراً رئيسياً للطاقة في العالم، ولاسيما عند تناولها لأثر المتغيرات التفاوضية للملف النووي الإيراني على العلاقات الأمنية الإقليمية.

كما تبرز أهمية الدراسة من رسمها لسيناريوهات العلاقات الخليجية الإيرانية على المدى المنظور، واحتماليات المواجهة أو السلام، إذ تناولت الدراسة بعض التطورات الإقليمية التي تؤثر في العلاقات الخليجية الإيرانية، والتي تساهم إما في تحسين علاقات الجوار أو إضفاء طابع التوتر عليها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

- مفهوم أمن الخليج العربي.
- مضمون البرنامج النووي الإيراني.

- الآثار الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي.
- انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني- الغربي على أمن الخليج العربي.
- التعرف على الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الأمنية في الخليج العربي.

مشكلة الدراسة

عانت منطقة الخليج العربي من ثلاث حروب كبرى أثرت بشكل كبير في طموحات التكامل الإقليمي للمنطقة، كما أدت إلى تزايد النفوذ الأجنبي فيها، ولعل البعض يربط تصاعد حدة الحروب في المنطقة بنوازع الهيمنة الإقليمية للدول المركزية فيه، إذ كانت سمة عدم الاستقرار الإقليمي هي السمة الغالبية عليه منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

ولذلك تبرز إشكالية الدراسة من محاولتها الكشف عن طبيعة العلاقة بين تطور الملف النووي الإيراني ونوازع عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي، لاسيما في ظل سعي الجمهورية الإيرانية نحو امتلاك القدرات النووية، والذي تجده دول الخليج ذات أنظمة الحكم الملكية أمراً مهدداً لاستقرارها ووجودها.

وفي ضوء تلك الإشكالية تبرز لدينا التساؤلات البحثية التالية:

- ما هي الإشكاليات الأمنية التي تعاني منها منطقة الخليج العربي؟
- ما هي انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني- الغربي على الأمن الخليجي؟
- ما هي سيناريوهات العلاقات الأمنية في الخليج العربي في ضوء إيران النووية؟
- هل امتلاك إيران لقدرات نووية سيكون أمراً حاسماً في هيمنتها على الإقليم؟

فرضية الدراسة

افترضت الدراسة وجود علاقة سببية بين التداعي الأمني في الخليج وحصول إيران على قدرات نووية، حيث أن أمن الخليج سيتأثر إلى حدٍّ ما بحصول إيران على التكنولوجيا النووية، وقد صيغت فرضية الدراسة على النحو التالي:

"يؤثر البرنامج النووي الإيراني على الأمن الخليجي"، حيث سيساهم ذلك إما في تصاعد التوترات الإقليمية وحدوث سباق للتسلح في المنطقة، وإما في إرساء حالة من الاستقرار والسلم الإقليمي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لرسم سيناريوهات أمن الخليج العربي في ضوء تطورات الملف النووي الإيراني، من خلال تناول الوصف التاريخي لتطور الملف النووي الإيراني وانعكاس ذلك على العلاقات الأمنية بين الدول المطلة على الخليج، ومن خلال تحليل جوانب عدم الاستقرار السياسي الإقليمي، إضافة إلى تحليل دواع الاختلالات الأمنية بين دول الجوار، وعلاقات توازن القوى.

كذلك اهتمت الدراسة باستخدام منهج النظم، من خلال اعتبارها لمنطقة الخليج وحدة تحليل واحدة، حيث اعتبرت الإشكالية الأمنية المترتبة على البرنامج النووي الإيراني والأمن الجماعي والتنافس الإقليمي أحد مدخلات التحليل، ثم انطلقت للوقوف على مخرجات تلك الإشكالية في رسم سيناريوهات الاحتمالات الممكنة الحدوث، سواءً تلك المتشائمة أم المتفائلة.

مفاهيم الدراسة

أمن الخليج: ينظر البعض لها بأنها الحالة التي يشعر فيها المجتمع الخليجي بالاستقرار والسكينة بشكل طردي مع الامتناع عن القيام بأي أعمال عدائية([1])، أي يقصد بها الحالة

[1] خالد حسين، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، ص٢٣.

التي تشعر بها المجتمعات السياسية في دول الخليج بالاستقرار السياسي الداخلي والخارج، وعدم وجود دواع للتهديد الأمني، من خلال توقف الأطراف عن أية أفعال تمنعها المواثيق والقوانين الدولية.

البرنامج النووي الإيراني: وهو البرنامج الذي بدأ من عام ١٩٥٧ كمشروع للأبحاث العلمية والطبية زمن الشاه محمد بهلوي، ثم تطور في عهد الخميني وحكومة الثورة الإسلامية أواسط فترة الحرب مع العراق عام ١٩٨٦ إلى مشروع لامتلاك أسرار التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية، حيث تعرضت إيران لأجل ذلك لعقوبات دولية فرضت عليها، لكنها استمرت بتطويره إلى أن اعترف المجتمع الدولي بحقها النووي باتفاقية وقعت عام ٢٠١٥.

أولاً: الإشكاليات الأمنية في منطقة الخليج العربي

مثلت منطقة الخليج العربي عبر تاريخها نقطة تنافس كبيرة بين القوى العظمى الحديثة في القرن التاسع عشر، ولاسيما روسيا وبريطانيا، إذ اعتبرتها بريطانيا بوابتها الغربية نحو سواحل البحر الأبيض المتوسط، كما اعتبرتها روسيا بوابتها الجنوبية نحو المحيط الهندي، وقد ساهمت هذه الرؤية الاستراتيجية في تبنى تلك الدول لسياسة البحث عن الحليف الإقليمي القوي.

ومع مطلع عشرينيات القرن العشرين برزت أمارة عبد العزيز آل سعود، وإمارة رضا خان بهلوي كقوتين إقليميتين ناشئتين، حيث توسع كل منهما على حساب المشيخات والإمارات الضعيفة المجاورة لهما، لكن الصدام حدث بينهما عندما قرر كل منهما مد نفوذه إلى سواحل الخليج العربي، حيث ادعى كل منهما بحقه التاريخي في السيادة على مشيخات الساحل العماني شرق الجزيرة العربية[٢]، لكن المعاهدات التي وقعتها بريطانيا مع تلك المشيخات عام ١٨٩٢، حالت دون تعرضها لأي غزو سعودي

[٢] روزماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨-١٩٧١، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦، ١٩٧٦، ص٩.

أو إيران، حيث نصت تلك المعاهدات على تعهد حكام تلك المشيخات بعدم إجراء أي اتصال مع دولة أخرى غير بريطانيا، مقابل تعهد بريطانيا بحمايتها([٣]).

وبعد ظهور النفط فيها في ثلاثينيات القرن العشرين، زاد اهتمام القوى العالمية بهذه المنطقة، إذ سعت بريطانيا لتعديل تلك معاهدات الحماية بما يعزز وجودها فيها، لكن ضغوطات أمراء الخليج على بريطانيا دفعتها لمنحها الاستقلال عنها عام ١٩٧١، حيث رسمت بريطانيا الحدود السياسية لتلك الإمارات باعتبارها حدودا رسمية لدول وطنية، وقد منحتها ثرواتها النفطية قدرة على النمو والتطور كدول وطنية في الخليج العربي، والتي اتحد بعضها باتحاد فدرالي تحت سلطة مركزية قوية، في حين رفض بعضها الانخراط بأي اتحاد إقليمي.

إن الموقع الجيواستراتيجي لدول الخليج العربي، إضافة إلى الثروات النفطية التي تمتلكها، بات عاملاً هاماً في تعرضها لتحديات أمنية كبيرة قد تؤثر في مستقبل وجودها كدول قائمة فعلاً، سواءً ذلك من دول إقليمية طامعة بخيراتها، أو قوى دولية تتطلع للاستئثار بخيراتها، حيث ساهمت ضآلة مساحتها الجغرافية، وقلة عدد سكانها، في تكريس حالة الضعف الأمني التي تعاني منها، مما حتم عليها إقامة نوع من التحالفات الاستراتيجية مع قوى عالمية كبرى توفر لها المظلة الأمنية التي تحتاجها.

إن منطقة الخليج لا زالت تعد شريانا حيويا للاقتصاد العالمي، إذ تمده بما نسبته ٣٠٪ احتياجاته اليومية، وكما يوضح الجدول أدناه، ولذلك تلعب دوراً حيوياً وتخصصياً في الاقتصاد السياسي الدولي.

---

[٣] محمد العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، دراسة وثائقية أرشيفية، ج٢ (رضا خان والجزر العربية ١٩٢١-١٩٤١)، دار العيدروس للكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص١٤.

إجمالي إمدادات النفط لدول الخليج العربي (ألف برميل يومياً)(٤)

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣
البحرين	٤٨	٤٩	٤٨	٦١
عمان	٧١٤	٨١٨	٨٩٠	٩٤٥
قطر	١٣٥١	١٥٧٣	١٩٣٦	٢٠٦٧
الكويت	٢٦٠٣	٣٥٠٦	٢٦٩٢	٢٨١٢
الإمارات	٢٩٤٧	٢٧٩٥	٣٢١٤	٣٤٤١
السعودية	١٠٧٤٩	١٠٣١٥	١١٤٦٧	١١٧٠٢

أ- إشكالية التنافس بين القوى المركزية في الخليج

قد لا يبدو أن منطقة الخليج العربي مرشحة نحو الاستقرار الإقليمي، إذ تظهر عليها مظاهر التوجه نحو المزيد من الأزمات السياسية، لاسيما وأن الطرفين المركزيين في المعادلة الإقليمية (إيران والسعودية) باتا منخرطين في حروب غير مباشرة في كل من العراق وسوريا واليمن، حيث مثلت الحرب الأهلية الداخلية في تلك البلدان فرصةً سانحةً لتدخلهما في دعم طرف على حساب طرفٍ أخر، وفق قواعد متعاكسة ومتضادة، استخدم فيها الطرفان كافة وسائل الدعاية السياسية، حيث نلاحظ ما يلي:

١. هناك تباين حاد في تركيبة النظام السياسي لكلا الطرفين، فالسعودية ودول الخليج العربي ذات نظام سياسي ملكي، في حين أن إيران ذات نظام سياسي جمهوري.

٢. هناك تباين مذهبي حاد بين السعودية وإيران، فالسعودية وبقية النظم الخليجية سنية المذهب، في حين أن إيران شيعية المذهب.

---

[٤] مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية- الكويت، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٥ على الموقع الإلكتروني: http://www.gulfstudies.info/ar/reports/

٣. تعد السعودية ودول الخليج العربي دولاً وطنية عربية متجانسة، في حين تعد إيران دولة وطنية غير متجانسة، تضم أغلبية فارسية، وأقليات قومية أخرى.

٤. هناك حالة من العداء التاريخي، فمن قلب السعودية انطلق العرب لاحتلال بلاد فارس وتحويل أهلها من الزردشتية إلى الإسلام، في الوقت الذي هيمن فيه الفرس تاريخاً على منطقة الخليج العربي.

٥. دعمت السعودية ودول الخليج العربي العراق في حربه ضد إيران بالمال والسلاح، وهو ما أدى إلى إطالة أمد الحرب إلى ثمان سنين.

٦. لا يوجد إطار إقليمي يجمع إيران مع الدول العربية، في حين أن مجلس التعاون الخليجي يضم السعودية ودول الخليج العربي فقط.

ب- إشكالية الأمن الجماعي

تعد فكرة الأمن الجماعي فكرة غير رائجة لدى دول الخليج العربي، إذ تحرص تلك الدول على تعزيز أمنها الخارجي بشكل فردي، فجميعها موقعة على اتفاقيات منفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإنشاء قواعدها العسكرية في كل دولة وكما هو موضح في الجدول أدناه.

كذلك فإنه يقتصر وصفها لأهداف مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ عام ١٩٨١، على تحقيق التكامل والتقدم في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية دون الجوانب الأمنية(٥)، وبالتالي فهي لم تتطرق إلى تناول الجوانب الأمنية الجماعية بشكل فاعل ومنظم في موضوع تأسيسه، إذ تتحاشى تلك الدول الحديث عن ذلك الموضوع نظراً لحساسيته بالنسبة لإيران.

---

٥ لؤي الطيار، أمن الخليج، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بحوث استراتيجية، بيروت، ١٩٩٩، ص٩

جدول انتشار القواعد الأمريكية في دول الخليج العربي(٦)

الدولة	الوجود العسكري الأمريكي
الكويت	منظومات صواريخ باتريوت في قاعدتي عبدالله السالم وجابر الأحمد.
البحرين	مقر للأسطول الخامس، مهبط لطائرات التموين في قاعدة الشيخ عيسى.
قطر	قاعدة العديد التي تتسع لمئة طائرة، وفيها أماكن لتخزين الأسلحة والعتاد.
السعودية	قاعدة الأمير سلطان الجوية، وتسهيلات في قواعد الدمام، الخبر، تبوك القاعدة البحرية في جدة..الخ.
عمان	قاعدتا سيب ومازيرا تومران ونصيرة.
إ.ع.م	قاعدة لتوفير الوقود للطائرات.
اليمن	تسهيلات في ميناء عدن.

لم يدفع تكرار التوترات الأمنية التي تشهدها دول الخليج العربي، إلى تفعيل المظلة الأمنية الجماعية لمجلس التعاون الخليجي، والذي أثبتت الوقائع التاريخية عجزه عن ردع أي عدوان دون مساعدة خارجية، إذ بقيت إرادة تلك الدول محصورةً بالاعتماد على القوى الخارجية، هذا على الرغم من تنامي الإنفاق العسكري لتلك الدول، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي الأبرز لدول تلك المنطقة، فوزارة الدفاع الأمريكية تقسم المنطقة العربية استراتيجياً إلى أقاليم فرعية يتبع بعضها للقيادة المركزية (Centcom) كمصر والسودان والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق، في حين تتبع سوريا وإسرائيل للقيادة الأوروبية (Eucom)(٧)، الأمر الذي يثير تساؤلاً عن أسباب عزوف تلك الدول عن الدخول في مستوى من التكامل العسكري الجماعي فيما بينها، والاعتماد بدلاً من ذلك على الحليف الأجنبي.

---

٦ وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران ٢٠٢٠، الجزائر، ٢٠٠٩ ، ص٢٥٨.

٧ وليد عبد الحي، مستقبل المكانة المستقبلية لإيران حتى ٢٠٢٠، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٢٩٥.

لقد حاولت دول الخليج منذ نهاية حرب الخليج الثانية، البحث عن استراتيجية للأمن الجماعي والدفاع المشترك الذاتي، فأنشأت نواة لقوات أمنية التي اشتملت على جنود من جيوش الدول الأعضاء، لكن بدا واضحاً أنها موجهة للداخل وليس للدفاع الخارجي، إذ أخفقت في مواجهة العدوان العراقي على الكويت ١٩٩٠، كما أخفقت في مواجهة أحداث البحرين ٢٠١١، وفشلت في لجم جماعة الحوثي في اليمن ٢٠١٥، الأمر الذي يفسر اندفاعها للبحث عن بديل استراتيجي آخر، فاتجهت للبحث عن طرف إقليمي عربي، يكون قادراً على الاستعداد للدفاع عنها في الحالات الطارئة، فأنشئت صيغة (٦+٢) بعد أحداث عام ١٩٩١ يضم دول الخليج ومصر وسوريا، ثم أنشأت (٦+٣) بعد التورط بأحداث اليمن ٢٠١٥، ليضم دول الخليج ومصر الأردن والمغرب، لكن هذه الصيغة قد لا تثبت نجاعتها نظراً لاختلاف طموحات الأطراف الإقليمية المشاركة بها، وتنوع مصالحها.

أما على صعيد زيادة إمكانياتها من القوة العسكرية، فقد سعت دول الخليج لتطوير قدراتها الدفاعية بشكل فردي وليس جماعي، إذ شكلت نتائج حرب الخليج الأولى نقطة انطلاق لزيادة المشتريات العسكرية من الأسلحة المتطورة، وقد زاد ذلك الإنفاق ليصل مستويات عليا خلال أوائل التسعينات وبنسبة ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسعودية والكويت، كما وصل بالنسبة لبقية دول الخليج إلى ١٠٪، في حين أن الولايات المتحدة لم تنفق سوى ٥٪ من ناتجها خلال تلك الفترة ([٨]).

ولذلك فإن دول الخليج العربي تتصدر قوائم الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح في العالم، إذ أشار معهد استكهولم للدراسات الدفاعية بأن السعودية لا زالت تحتل المركز الأول عالمياً حيث نسبة إنفاقها العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ عام

[٨] لؤي الطيار، أمن الخليج، مرجع سابق، ص٩٠

٢٠١٤ ٨,٩٪، تلتها عُمان ٨,٤٪ والإمارات ٥,٥٪، في حيث بلغت في الولايات المتحدة وروسيا ٤,٤٪([9]).

لكن زيادة إنفاقها الدفاعي جاء على حساب مشاريع تنموية أخرى، إذ إن مفهوم الدولة الريعية لدول الخليج العربي طغى بشكل سافر على فكرة التشاركية السياسية للمواطنين، حيث بقيت المشاريع التنموية تسير بخطوات متباطئة، لاسيما وأن قضية التوزيع الملائم للثروة بات غير عادل في ضوء احتياجات النخب العائلية الحاكمة، فباستثناء الكويت والتي اتجهت نحو توسيع إطار المشاركة السياسية من قبل البرلمان، والذي أخضعت الحكومة للمساءلة أمامه، لم تتجه بقية دول الخليج نحو تخفيض نفقاتها الحكومية على المواضيع الاستهلاكية والخدمية.

ج- إشكالية الملف النووي الإيراني

سعى شاه إيران محمد رضا بهلوي منذ ستينيات القرن العشرين لإقامة برنامج نووي إيراني للأغراض السلمية، حيث قدمت له الولايات المتحدة الأمريكية مفاعلاً صغيراً للأبحاث العلمية([10])، لكن المشروع توقف بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، إذ اعتبر آية الله الخميني بأن الأبحاث النووية التي أرساها نظام الشاه في مفاعل بوشهر كانت موجهه ضد الإسلام والمسلمين([11])، لا بل إن آية الله علي خامنئي أصدر فيما بعد فتوى بمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل([12]).

---

[9] SIPRI+military+expenditure+database+1988-2014(1)dollar UAS

[10] آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتي ١٩٠٦-١٩٧٩، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٥، ١تشرين أول ١٩٩٩، ص١٧٦.

[11] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠٦، ص١١٨.

[12] عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٩٥.

لكن حكومة الثورة الإسلامية الجديدة أعادت النظر منذ منصف ثمانينات القرن العشرين بموضوع توقيف الأبحاث النووية، إذ ترأس رئيس البرلمان الإيراني في ذلك الوقت "هاشمي رافسنجاني" بنفسه الإشراف على إعادة إحياء البرنامج، وبدأت بعد نهاية الحرب مع العراقية بالسعي نحو تطوير برنامج نووي أكثر تطوراً وبمساعدة باكستانية وصينية، كما وفر انهيار الاتحاد السوفييتي لإيران فرصة للحصول على التقنية اللازمة من السوق السوداء([١٣]).

وعلى إثر الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، نمت الشكوك الدولية تجاه مشروع إيران النووي، إذ أعربت الولايات المتحدة عن خشيتها من حصول إيران على السلاح النووي، وبدأت الضغوط الدولية تتولى على إيران للكشف عن نواياها النووية، حتى وقعت مع الترويكا الأوروبية عام ٢٠٠٤ اتفاقاً يقضي بتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم([١٤]).

لكن برغم هذا الاتفاق استمرت إيران بتطوير برامجها النووية، ولاسيما في مجال زيادة نسب التخصيب إلى مستويات عليا، وهو ما أثار حفيظة المجتمع الدولي الذي باتت لديه مخاوف حقيقية تجاه النوايا الإيرانية، الأمر الذي دفع القوى الدولية لإحالة ملفها إلى مجلس الأمن، والذي استصدر عدة قرارات بذلك الشأن وعلى النحو التالي:

١- القرار رقم ١٦٩٦ (٣١ يوليو ٢٠٠٦)، طالب إيران بتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم استناداً إلى الفصل السابع من **ميثاق الأمم المتحدة.**

٢- القرار ١٧٣٧ (٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦)، والخاص بفرض العقوبات بعد أن رفضت إيران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم.

---

[١٣] رائد حسين حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي ١٩٧٩-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص٣٧.

[١٤] اتفاق باريس، مختارات إيرانية، مركز الأهرام، العدد ٥٤، ٢٠٠٥، ص٢٢-٣٢.

٣- القرار ١٧٤٧ (٢٤ مارس ٢٠٠٧)، والخاص بتوسيع لائحة العقوبات على الكيانات الإيرانية.

٤- قرار المجلس رقم ١٨٠٣ (٣ مارس ٢٠٠٨) والخص بتمديد تلك العقوبات إلى أشخاص وكيانات إضافية، وفرض قيود على سفر الأشخاص، وصادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج النووي والصاروخي.

٥- القرار رقم ١٨٣٥ (٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨) والخاص بالتأكيد على القرارات الأربعة السابقة، وهو الوحيد من السبعة الذي لم يتم استدعائه للفصل السابع.

٦- القرار ١٩٢٩ (٩ يونيو ٢٠١٠) والخاص بفرض حظر كامل على الأسلحة المصدرة إلى إيران، كما منعت إيران من أي أنشطة تتعلق بالصواريخ الباليستية، كما أذنت بتفتيش ومصادرة الشحنات التي تنتهك هذه القيود، وتمديد تجميد الأصول للحرس الثوري الإيراني (الحرس الثوري) وخطوط الشحن الجوية الإيرانية.

٧- تم تمديد القرار ١٩٨٤ (٨ يونيو ٢٠١١) لمدة ١٢ شهراً أخرى لإنشاء ولاية فريق من الخبراء بموجب القرار.

ثانياً: انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني- الغربي على الأمن الخليجي

شهد الملف النووي الإيراني عام ٢٠١٣، انفراجاً واضحاً مع دخول إيران بمفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العظمى، إذ بدأت في نيويورك مرحلة جديدة من المفاوضات عرفت بمفاوضات ٥+١، والتي انتقلت لاحقاً إلى جنيف في سويسرا، حيث جرى توقيع اتفاق مرحلي يقضي بإيقاف إيران لبرامج التخصيب وعدم الاستمرار بإنتاج الماء الثقيل والسماح لمفتشي الوكالة الدولية بزيارة منشآتها النووية في

مفاعلات "ناتنز واراك وفوردو"، مقابل الرفع الجزئي للعقوبات والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في الغرب وتخفيف القيود المفروضة على النفط الإيراني([١٥]).

لقد مثل هذا الاتفاق المرحلي نقطة البداية للاعتراف الدولي بحق إيران في امتلاك التقنية النووية، لكن مع وقف عمليات التخصيب التي تخشى منها الولايات المتحدة وإسرائيل، كما مثل فرصة للبدء بمرحلة رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، لكن هذا الاتفاق لم يلقَ صدىً إيجابي لدى السعودية ودول الخليج العربي وإسرائيل، والتي رأت بأنه سيكون الخطوة الأولى للاعتراف بإيران النووية، حيث وجدت تلك الدول بأن هذا الاتفاق سيكون كارثياً على أمن المنطقة برمتها، لاسيما وأنه بدى كمثابة إقرارا بامتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، وحقها المفترض في تطوير برامج مرتبطة بإنتاج الأسلحة النووية([١٦]).

ومع مطلع العام ٢٠١٥ جرى استئناف عملية التفاوض من جديد، حيث مثلت مسألة الوصول إلى اتفاق دائم نقطة التقاء بين جميع الأطراف المتفاوضة، فمن وجهة النظر الإيرانية بدت مسألة الاعتراف بحق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية هاجساً كبيراً يطغى على مسيرة تفاوضها مع الغرب، في حين سعى الغرب لوقف عملية تخصيب اليورانيوم إلى ما دون ٥٪، مع فرض رقابة دولية شديدة على منشأة إيران النووية.

وبحلول تشرين الأول من ذلك العام وقعت إيران مع القوى الغربية الاتفاق الخاص ببرنامجها النووي والذي تعهدت الالتزام به لمدة عشر سنوات، ومن أبرز ما جاء فيه:

- توقف إيران عن عمليات التخصيب على أراضيها فوق مستويات ٥٪.

---

[١٥] عطا زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٦١-٦٢.

[١٦] باتريك كلاوسون، الأزمة النووية الإيرانية، مفكرة، موقع معهد واشنطن، شتاء ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:

http:/www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iranian-nuclear-crisis.

- عدم سعي إيران لتطوير أجهزة الطرد المركزي.
- السماح الفوري بعمليات التفتيش الدورية لوكالة الطاقة الذرية.
- تحديد آلية لرفع العقوبات الغربية على إيران.
- عدم تفكيك أي من المفاعلات النووية الإيرانية.
- عدم استخدام القوة العسكرية ضدها.

وقد جاء هذ الاتفاق ليمثل نجاحاً للطموحات الإيرانية باعتراف القوى الدولية بها كدولة نووية غير عسكرية، كما أثبت عدم جدوى سلاح المقاطعة أو التهديدات العسكرية، حيث أعطى مؤشراً على أهمية الخيار الدبلوماسي في التفاوض مع إيران، وقد وجدت إيران بأن هذا الاتفاق سيسهم في إنهاء عزلتها الدولية، كما سيسهم في إنعاش اقتصادها المتباطئ منذ سنوات طويلة، كما أنه سيسهم في إعادة الاعتراف بمكانتها الإقليمية كقوة مركزية فيه.

وبرغم الترحيب الدولي بهذا الاتفاق وحرص الولايات المتحدة على تطبيقه والالتزام به، إلا أنه ظهرت هناك معارضة قوية داخل الكونجرس الأمريكي له، إذ رأى الجمهوريون بأن ادارة الرئيس أوباما كافأت إيران على تمردها على المجتمع الدولي، في الوقت الذي كان يجب عليه تشديد العقوبات عليها([١٧])، إذ سعى الجمهوريون إلى حث أعضاء الكونجرس على عدم المصادقة على الاتفاق، في الوقت الذي هدد به الرئيس أوباما باستخدام حق الفيتو.

أما في إيران نفسها، فقد أبدى الجناح المتشدد في البرلمان الإيراني، تحفظاً على الاتفاق الذي وقعته الحكومة، حيث سعى إلى تعطيله، لكن رئيس البرلمان "علي لاريجاني" و"علي أصغر مير حجازي" رئيس دائرة الشؤون المخابراتية في مكتب المرشد

[١٧] عطا زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٠.

الأعلى لعبا دوراً هاماً في تمريره([١٨])، حيث وجد المرشد الأعلى بأن ذلك القرار كان بمثابة إقرار من القوى الغربية بحق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية.

أما إقليمياً فقد بدا التشاؤم واضحاً على دول الجوار العربي، والتي وجدت بذلك الاتفاق تخلياً واضحاً من قبل الإدارة الأمريكية عن مواقفها تجاه حلفائها، إذ جاء هذا الاتفاق بتسوية دولية بعيدة جداً عن التسويات الإقليمية، في وقت تحتدم فيه الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، فلا زالت إيران تتورط بالأزمات العربية في سوريا والعراق واليمن، وهو ما ولد شعوراً بأن تسوية الملف النووي الإيراني لم تكن في سياق الحل الشامل.

وبالنسبة لإسرائيل، فقد فاقم الاتفاق النووي من حدة التوتر السياسي مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت أن الاتفاق لا يحقق أمنها القومي، لا بل يساهم في زيادة التوترات الأمنية في المنطقة، والتي تعاني أصلاً من اختلالات أمنية بفعل السياسة العدوانية الإيرانية، إذ أعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي "بأن الاتفاق النووي الإيراني- الغربي يعد خطأً تاريخياً وليس اتفاقاً تاريخياً"([١٩]).

ومع ذلك تباينت الآراء بين مؤيد للاتفاق ومعارض له داخل الحكومة الإسرائيلية نفسها، فالاتجاه اليميني المتشدد يتبنى فكرة القيام بعمل منفرد ضد إيران لمنعها من الحصول على القنبلة الذرية، في حين أن الاتجاه المعتدل، يجد بأن ذلك الاتفاق سيؤخر رؤية إيران كدولة نووية لفترة من الزمن، لكن وبشكل عام تجد إسرائيل بأن ذلك الاتفاق قد جاء لصالح القيادة الإيرانية، والتي شعرت بتفوقها أمام الرأي العام الإيراني، حيث سيساهم رفع العقوبات الدولية عنها في تحقيق طموحاتها بامتلاك السلاح النووي،

---

[١٨] محمد المذحجي، مكتب المرشد الأعلى: المصادقة على الاتفاق النووي تمت بدعم خامنئي، صحيفة القدس العربي، لندن، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني:
http://www.alquds.co.uk/?p=419090

[١٩] وزارة الخارجية الإسرائيلية، الموقف من اتفاقات جنيف مع إيران، على الموقع الإلكتروني:
http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Iran/Pages/Israeli-statements-on-Geneva-talks

ولذلك تضغط باستمرار على إدارة الرئيس أوباما من خلال منظمة إيباك اليهودية لإقناعها بأن ذلك الاتفاق يمثل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي([٢٠]).

وعلى الرغم من التطمينات الأمريكية للسعودية ودول الخليج العربي وإسرائيل، بأن الاتفاق الموقع مع إيران قد ضمن سلمية برنامجها النووي وعدم سعيها لتطوير أسلحة نووية، إلا أنهم رأوا أن السلوك السياسي لإيران ينم عن استراتيجية مذهبية عدائية ضدها، حيث أنها لا تتوقف عن فكرة تصدير الثورة وزعزعة أمن دول الجوار، حيث تجد في ذلك وسيلة لحماية نظام الحكم الإسلامي الشيعي فيها([٢١])، والتي بدت واضحة من دعمها للشيعة في منطقة الخليج والشرق الأوسط (في البحرين والعراق وسوريا ولبنان واليمن)، الأمر الذي دفع تلك الدول لزيادة إنفاقها العسكري إلى مستويات مرتفعة وفقاً لمعهد استكهولم، وكما يوضح الجدول أدناه.

جدول الانفاق العسكري لدول الخليج العربي وإيران- مليون دولار أمريكي ٢٠٠٦- ٢٠١٤([٢٢])

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤
البحرين	٦٤١	٧٥٢	٨٤٠	١١٥٠	١٣١٩
عمان	٥٣٤٣	٥١٥٤	٥٠٩٤	١١٩٨٥	٨٩٨٥
قطر	١٣٢٠	٢١٩٣	١٩١٣	–	–
الكويت	٤٩٩٩	٤٨٨٩	٤٧١٦	٥٨٥٦	٥٦٦٦
الإمارات	٩٢٣٨	١١٩٥٩	١٧٦٥٨	١٨٨٩٨	٢١٨٧٧
السعودية	٣٩٦٠٠	٤٤٧٦٩	٤٧٨٧٩	٥٤٩١٣	٧٣٧١٧
إيران	١٦٧٧٦	١٤٨٤١	١٥٨٠١	١١٤٥٣	–

[٢٠] أوباما: منظمة إيباك تلفق الاكاذيب حول الاتفاق النووي الإيراني، صحيفة أخبار سوريا والعالم، ١/ ٨/ ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني: http://worldnews-sy.com/

[21] John Simpson, Irans Nuclear Capability and Potential to Develop Atomic Weapons, in Irans Nuclear Program , realities and repercussions(Au, Dhabi: the Emirates Center for strategic studies and research, 2006, p35-36.

[22] SIPRI+military+expenditure+database+1988-2012(1)

لكن عند النظر إلى الوثيقة المستقبلية لإيران والتي أقرها مجلس تشخيص مصلحة النظام عام ٢٠٠٨، والتي تستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في غرب آسيا ٢٠٢٥، قد نجد بأنها تقوم على المنافسة الصحية وليس الصراع، والذي يجعل من القوة الناعمة أحد متغيراتها المركزية للتغيير([٢٣]).

وبرغم تلك المخاوف الإقليمية ترى الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق خطوة أولى نحو الاتفاق النهائي على مستقبل المشروع النووي برمته، إذ تحاول طمأنة حلفائها الإقليميين بأن هذا الاتفاق لن يجعل من إيران دولة تمتلك السلاح النووي([٢٤])، لكن الأمر قد يبدو في حقيقته ناجماً عن صفقة كبرى بين الطرفين، فإيران تخشى من أن يؤدي توقفها عن برنامجها النووي إلى الإخلال بنظامها الإسلامي الشيعي، ولذلك قد يبدو بأن هذا الاتفاق قد عكس في حقيقته اعتراف الولايات المتحدة بشرعية النظام السياسي الإيراني وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، إذ يؤكد بعض الباحثين بأن حل مسألة الملف النووي الإيراني لن يكون بتقديم ضمانات أمنية لها من قبل الولايات المتحدة بعدم إسقاط نظامها السياسي([٢٥]).

ثالثاً: سيناريوهات التعامل مع إيران النووية ومسألة الهيمنة على الخليج العربي

تنطلق الاستراتيجيات الإيرانية تجاه منطقة الخليج من اعتبارات تعتقد إيران أنها مهمة وحيوية لوجودها القومي والحضاري، فإيران التاريخية هيمنت على العراق ومنطقة

---

[23] http;//iran1404.ir/swavisionsite-ar/swavisionen/forumNews/tabid/62/ctl/Details/mid/42/itemID/83/Default.aspx

[٢٤] مركز الجزيرة للدراسات، أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه، ١/ ١٢/ ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني: http:/studies.aljazeera.net/position estimate/2013/11/28.

[25] Scott D. Sagan- How to Keep the Bomb from Iran, Foreign Affairs,Vol. 85, Issue. 5, Sep.Oct. 2006. pp 45-59

الخليج فترة طويلة من الزمن، إذ ظهر الخليج بحيرة إيرانية بامتياز، حيث كان لها بمثابة البوابة البحرية المفتوحة نحو آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ومع ظهور النفط كثروة اقتصادية هائلة أواسط ثلاثينيات القرن العشرين، زاد الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج وجزره البحرية، إذ سارعت بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ بالاستيلاء على الجزر الإمارتية الثلاث الغنية بأُكسيد الحديد والغاز(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، كما ادعت بحقها التاريخي في جزيرة البحرين، وبحيث تؤمن لها تلك الجزر الطريق البحري الآمن نحو العالم الخارجي.

١ .السيناريو التشاؤمي بالصدام المباشر مع القوى الإقليمية

دل إصرار إيران المستمر على الاستمرار بتطوير قدراتها النووية، خلال فترة العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، وخلال فترة التفاوض مع القوى الدولية، على تصميمها على أن تكون قوة نووية في المنطقة. فهي تعتبر ذلك حقاً شرعياً لها أسوة بغيرها من دول الجوار كالهند وباكستان وإسرائيل، حيث مارست أسلوب المراوغة في عملية التفاوض مع القوى الدولية لكسب المزيد من الوقت لفرض حالة الأمر الواقع.

ويفترض هذا السيناريو المتشائم على فكرة تعظيم الجوانب السلبية لحصول إيران على تكنولوجيا عسكرية نووية خلال السنوات القادمة، حيث سيغلب على سلوكها الطابع العدائي تجاه القوى الإقليمية والدولية المنافسة، لاسيما وأن تفكك الاتحاد السوفييتي والاحتلال الأمريكي للعراق ومن ثم خروجها منه، قد ساهم في زيادة تطلعاتها الإقليمية لملء الفراغ في منطقة الخليج العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموماً([٢٦])، حيث تخشى من وجود أي قوىً إقليمية تنازعها الهيمنة والنفوذ على طريقها البحري نحو العالم، ولذلك يعتقد بأن إيران لن تتنازل عن سعيها الدؤوب لامتلاك

[٢٦] رائد حسنسن، مرجع سابق، ص١٤٩.

القدرات العسكرية النووية، حيث أنها لن تتوقف عن السعي نحو زعامة المنطقة انطلاقاً من معطياتها الجيواستراتجية([٢٧]).

ولذلك فإن هناك احتمالية لأن تزداد حالة التوتر الأمني في الخليج، وصولاً إلى حد المواجهة المباشرة مع السعودية، لاسيما وأن إيران قد زادت من استخدام البعد المذهبي في استراتيجيتها الخارجية تجاه دول الجوار العربي؛ فقد دلت التجربة العراقية لتأسيس حكومة الأغلبية الشيعية في بغداد، على انخراط إيراني واضح في استخدام البعد الطائفي في سياستها الخارجية، فبعد سقوط نظام حكم صدام حسين ٢٠٠٣ تحسنت العلاقات الإيرانية- العراقية في ظل الحكومة الجديدة التي غلب عليها التمثيل الشيعي برئاسة "إياد علاوي"، حيث بادرت إيران إلى الاعتراف بها مع استئناف العلاقات الدبلوماسية ٢٠٠٤، كما دعمت إيران حكومة "إبراهيم الجعفري" حيث حشدت له أصواتاً كافية له من الأحزاب الشيعية لتشكيل أغلبية برلمانية لحكومته([٢٨])، وهو نفس السلوك الذي اتبعته مع حكومة "نوري المالكي" والذي سارع وبدعم إيراني لإقصاء شركاءه السياسيين من السنة وملاحقتهم قضائياً بتهم دعم الإرهاب.

أما بقية أنظمة الحكم السنية في الخليج، فهي تتخوف من أن تستغل إيران وجود الشيعة فيها لتأسيس قاعدة للتحالف على أساس مذهبي، ولاسيما في البحرين، والتي شهدت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ انتفاضة شيعية كادت أن تودي بالنظام الملكي لولا التدخل السعودي والخليجي لدعم الملك حمد فيها، لذلك ترى دول الخليج أن سلوك

---

[٢٧] وليد المبيض وجورج كتن، خيارات إيران المعاصرة، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٢، ص٦٩.

[28] Kenneth Katzman, "Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks," Congressional Research Service,
2 June 2009, 6, www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21968.pdf.

إيران المذهبي تجاه الشيعة في البحرين الكويت وقطر والإحساء، لا يدل إلا على سياسة عدائية تحريضية ضدها[٢٩].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل قد تلعب دوراً في تصعيد المواجهة مع إيران في حال استمرت في تخصيب اليورانيوم إلى حدود الحصول على القنبلة الذرية، إذ يعتقد بعض الباحثين أن المواجهة قد تغدو محتملة بين الجانبين ولو في حدود قليلة[٣٠]، وترى الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي الأبرز لدول الخليج العربي، أن إيران لا تنفك عن دعم الجماعات الإسلامية المناهضة للغرب، كما أنها تسعى إلى تدمير الحكومات الديمقراطية في الدول العربية من خلال تمويل المنظمات الإرهابية، لا بل تجد أن إيران أنشأت شبكة من التنظيمات الإرهابية للقتال ضد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، حيث ارتبطت تلك التنظيمات بقائد الحرس الثوري "قاسم سليماني"[٣١].

ولذلك فإن سلوك إيران المحتمل في حال امتلاكها لقدرات عسكرية نووية، سيؤدي إلى إمكانية حدوث صدام مباشر مع القوى العربية في الخليج، حيث سيعزز حصولها على القنبلة النووية من قدرتها على دعم الشيعة لقلب نظام الحكم في البحرين، وبالتالي حدوث المواجهة المباشرة مع السعودية، الأمر الذي سيؤدي إلى الانتقال من حالة الحرب بالوكالة في سوريا واليمن إلى المواجهة المباشرة، ولكن التساؤل يدور حول مدى إمكانية حصول السعودية على السلاح نووي، في ضوء استراتيجية التفوق العسكري الإسرائيلية؟، وهل ستكون هناك رغبة أمريكية بتوفير مظلة نووية لحلفائها في الخليج، لاسيما إذا نجح الديمقراطيون في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، وهل ستكون الولايات المتحدة قادرة على نشر منظومة الدرع الصاروخي النووي في الخليج العربي، وما هو موقف الروس والصينيين من ذلك؟

---

[٢٩] شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص٨٩.

[٣٠] وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران ٢٠٢٠، مرجع سابق، الفصل السادس ص٢٧.

[31] Time- Inside Iran's Secret War for Iraq, Monday, 22 Augast. 2005.

لكن بشكل عام يجب التمييز بين حصول إيران على قدرات نووية عسكرية وبين إمكانية استخدامها في حرب مباشرة، إذ يعتقد بعض المتابعين أن العقيدة العسكرية للنظام الإيراني هي عقيد دفاعية وليست هجومية، وبالتالي فإنها لن تستخدم السلاح النووي في حال حدوث مواجهة مباشرة مع جيرانها العرب، حيث الغاية منه فضلاً عن الردع هو إضفاء الشرعية على قيادة نظام الحكم الإسلامي([٣٢]).

٢. السيناريو التفاؤلي بالحل السلمي وتقسيم مناطق النفوذ مع القوى الإقليمية

لقد مضت إيران قدماً في برنامجها النووي غير مكترثة بالضغوطات الإقليمية والدولية، ولعل التصريح الذي أطلقه "أحمدي نجاد" في البرلمان الإيراني ٢٠٠٨، يدل بشكل قاطع على عدم التراجع عن أن تكون إيران دولة نووية، اذ قال مخاطبا الغرب: "إن ظننتم بأن الأمة الإيرانية سوف تتراجع عن برنامجها النووي فأنتم مخطئون، فإيران باتت على الطريق النووي وهي تتحرك نحو الذروة فيه" ([٣٣]).

ويرى هذا السيناريو بأن هناك إمكانية للتعاطي الدبلوماسي العربي مع فكرة إيران النووية، حيث يعتقد أن التشدد الإيراني في موضوع المفاوضات النووية، هو الذي أدى إلى خشية الدول العربية من تمادي إيران في عدائها لدول الجوار العربي، الأمر الذي دفعها لتبني استراتيجية أكثر تطرفاً تجاهها، حيث بدت أكثر اهتماماً بأي ضربه عسكرية استباقية ضدها، فقد كشفت وثائق ويكليكس بأن السعودية حرضت الولايات المتحدة على التعامل عسكرياً مع إيران في حال فشلت المفاوضات النووية([٣٤])، لكن يبدو أن

---

[٣٢] عطا زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق، ص٨٥.

[٣٣] أحمدي نجاد، البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة" جريدة الأخبار،٣٠/ ١/ ٢٠٠٨، ص١.

[٣٤] كمال زهير، ورقة التوت والعلاقات السعودية الإسرائيلية جريدة مصرنا، المركز الأمريكي للنشر الإلكتروني، كانون أول ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:

http://www.ouregypt.us/B.zohair/kamaaal17.html

السعودية تدرك تماماً أن الغرب وإسرائيل لن يسمحها لإيران بامتلاك القنبلة النووية، لأن ذلك سيكون مدعاةً لتغيير خارطة الخليج العربي والشرق الأوسط.

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العسكري للسعودية إلى حدود قياسية (٧٣ مليار دولار تقريباً ٢٠١٤)، إلا أنها تدرك عدم قدرتها على مواجهة إيران النووية بمفردها أو حتى بتكاتف الدول الخليجية معها، لاعتقادها بأن ذلك قد يؤدي إلى نتائج كارثية عليها وعلى المنطقة، لاسيما وأن حالة التفتت الاجتماعي- السياسي بدت ظاهرة لصيقة بضعف الحكومات المركزية العربية.

فالسعودية ودول الخليج العربي، تعتقد أن حصول إيران على أسلحة نووية سيجعلها في حال صراع دائم معها([٣٥])، وهو ما دفعها للبحث عن أكبر قدر من الدعم الإقليمي والدولي ضدها، حيث باتت تنتهج استراتيجية التحالف العربي في مواجهة التغلغل والاختراق الإيراني في المنطقة في مناطق نفوذها، ومحاول تأسيس أنظمة حكم مؤيدة لها، وهو ما بدا واضحاً من سلوكها تجاه سوريا واليمن بعد تغلغل النفوذ الإيراني في العراق وخروجها من دائرة التحالف العربي.

لكن استراتيجية التحالف الإقليمي مع باكستان وتركيا وإسرائيل في مواجهة إيران بدت غير وارده، فقد دل الرفض الباكستاني للانخراط في التحالف العسكري الذي قادته السعودية تجاه جماعة الحوثي في اليمن ٢٠١٥، على نأي باكستان بنفسها عن أي مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع إيران وحلفائها في الشرق الأوسط، مدفوعة بأسباب اقتصادية وديموغرافية وأمنية واستراتيجية، أما بالنسبة لتركيا فبالرغم من تأييدها السياسي للتحالف العربي في اليمن، إلا أنها تحفظت على المشاركة العسكرية فيه، كما أنها اتبعت استراتيجية مغايرة للتحالف العربي والدولي ضد تنظيم الدولة في سوريا، إذ اكتفت بالقيام بعمليات عسكرية انتقائية ضد تنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني، هذا

[35] Trita Parsi, Bushs Iraq Strategy: Goad Iran into War, interpress service, January 12, 2007, p16.

فضلاً عن خلافاتها الجوهرية مع السعودية تجاه التعاطي مع حركات الإسلام السياسي في المنطقة.

أما بالنسبة لإمكانية التحالف العسكري مع إسرائيل والدخول في حرب مباشرة ضد إيران، فبالرغم من تلاقي وجهتي النظر، باعتبار إيران التهديد الرئيس لأمن الخليج خصوصاً والشرق الأوسط عموماً، إلا أنه يبدو أن هناك قيودا موضوعية على إمكانية تحقيق ذلك التحالف، إذ لا زالت مسألة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية تراوح مكانها، لاسيما في ظل الرفض الإسرائيلي لمبادرة الملك عبدالله عام ٢٠٠٦ للتطبيع السياسي مقابل حل الدولتين، هذا فضلاً عن أزمة الثقة المتبادلة بين الطرفين.

كذلك فإن إسرائيل تدرك تماماً خطورة قيامها بضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية، إذ تدرك القيادة الإسرائيلية أن تدمير تلك المنشآت قد يعطل البرنامج النووي الإيراني لمدة تتراوح بين بضعة أشهر وثلاث سنوات، ولكنه لن يلغيه تماماً([٣٦])، كما ويرى بعض الباحثين أن إسرائيل تدرك أن القيادة الإيرانية غيرت من بنية قواتها العسكرية ومناهج تدريبها واستراتيجيتها الحربية ومبادئها العسكرية، حيث صممت أسلحة ومعدات تكون مناسبة لحرب إقليمية واسعة([٣٧]).

وفي ضوء هذه القراءة، باتت السعودية ودول الخليج العربي معنية أكثر بالاعتماد على تحالفات عربية لتحقيق أمنها الخليجي، حيث بدأت بعقد تحالفات عسكرية مع دول عربية كمصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا، وهي دول بحاجة ماسة للمساعدات المالية الخليجية، حيث بدا هذا الطرح أكثر واقعية، في ظل تراجع إمكانية عقد تحالفات عسكرية مع دول إسلامية مجاورة كباكستان وتركيا.

---

[36] james N. Miller, Christine Parthemore, Kurt M. Campbell, (eds)-Iran: Assessing U. S. Strategic Options, Center for A New American Security, 2008. p.16.

[٣٧] وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران حتى ٢٠٢٠، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٤٨.

ولعل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي انتهجتها إدارة الرئيس "أوباما" بعدم الانخراط بأي حروب مباشرة في الخليج والشرق الأوسط وتخفيض الوجود العسكري الأمريكي فيه، كان عاملاً حاسماً في عدم احتمالية حصول سيناريو المواجهة، فقد دلت المؤشرات على حدوث تبدل واضح في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمات الدولية، إذ تزايدت أعباء قيادة النظام الدولي على كاهلها، وهو ما دفعها لقبول مشاركة الآخرين في إدارته(٣٨)، حيث تظهر إدارتها للأزمة السورية ودخول الروس في عمليات عسكرية مباشرة ضد الجماعات المسلحة المناهضة للنظام السوري، مؤشراً واضحاً على صحة هذا الطرح، ولذلك يجد بعض الباحثين أن الولايات المتحدة باتت تتجه نحو الاستخدام الأقل لقوتها الخشنة في مواجهة الأزمات الدولية، مع إفساحها المجال لدخول لاعبين آخرين جدد(٣٩).

وعلى الرغم من السيناريوهات المتشائمة تجاه إيران النووية، إلا أن دول الخليج العربي لا تستبعد احتمالية الوصول إلى تسوية سلمية معها تجاه القضايا العالقة، والتي من أهمها توزيع النفوذ في المنطقة، إذ تدرك الدول الخليجية بأن تبعات المواجهة المباشرة مع إيران، ستستمر لسنوات لاحقة، لاسيما وأن الصراع بين الطرفين بدأ يأخذ أبعاداً مذهبية، في ظل انتشار الشيعة والسنة في كل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط(٤٠)، ولذلك فإن الخسائر ستكون باهظة ومكلفة للجميع، وهو ما أوجد احتمالا يتعلق بإمكانية التعايش مع إيران النووية، مثلما كان هناك تعايشا مع إسرائيل النووية.

---

[38] C. J. Dick- The Future of Conflict: Looking out to 2020, Conflict Studies Research Centre. 2003. p.1.

[39] Joseph S. Nye- The Changing Nature of American Power.in: Phil Williams ,et, al(ed.)- classic Reading of International Relations, Wordsworth Publishing Company, California. 1994.

[٤٠] كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني.... جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص١-٢.

كذلك تجد دول الخليج بأن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والغرب في المنطقة، قد تردع إيران على أي سلوك عدواني تجاهها، ويعتقد البعض بأن استراتيجية الاحتواء والاعتراف بالدور الإقليمي التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران قد تجدي نفعاً([٤١])، لاسيما وأن تلك الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه باكستان، حيث عملت على تفكيك برنامجها النووي لاحقاً، خشية من تسربه إلى جهات متطرفة، الأمر الذي قد يوجد جواً للتعايش السلمي في منطقة الخليج على المدى البعيد، لاسيما وأن الاتفاق النووي الموقع مع إيران قد ألزمها بتجميد نشاطها النووي في مجال تخصيب اليورانيوم إلى عشر سنوات على الأقل، مما سيعطي الفرص للجميع لإعادة ترتيب تحالفاتهم وحل أزماتهم الداخلية والخارجية.

الخاتمة والنتائج

عانت منطقة الخليج العربي من حالة عدم استقرار إقليمي منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، إذ غلب على السلوك السياسي الإيراني تجاه المنطقة حالة من العداء تضمنت مواجهات غير مباشرة بين الطرفين، تصاعدت حدتها مع اقتراب إيران من لحظات تكون فيها قادرة على إنتاج الأسلحة النووية، حيث حاولت دول الخليج العربي منع إيران من تحقيق أهدافها من خلال عدة وسائل كالمقاطعة الاقتصادية وفرض العقوبات والحرب غير المباشرة، لكن هذه الوسائل فشلت حتى الآن عن منع إيران من السير في برنامجها النووي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الملف النووي الإيراني وتصاعد حدة المخاوف الأمنية لدول الخليج العربي، حيث أدى وصول إيران إلى اتفاق دولي حول برنامجها النووي إلى دفع دول الخليج العربي إلى إعادة النظر باستراتيجياتها الأمنية، والتي قامت على ما يلي:

---

[41] International Crisis Group- Iran: Is There A Way Out of the Nuclear Impass?, Middle East Report, no. 51, 23.Feb. 2006. pp. 15-23.

١. السعي لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لفرض عقوبات دولية على إيران.
٢. عدم السماح بوجود قوى عسكرية نووية في منطقة الخليج العربي تهدد الأمن الإقليمي.
٣. المواجهة المباشرة للتمدد الإيراني في دول الجوار العربي.
٤. الحصول على الدعم العسكري والاستخباري واللوجستي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج العربي.
٥. البحث عن حلفاء إقليميين لمواجهة أية طموحات إيرانية بالهيمنة على المنطقة.

وفي الجانب الآخر، رأت دول الخليج أن قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية بضربه استباقية ضد إيران سيكون له عواقب وخيمة على أمن المنطقة، حيث ستكون تكاليفه باهظة في حال ردت إيران على ذلك، سواءً بارتفاع أسعار النفط أو بإغلاق مضيق هرمز أو القيام برد عسكري تقليدي، أو إعلان الحرب بصبغة مقدسة، ضد القواعد الأمريكية وحلفائها في الخليج، ولذلك فإن السيناريوهات المتشائمة تجاه إيران النووية، تدفع إلى استبعاد احتمالية الخيار العسكري، والتوجه نحو القبول بإيران كدولة نووية والوصول إلى تسوية سلمية معها تجاه القضايا العالقة، والتي من أهمها توزيع النفوذ والسيادة في المنطقة.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

- آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتي ١٩٠٦-١٩٧٩، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٥، ١تشرين أول ١٩٩٩، ص١٧٦.
- تفاق باريس، مختارات إيرانية، مركز الأهرام، العدد ٥٤، ٢٠٠٥، ص٢٢-٣٢.
- خالد حسين، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة اللبنانية، ٢٠٠٩، ص٢٣.
- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص٨٩.
- رائد حسين حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي ١٩٧٩-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص٣٧.
- روزماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨-١٩٧١، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦، ١٩٧٦، ص٩.
- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠٦، ص١١٨.
- عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٩٥.
- عطا زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٦١-٦٢
- كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني.... جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص١-٢.
- لؤي الطيار، أمن الخليج، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بحوث استراتيجية، بيروت، ١٩٩٩، ص٩

- محمد العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، دراسة وثائقية أرشيفية، ج٢(رضا خان والجزر العربية ١٩٢١-١٩٤١)، دار العيدروس للكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص١٤.
- وليد المبيض وجورج كتن، خيارات إيران المعاصرة، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٢، ص٦٩.
- وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠، الجزائر، ٢٠٠٩.

- **المراجع الأجنبية:**

- C. J. Dick- The Future of Conflict: Looking out to 2020, Conflict Studies Research Centre. 2003. p.1.
- james N. Miller, Christine Parthemore, Kurt M. Campbell, (eds)- Iran: Assessing U. S. Strategic Options, Center for A New American Security, 2008.
- Joseph S. Nye-The Changing Nature of American Power.in:Phil Williams, et, al (ed.)- classic Reading of International Relations, Wordsworth Publishing Company, California .1994.
- International Crisis Group-Iran:Is There A Way Out of the Nuclear Impass?, Middle East Report, no. 51, 23. Feb. 2006. pp. 15-23.
- Kenneth Katzman, "Iraq: Politics, Elections, and Benchmarks," Congressional Research Service, 2 June 2009, 6, **www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21968.pdf**.
- Time- Inside Iran's Secret War for Iraq, Monday, 22 Augast. 2005.
- Trita Parsi, Bushs Iraq Strategy: Goad Iran into War, interpress service, January 12, 2007, p16.
- Scott D.Sagan-How to Keep the Bomb from Iran, Foreign Affairs,Vol.85, Issue. 5, Sep. Oct. 2006. Pp 45-59.

- **الصحف والمواقع الإلكترونية:**

- أحمدي نجاد، البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة" جريدة الاخبار، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٨، ص١.

- باتريك كلاوسون، الأزمة النووية الإيرانية، مفكرة، موقع معهد واشنطن، شتاء ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:
http:/www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iranian-nuclear-crisis.
- كمال زهير، ورقة التوت والعلاقات السعودية الاسرائيلية جريدة مصرنا، المركز الأمريكي للنشر الالكتروني، كانون أول ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ouregypt.us/B.zohair/kamaaal17.html
- مركز الجزيرة للدراسات، أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه، ١/ ١٢/ ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:
- http:/studies.aljazeera.net/position estimate/2013/11/28.
- وزارة الخارجية الإسرائيلية، الموقف من اتفاقات جنيف مع إيران، على الموقع الإلكتروني:
http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Iran/Pages/Israeli-statements-on-Geneva-talks
- معهد استكهولم للدراسات الدفاعية،
SIPRI+military+expenditure+database+1988-2012(1)

المقالات والتقارير

الأداء الاقتصادي للحكومة الأردنية

٢٠١٢- ٢٠١٥*

قرابة القرن مضت على تشكيل أول حكومة في المملكة الأردنية الهاشمية والتي كانت بدايتها في العام ١٩٢١، واليوم وبعد تشكيل أربعين حكومة على مر الزمن ما زال الجدل الدائر اقتصادياً حول مديونية المملكة والتي بلغت ذروتها في العام ٢٠١٤ بنسبة ٨٠,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام الماضي متجاوزةً بذلك كل الحدود المتوقعة.

وإن من أهم ما يلفت الأنظار في المرحلة الحالية هو تلك القفزة التي شهدها واقع الدين العام للملكة حيث بلغت المديونية ٢٠,٦ مليار في العام ٢٠١٤ من أصل ١١,٤ مليار دينار في بداية العام ٢٠١١.

هذه القفزة في المديونية رفعت من وتيرة الجدل الدائر حول الأداء الاقتصادي للحكومات وأثره في المستوى العام للدين الداخلي والخارجي للمملكة خاصةً كما أسلفنا في السنوات الأربعة الأخيرة والتي شهدت تكليف دولة رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور بتشكيل الحكومة في أعقاب تقديم دولة السيد فايز الطراونة استقالة حكومته لجلالة الملك تماشياً مع التعديلات الدستورية الأخيرة والتي نجمت عن خارطة الإصلاح السياسي، والتي تستوجب استقالة الحكومة بعد حل مجلس النواب، حسب المادة ٧٤ من الدستور.

وشكل نبأ تكليف النسور برئاسة الحكومة صدمة للأوساط السياسية، واختياراً غير متوقع بحسب مراقبين، لمواقفه المعارضة في البرلمان الذي تم حله، حيث حجب ثقته عن

* إعداد الأستاذ ماهر الغريب، اقتصادي أردني.

أربع حكومات سابقة، فيما حظي نبأ تكليف النسور بردود فعل إيجابية أولية لدى القوى الإسلامية المعارضة.

لم تكن بداية الحكومة تقليدية فالأوضاع السياسية كانت في أوجها وحمى الربيع العربي كانت سرعان ما تنتقل من دولةٍ إلى أخرى فلم تعهد الشعوب العربية جراءةً في الاعتراض على أي من القرارات الحكومية بل وتعدتها للاحتجاج على القوانين والدساتير، في الأردن لم يكن الوضع مقلقاً للغاية من الناحية السياسية إلا أن الوضع الاقتصادي كان خطاً أحمر، إذ لم تجرؤ أي من الحكومات الأربعة التي سبقت باتخاذ أي قرار اقتصادي قد يمس دخل المواطن بشكل مباشر.

الأمر المفاجئ هو أن أولى قرارات رئيس الوزراء كانت رفع الدعم الحكومي عن المحروقات وما دار من الحديث عن رفعٍ متوالٍ للدعم الحكومي عن فاتورة الكهرباء واعتماد سياسة الدعم الموجه للأفراد ذوي الدخل المحدود، وفي كل مرة كان يؤكد رئيس الوزراء أن حجم المديونية كبير جداً وأن وضع الموازنة لا يحتمل التأجيل في القرار ولو لأسبوع واحد نظراً لشح المساعدات العربية وارتفاع سعر النفط العالمي وتوقف ضخ الغاز المصري.

وفي حين شهد الشارع احتجاجات عارمة على القرارات الاقتصادية للحكومة وتراجع التأييد من حركات المعارضة الإسلامية لشخص النسور أصر دولته على القرارات وأنها تأتي في حزمة قرارات أُخرى هدفها تصويب الوضع الاقتصادي للمملكة وتدارك ما فات من عجز في الموازنة وارتفاع في المديونية التي وصلت آنذاك إلى١٣,٤ مليار دينار بنهاية عام٢٠١١. وقد استمرت الحكومة خلال فترة عملها في العمل على فرض المزيد من الضرائب وتقليص الانفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والرأسمالي كما عملت على رفع أسعار الكهرباء ومنها المنزلي استحقاقاً لبرنامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي حيث ستحصل المملكة من خلاله على ملياري دولار.

تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة لم يكن صعباً؛ فالحكومة قد اتخذت الطريق الأسرع والأسهل الذي سيمكنها من توفير إيرادات سريعة للخزينة، فعملت على رفع النسب الضريبية والجمركية على مجموعة كبيرة من الخدمات والسلع مثل الاتصالات والألبسة والتي قوبلت بالرفض من قبل القطاع الخاص والذي كان من الأولى أن تقوم الحكومة بتحقيق شراكات استراتيجية معه تحقيقاً لتطلعات المراقبين في دافوس.

التحليل الكمي الاقتصادي لبند المالية العامة يظهر أنه ومنذ نهاية عام ٢٠١٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٤ ارتفع الدين العام بواقع ٩,١ مليار دينار وبذلك فإن معدل المديونية خلال السنة الواحدة في الفترة التي أعقبت تولي الحكومة الحالية في مطلع عام ٢٠١١ سجل ٢,٣ مليار دينار سنويًا، حيث ارتفعت المديونية الأردنية إلى ١٣,٤ مليار دينار بنهاية عام ٢٠١١ ثم نمت إلى ١٦,٦ مليار دينار بنهاية عام ٢٠١٢ وصولاً إلى ١٩,١ مليار دينار بنهاية عام ٢٠١٣، ومن ثم وصلت إلى ٢٠,٦ مليار دينار بنهاية عام ٢٠١٤ والرسم البياني التالي يوضح الارتفاع الهائل في حجم المديونية.

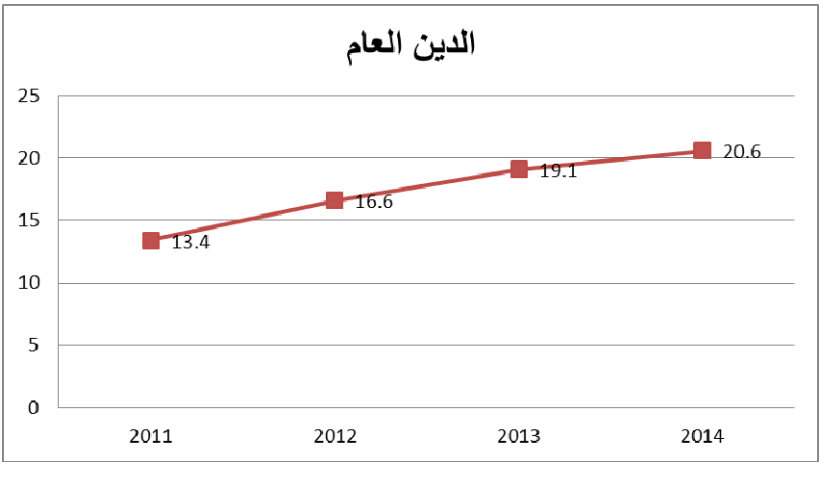

وفيما ترى الحكومة نفسها المنقذ للاقتصاد في الفترة الحالية حيث كانت الخزينة في أسوأ أحوالها قبل استلام الحكومة في العام ٢٠١٢ مع توقف الغاز المصري وانخفاض

هائل في حجم المساعدات حيث لم تتجاوز ٢٩ من أصل ٨٦٠ مليون وعلى جانب المديونية ترى الحكومة أنه وباستثناء مديونية شركة الكهرباء الوطنية، تنخفض نسبة الدين العام إلى ما يقارب ٦٣,٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي يؤكد إنجاز الحكومة خلال السنوات الماضية بضبط المالية العامة للدولة، من خلال الإجراءات الإصلاحية، وعبر الالتزام بقانون الموازنة العامة، بسبب دقة التقديرات والامتثال الحقيقي لمستويات الإنفاق المستهدف.

هذا وتسجل الحكومة الحالية لنفسها بأنها صاحبة القرارات الحاسمة والصعبة التي لم تجرؤ الحكومات السابقة على اتخاذها وأنها لم ترضخ لضغوطات الصالونات والنخب السياسية في البلد.

إلا أن العديد من الانتقادات لنهج الحكومة الاقتصادي وطريقة تعاطيها مع الملف الاقتصادي برزت على الساحة ورأى العديد من السياسيين والاقتصاديين على مستوى المملكة بأن الحكومة انتهجت خيار المفلسين وأن القرارات الاقتصادية للحكومة كانت على حساب المواطن حيث انتهجت الحكومة الطريق الأقرب والأسهل لتحقيق أهدافها. ورأى المراقبون أن توجيهات جلالة الملك الأخيرة للنسور بإيلاء الاقتصاد الأولوية وعدم اجتماعه بالفريق الوزاري، هو انتقاد مباشر للحكومة على ضعف أدائها وفشل سياساتها الاقتصادية.

وفيما بررت الحكومة أسباب الارتفاع الهائل في المديونية إلى خسائر شركة الكهرباء والتي تشكل ما نسبته ٢٣ ٪ من المديونية الأردنية كما هي في نهاية العام الماضي؛ حيث تبلغ هذه المديونية ٤,٦٤ مليار دينار، ومقدار الفوائد على الاقتراض الحكومي والتي تبلغ ما يقارب المليار دولار سنوياً، يرى المراقبون أن خسائر شركة الكهرباء كانت في عهدي حكومة البخيت والخصاونة على التوالي وأن الحكومة لم تكن على قدر بناء علاقات وطيدة مع العراق ودول الخليج بهدف فتح أسواق جديدة. يضاف إلى ذلك سوء إدارة الحكومة للملفين الصناعي والتجاري.

وفي محاولة الحكومة للتخفيف من حدة الانتقادات الاقتصادية في الشارع الأردني والتي بات يتحدث بها المواطن البسيط عملت الحكومة على محاولة طمأنة المجتمع الأردني بأن وضع العجز في الموازنة وضع مؤقت فرضته الظروف السياسية في دول الجوار وارتفاع أسعار المحروقات عالمياً الأمر الذي رفع من خسائر شركة الكهرباء الوطنية وأن الحكومة قامت بوضع خطة تضمن انخفاض العجز في الموازنة للسنوات الثلاث القادمة حتى نهاية عام ٢٠١٨ وبينت الخطة أنه وفي ضوء استمرار الحكومة بتبني النهج الإصلاحي فإن مؤشرات الدين العام سوف تظهر تحسناً خلال السنوات القادمة، خاصةً فيما يتعلق بنسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة سنوياً لتصل إلى حوالي ٧٤,١ بالمئة في عام ٢٠١٨ مقارنة مع حوالي ٨١,٧ بالمئة مع نهاية هذا العام، مع الإشارة إلى أهمية انخفاض هذه النسبة كونها تمثل أهم المؤشرات المعتمدة عالمياً لقياس مستوى المديونية.

كما بينت الخطة أن الاحتياجات التمويلية للحكومة المركزية والوحدات المستقلة ستنخفض بحوالي ٤,٥ مليار دينار ما بين الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ وبنسبة انخفاض تصل إلى ٦٠ بالمئة، وذلك نتيجةً لضبط عجز الموازنة وتراجع خسائر شركة الكهرباء الوطنية، بالإضافة إلى الاستراتيجية التي تبنتها وزارة المالية والبنك المركزي الأردني خلال الأعوام الماضية بهدف تحقيق توزيع أفضل لآجال الدين.

وعليه فلم تأت الحكومة الحالية بالجديد اقتصادياً، ولم توضع أي من التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني على سلم الأولويات، فبدلاً من تنشيط الاقتصاد وتحفيزه وإزالة العقبات التي تحول دون تطوير بيئة الأعمال المحلية وبحث الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار والبحث عن حلول لمشكلتي الفقر والبطالة ورفع نسبة النمو الاقتصادي لم يسجل للحكومة الحالية أي إنجاز اقتصادي سوى اتخاذ قرارات جريئة ولو كانت على حساب المواطن.

هذا وانعكست السياسات الحكومية في السنوات العشر الأخيرة لتظهر جلياً في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى ٢,٢ ٪ وهو مستوى نمو

ضعيف جداً وغير مسبوق. كما تراجعت الصادرات بنسبة ٩ بالمائة وزيادة معدلات البطالة لتتجاوز ١٢,٥ بالمائة ولم يكن الحال بأفضل على مستوى الاستثمارات الأجنبية وأرباح الشركات المساهمة والتي تراجعت هي الأخرى.

رؤية تصورية للجيش الإسرائيلي في ٢٠٢٥

الجزء الثاني*

يبدو أن الدولة العبرية لا تكف عن وضع السيناريوهات المستقبلية لكل مجال يعيشه شعبها وجيشها بل تقوم في بعض الأحيان بوضع تصورات لما تواجهه الدول والكيانات غير السياسية المحيطة بها والتي يشكل مستقبلها عاملاً محورياً في تشكيل مستقبل إسرائيل أو على الأقل في محاولة إيجاد ردود لما يسمى بالأخطار المحتملة.

وفي هذا الصدد نجد العديد من المحاولات الجادة مثل كتاب ٢٠٤٨ "إسرائيل بعد ١٠٠ [1] عام من تأسيسها" لعالم المستقبليات الإسرائيلي بروفيسور دافيد باسيج الذي تنبأ بثورات الربيع العربي في عام ٢٠٠٨ بواسطة المنهج الاستدلالي ووضع بعض التهديدات المحتملة لإسرائيل من جانب الكيانات غير السياسية.

وتماشياً مع هذا الاتجاه لم تجد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بُداً من تطوير العقيدة العسكرية وصولاً إلى وضع رؤية تصورية للكيفية التي سيبدو عليها الفرد المقاتل في ٢٠٢٥ مروراً بوضع صور للكيفية التي ستظهر بها الأسلحة المستقبلية والنظم الحربية وإدارة المعركة لتتوافق مع حاجات ميادين القتال الجديدة. ولم ينسى الجيش الإسرائيلي في خضم هذه الرؤية أن يطور أيضاً من منظومات القيادة وتأهيل موارده البشرية وكذلك وضع خطة لتأهيل فرع القضاء العسكري الإسرائيلي كي يواكب المستحدثات والمستجدات التي يواجهها ضباط الجيش الإسرائيلي عند دخولهم في أي معركة قد يتم فيها الاعتداء على ضحايا مدنيين.

*** ترجم هذه الرؤية الأستاذ أحمد مسعد السبع، باحث في الشئون الإسرائيلية، ومترجم لغة عبرية بالقوات المسلحة المصرية.**

[1] http://en.wikipedia.org/wiki/David_Passig.

وقد خرجت هذه الرؤية التصورية إلى حيز العلن ما بين فبراير ومارس ٢٠١٥ أي قبيل انتهاء ولاية رئيس الأركان الإسرائيلي السابق بيني جانتس "الذي كان قد أشار لها في أحد المؤتمرات الذي عقده مركز بيجن السادات لدراسات الشرق الأوسط في ٢٠١٣"[١] وتولى جادي أيزنكوت مهام السلطة كي يُبدأ في تنفيذ هذه التصورات مع إدخال بعض التعديلات وفقاً للمستجدات على الساحة الشمالية [٢]

لذا قمنا هنا بترجمة كل ما أورده موقع الجيش الإسرائيلي -وهو موقع يُعني بالشأن العسكري الإسرائيلي تابع للجيش الإسرائيلي بشكل مباشر- عن هذه الرؤية التصورية التي ستكون عليها جميع أذرع الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٢٥ عسى أن يكون في ذلك نفع لدوائر صنع القرار في وضع تصورات مماثلة أو إدخال تعديلات على الرؤية الحالية لتتوافق مع التهديدات الصاعدة.

المترجم

[1] http://www.idf.il/1806-21815-he/Dover.aspx.
[2] http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=9595.

سلاح البحرية الإسرائيلي ٢٠٢٥[1]

بقلم شاحار روفين وهيئة تحرير موقع الجيش الإسرائيلي

سريع ومميت

الغواصات ستستطيع تحديد الأهداف البعيدة وإطلاق صواريخ سريعة جداً، كما ستستطيع زوارق الصواريخ مهاجمة الطائرات، وهناك منظومات تستطيع مسح قاع البحر ضد أي عمليات تسلل أو اختراق... سيصبح سلاح البحرية الإسرائيلي ٢٠٢٥ أكثر فتكاً من أي وقت مضى.

يقول العميد إيلي شاربيط نائب قائد سلاح البحرية الإسرائيلي عن التحديثات التي ستتم في سلاح البحرية الإسرائيلي بحلول ٢٠٢٥ "سيوجد لدينا صواريخ متطورة ورادارات وأجهزة سونار، وزوارق غير مسبوقة، والعديد من كاميرات المراقبة الساحلية". ويضيف شاربيط قائلاً "عندما نتحدث عن التحديات التي تواجهنا فنحن نتحدث عن القطاع الشمالي بوجه أخص".

واستطرد شاربيط "إن حزب الله مستمر في التزود بوسائل قتال استراتيجية وعندما يحين يوم الحسم لابد أن نخرج من منطقة الراحة لأننا نعتقد أنه يمتلك صواريخ سطح بحر من طراز ياخونت" (كان هذا التصريح في فبراير ٢٠١٤).

ومن أجل إعداد جيد في سلاح البحرية الإسرائيلي يقوم الجيش حالياً بالتزود بزوارق متقدمة وذات قوة هائلة؛ فالغواصات التي ستتوافر في ٢٠٢٥ ستكون أكثر سرية وستمتلك وسائل متطورة للغاية للكشف عن العدو، وستكون قادرة على البقاء تحت المياه فترة أطول وبذلك ستكون مستعدة دوماً لأي مهمة تلوح في الأفق.

ويروي العقيد نائب قائد الأسطول السابق متحدثاً عن الغواصات "إن فترة حياة الغواصة في العالم لا يتعدى الـ ٣٠ عاماً، كما أن إجراءات استلام الغواصة الجديدة

[1] http://www.idf.il/1806-21833-he/Dover.aspx.

طويلة جداً فمنذ وضع السمات المطلوبة في الغواصة إلى أن تلمس المياه لأول مرة تمر عشرة أعوام على الأقل لذا فإن عملية بناء الغواصات في ٢٠٢٥ ستتأثر بكيفية التنبؤ بالمخاطر والمهام التي سيحتوي عليها ميدان القتال المستقبلي".

ومن ناحية قدرات الكشف عن الأهداف التي يتطلع إليها سلاح البحرية الإسرائيلي يبدو أنه يتوقع من الغواصات المستقبلية أن تكون في كل مكان وفي كل وقت وذلك بواسطة التكنولوجيا. ويبدو أنه سيكون من الممكن الحصول على غواصات تقترب من هذه القدرات. ويمكن تسمية ذلك بلغة أكثر حرفية "التوسع الحقيقي في مجال السيطرة".

وحالياً، فإن قدرة أي وسيلة بحرية موجودة للكشف عن الأجسام تحت الماء قائمة على الرادار والسونار حيث يقوم أي منهما بإخراج موجات صوتية أو إشعاعات إليكترو مغناطيسية إلى المياه وعندما تقوم هذه الموجات بالاصطدام بالأجسام المحيطة ترتد لمصدر الإطلاق في الغواصة، ووفقاً لتحليل تلك الموجات المرتدة يمكن تحديد المسافة التي تفصل الغواصة عن هذه الأجسام. ويوضح نائب قائد الأسطول ذلك قائلا "إن الغواصات ستعرف ذلك مستقبلاً بواسطة تحليل الأشعة الخاصة برادارات وأجهزة السونار الخاصة بالعدو".

هذه الغواصات المستقبلية سيتم تشغيلها بطواقم أقل عدداً من العاملة اليوم وفي هذا الصدد يقول العقيد شاي "توجد مشكلة حالية في طواقم تشغيل الغواصات، فالغواصات في دول أخرى تقف بدون أطقم تشغيل، ونحن لن نستطيع أن نتهاون ولو بدرجة بسيطة في حرفية العناصر التي تعمل على الغواصات، ولكننا في الوقت ذاته نحتاج لمضاعفة عدد العاملين في المجال لذا حاولنا أن نطوع التكنولوجيا لخدمة هذا الغرض"، شارحا هذا الأمر بالقول "لقد تمت زيادة القدرة التكنولوجية التي لم تكن موجودة سلفاً والتي تتطلب قوة بشرية نوعية قادرة على تشغيلها ومن الجانب الآخر سنتجه إلى تكنولوجيا أخرى في الغواصات حيث ستوجد شاشات تشغيل مماثلة إلا أنها ستكون أكثر بساطة وفي المستقبل ستصبح بديهية وعامة وبذلك سيكون كل فرد في الطاقم

مسؤولا عن عدة منظومات وبذلك يتقلص عدد أفراد الطاقم بل سنستطيع ضغط مدة كورسات التأهيل الخاصة بالأفراد".

ولكن حتى يتم بناء الغواصات الجديدة سيمر عقد كامل على الأقل، في هذا العقد من المنتظر أن تتلقى إسرائيل ثلاثة غواصات من نوع دولفين الأولى من هذه الغواصات الألمانية "أخاي التمساح" قد وصلت بالفعل إلى سواحل إسرائيل خلال العام الحالي والثانية في الطريق إلينا هذا العام تتبعها الثالثة خلال الأعوام القادمة.

وسيثبت على الغواصة الجديدة صواريخ طوربيدو جديدة ذات قدرة متطورة تستطيع إصابة أهداف بعيدة المدى وأن تصل إليها بسرعة قصوى وكي يتم إغلاق الدائرة سيتم تزويد الغواصة بسونار متطور يستطيع التقاط والكشف عن أبعد الأجسام الموجودة.

مشروع آخر مُعد لأسطول سفن الصواريخ وهو تطوير صواريخ "باراك أدير" وهي صواريخ مضادة للصواريخ والطائرات وهي جزء من منظومة كاملة يضمها الرادار أدير الجديد "Phase array" حيث تقوم المنظومة بالتوسيع من قطر دائرة الحماية حول السفينة، وهنا يؤكد العقيد موتي جيل رئيس قسم وسائل القتال في سلاح البحرية الإسرائيلي أنه بعد عملية موائمة المنظومة سنستطيع استخدامها أيضاً ضد أهداف أخرى في ساحات قتال مختلفة.

ويضيف قائلاً "لقد تم إلحاق صاروخ بالرادار والذي تم تطوير مدى الاكتشاف الخاص به بشكل كبير ليتمكن من اكتشاف أي أجسام عدوة من حوله وبذلك فإن هذا الدمج يضمن أيضاً توسيع نطاق الهجوم، إن هذا الرادار الثابت على خلاف الرادارات المتحركة الحالية، فهذا الرادار الرقمي الثابت ولذلك له العديد من العيون "العدسات" فهو يرى صورة نقية للغاية في محيط ٣٦٠ درجة، وبذلك فإن هذا الرادار الجديد اعتمادي لدرجة كبيرة ويستطيع العمل كوحدة مراقبة جوية ليقوم بمسح الفضاء المحيط ويتبين طائرات العدو".

ويقول العقيد جيل "أضف إلى ذلك أنه يوجد على الحدود راداران من طراز جديد يستطيعان اكتشاف أي عمليات تسلل تحت الماء إلى داخل نطاق دولة إسرائيل فقد تم تطويرهم تكنولوجياً للغاية كي يقوموا باكتشاف أي محاولات تسلل بشري إلى إسرائيل وقد اجتازت الرادارات بالفعل الاختبارات العملياتية وبالفعل فإن مداها مثير للدهشة ونتائجها مُرضية للغاية".

سلاح الجو الإسرائيلي عام ٢٠٢٥ [1]

بقلم إلعاد هالفرين وهيئة تحرير الموقع

بين طائرتي الشمشون واللافي

عندما تدخل هذه الوسائل الخدمة العملياتية فلن يصبح الجيش الإسرائيلي مثلما نراه الآن. سيصبح لدينا ٣٣ طائرة شبح، ما بين المقاتلة والمروحية، وستقوم الطائرات بدون طيار بمعظم مهام سلاح الجو الإسرائيلي، رؤية مستقبلية لقدراتنا الطائرة.

إننا في عام ٢٠٢٥ حيث سيقفز الطيار إلى كابينة القيادة متفحصاً أجهزته ويضع خوذته على رأسه وفجأة يتواصل مع الطائرة بشكل لم يألفه من قبل، فمنذ هذه اللحظة وحتى يقوم بالهبوط ستمكنه خوذته من رؤية ما يدور حول طائرته بزاوية ٣٦٠ درجة حيث ستتدفق المعلومات إليه عن البيئة الخارجية حول طائرته والطائرات المحيطة وكذلك من مقر القيادة.

وننتقل إلى ساحة أخرى حيث يوجد أربعة وعشرون مقاتلاً ينتظرون ساعة الصفر يلفهم الظلام الدامس، والسرعة التي تتغير بها المناظر خارج نوافذ الطائرة تجعلهم ينسون أنهم في مروحية وليست طائرة مقاتلة، وفي خلال عدة دقائق سيصلوا إلى هدفهم في نصف الوقت الذي كانوا يستغرقونه بالمروحية، إلا أنهم على العكس من الماضي لم

[1] http://www.idf.il/1806-21853-he/Dover.aspx.

يعودوا يخشون لحظة الإنزال فهم الآن مطمئنون تماماً حيث تمكنهم الطائرة الجديدة من الخروج إلى العملية في أي ظروف محيطة، وعودتهم إلى المنزل ستكون متعلقة فقط بقدرتهم على تنفيذ المهمة وستعمل وسيلة النقل الجوية الجديدة على تنفيذ الباقي.

سيشهد العقد القادم في سلاح الجو الإسرائيلي تنفيذاً لخطط قديمة وإخراج برنامج جديد متطور جدا إلى حيز التنفيذ، وسيتنوع ما بين شراء أكثر الوسائل تقدماً في العالم وتدعيم الوسائل غير المأهولة الموجودة لديه وتطوير المنظومات التي تربط بين الأنظمة المختلفة لتنتج في النهاية سلاحاً موحداً وأكثر فاعلية من ذي قبل.

قبل خمس سنوات تم إعلان قرار شراء ١٩ طائرة من طراز F-35 وهي إصدار خاص بالجيش الإسرائيلي من الطائرة من إنتاج شركة لوكهيد مارتين. وقد كانت الطلبات النهائية معقدة فعلاً حيث ستصل الطائرة الجديدة إلى مستويات أكثر فتكاً لتصبح صامدة في أي ظروف للمعارك بفضل برامج التخفي وكذلك الحفاظ على تكلفة تشغيل منخفضة للغاية، وسيتم إنتاج الطائرة وفقاً لمعايير جودة مختلفة وبذلك تقلل نفقات الصيانة أكثر من ذي قبل، وسيتم إنتاج كل قطع غيار الطائرة وفقاً للميزانية المخصصة حيث إن الهدف النهائي هو التقليل من نفقات التشغيل والصيانة، "الأدير"-إسم الطائرة الـ F35 في الجيش الإسرائيلي- تجمع في داخلها كل المكونات التي ستجعل من المهمة الخطيرة مهمة روتينية.

وستتضمن الطائرة منظومات توجيه وتحديد أهداف لم يتم الكشف عنها حتى الآن، وتتيح الكشف عن المزيد من الأهداف الأرضية عن بعد، وكذلك الكشف عن الأهداف الطائرة على مدى أكبر من ذي قبل، وتشير الخطة الأمريكية "٦٠ دقيقة" أنه تم تطوير الطائرة حتى تتبين الطائرات الأعداء من حولها قبل أن يدركوا أنها موجودة في نطاقهم.

لقد أجريت الطلعة التجريبية الأولى للطائرة في عام ٢٠٠٦ إلا أنه إلى الآن لم تدخل الطائرة الخدمة الفعلية وذلك بسبب عطل فني ومشكلات تتعلق بسلامة الطائرة، وكذلك رغبة في تطويره وإبقائه في مقدمة التكنولوجيا الطائرة، وكجزء من صفقة الشراء

ستستطيع إسرائيل شراء ٧٥ طائرة من طراز الـ F35 مستقبلاً. وفي مطلع ديسمبر الماضي أقرت لجنة الوزراء في إسرائيل شراء ١٤ طائرة التي ستنضم إلى الـ ١٩ طائرة التي ستكون موجودة في الخدمة الفعلية وفي عام ٢٠١٧ سيتم اتخاذ القرار المتعلق بشراء ١٧ طائرة جديدة.

وبالتوازي مع ذلك يعملون في سلاح الجو الإسرائيلي على بلورة صفقة مدمجة جديدة لم يتم إقرارها بعد وهي إنتاج المروحية- الطائرة "تطير بسرعة الطائرة وضعف سرعة المروحية العادية وتحلق وتهبط كالمروحية" ويطلق عليها "أوسبيري- V22" وهو إنتاج خاص مشترك بين بوينج وشركة "بال للمروحيات" وتم إقرار هذا التعاون بعد الفشل في عملية تحرير رهائن أمريكيين في طهران بسبب الظروف الجوية القاسية حيث تبينت الحاجة إلى ضرورة وجود مروحية قادرة على حمل قوة بشرية وعتادهم من السلاح بسرعة ونجاعة في كافة الظروف الجوية.

المروحية التي دخلت التدريبات والاستخدام في الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٧ سوف تصل إلى سلاح الجو الإسرائيلي خلال العقد المقبل في تاريخ غير معروف ولديها قدرات مدهشة: "الأوسبري" قادرة على حمل ٢٤ مقاتل أو ٩ طن داخلها أو ٦,٨ طن خارج جسم الطائرة كما يمكنها استيعاب مساحة تخزين تصل إلى ٩ أمتار داخل بطن الطائرة بالإضافة إلى طاقم طبي مع عتاده بالإضافة إلى ذلك فإن الـ"أوسبري" قادرة على التزود بالوقود جواً وتنفيذ كافة أنواع الهجمات الجوية والدعم والنقل السريع الناجح بالإضافة إلى قدرات أخرى.

طائرة آخرى ستحمل سلاح الجو الإسرائيلي إلى عام ٢٠٢٥ وهي الطائرة "شمشون" أو ما يطلق عليها "سوبر هركليز" وهي نسخة جديدة ومطورة من طائرة النقل هركليز الأصلية "طائرة النقل الثقيل" والمخصصة لأغراض النقل التكتيكي وعمليات الهبوط المظلي، شمشون ستكون ذو قدرة متقدمة على الحماية الذاتية ضد الصواريخ والتحذير من الصواريخ أرض جو ومنظومة لمنع فقدان السيطرة في حالة

حدوث أي عطل بالمحرك، والغرض الأساسي من الطائرة هو المشاركة مع القوات البرية في مهام مثل الإمدادات المحمولة جواً، نقل المقاتلين، نقل الشحنات والعتاد وتنفيذ الطلعات المظلية.

دخل الشمشون الخدمة في الجيش الإسرائيلي في الشهور الأخيرة، بعد استيعاب الطائرة الأولى من هذا الموديل في سلاح الجو الإسرائيلي في أبريل العام الماضي، وفي مراسم تدشين الطائرة الجديدة أكد رئيس الأركان السابق اللواء بيني جانتس على أهمية الطائرة ونفعها لسلاح الجو الإسرائيلي، إن طائرات الشمشون إضافة كبيرة حيث أنها تستطيع حمل ٣٤ طنا، وهي تزيد من مرونة وقدرة الجيش الإسرائيلي وستصبح لها أهمية بالغة في المهام الكثيرة والمستمرة لكافة أفرع الجيش الإسرائيلي، ومنظوماتها المتقدمة ستتيح للجيش الإسرائيلي تنفيذ طلعات وعمليات أكثر تعقيداً في كافة الظروف وفي عمق أراضي العدو بشكل سريع وسرية بالغة حيث أن مزاياه تتيح آفاق جديدة من العمليات.

وعلى الرغم من مشتريات سلاح الجو الإسرائيلي من الطائرات المستقبلية، إلا أنه من المنتظر أن يتم الاستعاضة عن أقسام كاملة من السلاح بطائرات بدون طيار، ووفقاً لتصريحات العقيد إيريز رئيس شعبة البحث والتطوير للوسائل غير المأهولة فإن منظومات الطائرات المخابراتية الموجودة في الجيش الإسرائيلي من شأنها أن يتم تغييرها كلياً في المستقبل بمنظومات غير مأهولة، حيث نقوم في الوقت الحالي بمحاولة تقليص وزن العتاد المحمول على الطائرات وذلك حتى تستطيع الوسائل الطائرة غير المأهولة حملها مستقبلاً وسيكون للطائرات بدون طيار نصيب الأسد في عمليات سلاح الجو المستقبلية".

لقد كان الجيش الإسرائيلي من الجيوش الرائدة في استخدام الوسائل غير المأهولة "الطائرات بدون طيار في وقتنا الحالي" في المهام العملياتية، خلال الستين سنة الأخيرة قام سلاح المخابرات بتثبيت كاميرات على الطائرات بغرض جمع المعلومات، ومنذ ذلك الحين تنامى استخدام الوسائل غير المأهولة في العديد من المجالات كان أهمها جمع المعلومات المخابراتية. ووفقاً لتصريحات د. إيزابيل أوكشي رئيسة قسم الروبوتات

العسكرية في الصناعات الجوية الإسرائيلية فإن مسيرة التطوير تسارعت في السنوات الأخيرة وأخذت في الازدياد إلى ٢٠٢٥ فكلما ستتقدم التكنولوجيا سيتم إسناد المزيد والمزيد من المهام للوسائل غير المأهولة. إن استخدام هذه الوسائل ستتيح مكوثاً أطول في الجو مقارنة بالوسائل الأخرى وكذلك تقوم الوسائل غير المأهولة بإمداد المعنيين بكم معطيات هائل فيما يتعلق بالمهام المخابراتية مثل المراقبة وجمع المعلومات، وتعد تكلفة استخدام الوسائل غير المأهولة أقل نسبياً.

ويعد السبب الأساسي في سيطرة الطائرات بدون طيار على مهام المخابرات هي طبيعة المهام نفسها وفرص نجاح هذه الوسائل في تنفيذ هذه المهام، ويطلق خبراء هذا المجال على المهام التي تنفذها الطائرات بدون طيار اسم "DDD" .Dangerous– Dirty .Dull- (الخطرة. القذرة. المملة). فعلى سبيل المثال في مهمة استطلاع فوق أرض معادية ليس ثمة سبب لإرسال قوة بشرية، وبالفعل يقوم الجيش الأمريكي باستخدام الطائرات دون طيار في معظم عمليات جمع المعلومات في آسيا والشرق الأوسط.

سبب آخر لزيادة استخدام هذه المنظومات هو إدراكهم في مجتمع الأعمال والصناعة في العالم كله لمستقبل هذه الصناعة، وفي هذا الصدد يقول رئيس وحدة الوسائل غير المأهولة لقد كانوا ينظرون في الماضي للطائرات بدون طيار على أنها فكرة جامدة غير قابلة للتطوير، إلا أنه ومع بداية استخدام هذه الوسائل غير المأهولة تطور فهم الناس لها وكذلك ثقتهم في فوائدها وهنا بدأت ثورة مكثفة من عمليات التطوير.

والآن تنفق مبالغ طائلة حول العالم للاستثمار في البحث والتطوير في هذا المجال وفي إسرائيل أيضاً، في الواقع إن إسرائيل دولة رائدة في هذا المجال- الثانية عالمياً- بعد الولايات المتحدة.

لماذا يتم الاعتماد على الصناعة الإسرائيلية في هذا المجال؟ يجيب العقيد إيريز على هذا التساؤل قائلاً "إن الطائرات دون طيار التي يتم تطويرها لدينا تمتاز عن أي وسائل أخرى غير مأهولة بأنها تقوم بتنفيذ عمليات نوعية حقيقية مع بالغ الأسف".

ويوضح العقيد إيريز "إن العصر الذي سينتهي فيه استخدام الطائرات المقاتلة لايزال بعيداً حيث أن قدرة الطائرات المقاتلة والعتاد الذي تحمله والردع الذي توفره سيصمد لعدة سنوات ولكنني أعتقد أنه سيأتي اليوم الذي سنشهد فيه وجود طائرة مقاتلة دون طيار ربما على الأقل بعد عشرين عاماً".

سلاح المشاة الإسرائيلي في ٢٠٢٥[1]

بقلم نوعام فايتمان وإليعاد لاي

سلاح المشاة الإسرائيلي في ٢٠٢٥ أفضل تدريباً وأفضل تجهيزاً وأكثر فتكاً: فلتتعرفوا على جندي المشاة المستقبلي، سيرتدي جندي المشاة في ٢٠٢٥ بدلة قتال جديدة ويضع نظارات ذات شاشات عرض بيانات ويستخدم وسائل حماية أقل وزناً وأكثر فاعلية.

يرسم رئيس الأركان الإسرائيلي اللواء بيني جانتس صورة جندي المشاة المستقبلي الذي سيكون عنصرا حاسما ومهما حيث سيكون جنود المشاة مسلحين بوسائل تمكنهم من مسح المنازل في وقت قصير ويقومون بتحييد أي هدف والاشتراك مع قوات المدرعات وسلاح الجو والمخابرات وغيرهم في تنفيذ مختلف المهام، إننا نعمل حالياً في الجيش الإسرائيلي على تخطيط وتطوير وسائل القتال والأسلحة لتصبح أفضل وأكثر كفاءة من أجل ذلك.

عندما ننظر إلى المهمة المستقبلية لجندي المشاة سنجد أنها ستكون أكثر صعوبة من أي وقت مضى ولكنها ستكون أكثر أهمية، لقد اختلفت ساحات المواجهة مع العدو في السنوات الأخيرة وتحول إلى عدو قادر على التخفي بشكل أفضل ولا يترك أي أثر وفي أي حرب مستقبلية ستكون حرب المشاة أكثر أهميةً وخاصةً في نطاق القرى والمدن، حيث تتطلب حاجة القتال هناك الانتقال من منزل إلى آخر بسرعة" وهنا يقول رئيس

[1] http://www.idf.il/1806-21802-he/Dover.aspx.

شعبة القتال المشترك التابع لقسم وسائل القتال في القوات البرية المقدم إساف شتيسكين "إن جندي المشاة المستقبلي سيكون أكثر تأثيراً من ناحية شراسة القتال وليس بالضرورة من ناحية وسائل القتال التي يحملها معه، إن قوته كامنة في مستواه بين طاقمه أو المجموعة التي يرافقها، ويجب أن يكون قادراً على تشغيل كافة الوسائل التي يزوده الجيش بها".

في الواقع قد يستطيع قائد قوات سلاح المشاة أن يقوم في المستقبل في ظل وجود جيش إسرائيل ٢٠٢٥ بتحديد الأهداف الخفية بواسطة وسائل مراقبة وجمع معلومات متطورة، وعندما يضطر للعمل ستكون معركة بالفعل شرسة، ويضيف المقدم شتيسكين "إن المعلومات التي سيتلقاها الجندي من المخابرات ستكون دقيقة للغاية كما أنه سيمتلك بنفسه الوسائل التي ستمكنه من تحديد مكان العدو بدقة".

وبالتوازي مع التطور المستمر الجاري في القطاع التكنولوجي ستستطيع أي قوة من سلاح المشاة أن تتلقى بسهولة صورة وقتية لما يجري في القرية التي سيقومون باقتحامها، ويشرح ذلك المقدم شتيسكن قائلاً "في اللحظة التي يقوم فيها الجندي بتحديد هدف ليقوم بتدميره فهو لن يحتاج لفعل ذلك بالسلاح الذي كان يملكه بالأمس أو الذي يحمله الآن بل آنذاك ستكون كل قوة الجيش الإسرائيلي مسخرة لصالحه".

مشكلة أخرى ستتم معالجتها في سبيل الوصول إلى جيش إسرائيل ٢٠٢٥ إنها مشكلة وزن العتاد الذي يحمله جندي المشاة أثناء المعركة فهو مضطر حالياً إلى حمل وسائل رؤية ليلية تحتاج إلى بطاريات كهربائية لتقويتها. ويشرح ذلك المقدم يارون سيجيف رئيس شعبة التكنولوجيا في كتيبة التكنولوجيا بالقوات البرية قائلاً "سيتم تزويد مقاتلي المستقبل بنظارات يتم من خلالها عرض صورة للموقف الحالي ومعطيات السيطرة والمراقبة المتعلقة بالعملية".

في الواقع إن النظارات ستذكركم بنظارات جوجل المستخدمة في العالم المدني وستكون مناسبة لأغراض العمليات التي يقوم بها جندي المشاة حيث ستحل النظارات، المزودة بعدسات رؤية ليلية، محل جهاز الرؤية الليلية الذي يثبت على السلاح والذي يمثل ثقلاً عليه، ويفسر ذلك المقدم سيجيف بأن كل هذه القدرات ستسهل من مهمة

جندي المشاة فلن يحتاج قوة البطاريات حيث سيتم شحن أي منظومة بصورة لاسلكية دون الحاجة إلى حمل الأوزان على ظهر الجندي.

سوف تدخل هذه النظارات الخدمة خلال سنوات معدودة وسيتم استيعابها في ميدان القتال الحالي والمستقبلي ولن يتم بناء تكنولوجيا هذه النظارات على ضوء الكواكب كما تعمل أجهزة الرؤية الليلة الحالية وإنما ستتم ملاءمتها للقتال في الأماكن المبنية والتي تكون كمية الضوء فيها شبه منعدمة، وستكون عدساتها مثيلة في الحجم لعدسات النظارات العادية ولن يتعدى وزن المنظومة المتكاملة أربعة أو خمسة كيلوجرامات.

وبشكل عام فإن الاتجاه الحالي سيكون التقليل من استخدام البطاريات والتي يتم تركيبها على السلاح، وزيادة استخدام القدرات الموجودة على أعين المقاتل وشاشات البيانات المتفاعلة حيث أن ذلك سيكون سهلاً من الناحية التقنية وسيتم فلترة البيانات الظاهرة من البداية على هذه الشاشة مما سيساعد أيضاً إذا تعلق الأمر بالقناصة.

ما سيرتديه جندي المشاة المستقبلي سيكون مختلفاً للغاية حيث سيتم تطوير الزي خلال السنوات القادمة لتصبح أكثر قوة وأكثر تدريعاً وذات فاعلية أكبر، سيستخدم جندي المستقبل بدلة جديدة سيتم اعتمادها من قسم العتاد اللوجستي في شعبة التكنولوجيا والدعم اللوجستي ويذكر أن نماذج من هذه البزات يتم استخدامها في بعض وحدات الجيش الإسرائيلي.

البزات مصممة للاستخدام العملياتي المكثف ويمكن تعديلها وفقاً لنوع المهمة وحالة الجو وظروف ميدان المعركة التي تتم بها العملية، وحتى هذه اللحظة يتم تنفيذ الخطة بنجاح وبحلول ٢٠٢٥ وفقاً لما هو مخطط سترتدي كل الوحدات المقاتلة في الجيش الإسرائيلي هذه البزات العملياتية.

وسيتم دمج بزات القتال مع أغراض التدريع الأخرى التي يتم توزيعها على المقاتلين بشكل ثابت، حيث يتم حالياً توزيع خوذات مضادة للرصاص والتي سوف

تكون مستقبلاً قادرة على تحمل نيران أنواع أسلحة أخرى والخوذة الجديدة ستكون أقل وزناً وكذلك يتم فحص إمكانية تهويتها بشكل أفضل.

وبجانب حماية وتدريع الرأس سيتم حماية العنق، حيث يجرى حالياً مشروع "الشريان الرئيسي" والغرض من عملية التطوير أن يتم الاستفادة من جسم المقاتل بالشكل الأمثل. ويوضح المقدم بوريس كوجن رئيس شعبة التسليح والتدريع ذلك قائلا "أي جزء في الجسم نستشف ضعفه وعرضته للإصابة نقوم بدعمه فوراً وأينما توجد نقاط القوة نستغلها جيداً".

وسوف يستخدم جندي المشاة المستقبلي الكثير من الوسائل المحوسبة والتي ستجعله أكثر ذكاء وحكمة. وعملية الترقية ستبدأ من الكشاف اليدوي الذي يستخدمه سلاح المشاة والذي لن يحتاج سوى كمية ضئيلة من الطاقة. وسيشهد المستقبل استخدام الجندي منظومات سيطرة ومراقبة متقدمة للغاية يستطيع تشغيلها بواسطة الخوذة وكذلك ستقوم في المستقبل بعض الحساسات بقياس المعطيات الفسيولوجية للفرد المقاتل وتبث هذه البيانات لقائده ولطبيب الوحدة.

وخلال العام القادم سيتم تزويد المقاتلين بحامي العينين وخوذة الرأس ونظارات الحماية وسدادات الأذن الجديدة والتي بدأت مرحلة الاستيعاب التدريجي في بعض وحدات الجيش. ومن تحت العتاد وبزات القتال سيستخدم المقاتل غرضاً آخر ألا وهو ملابس داخلية بالستية وهو أمر لم يكن موجوداً قبل ذلك في الجيش الإسرائيلي لحماية منطقة الحوض حيث توجد العديد من الشرايين والأوردة، فعندما يتلقى الجندي إصابة في هذه المنطقة يفقد كمية كبيرة من الدم وسيكون من الصعب جداً العناية به في مكانه نتيجة لظروف القتال" هذه الملابس الداخلية الجديدة سيتم ارتداؤها مثل الملابس العادية ولكن بواسطة نسيج معين سوف تزود المقاتل بحماية مزدوجة لمنطقة الحوض والفخذين.

وفي مجال التسليح الشخصي لا نتوقع تغييراً كبيراً في البنادق ذاتها حيث ستستمر خدمة بنادق التابور والـ M-16، كما أنه سيتم خلال السنوات المقبلة إكمال عملية تعميم الميكرو تابور على الجيش الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن البنادق لن يتم تطويرها

بشكل كبير ولكن سيتم تطوير الوسائل التي سيتم تركيبها عليها "سيصبح السلاح الشخصي ذا قدرة هائلة في التصويب"، هذا ما يؤكده رئيس برنامج العتاد القتالي في قسم وسائل القتال التابع للقوات البرية الرائد يؤاف جلوستار: "سيصبح لدى سلاح المشاة قدرة تصويب غير عادية".

ويضيف الرائد جلوستار "نظام التصويب الخاص ستتضمن منظومة مراقبة نيرانية تصل دقتها إلى القدرة على إصابة مؤكدة للأهداف حتى مدى ٣٠٠ متر وفي التجارب التي أجريناها أدركنا أنه خلال عشر سنوات ستكون لدى كل مقاتل القدرة على إصابة أي هدف يصوب عليه في الليل أو النهار، وسيكون لدى منظومة التصويب الجديدة بخلاف الرؤية الليلية والحسابات القدرة على تمييز الهدف إذا كان من قوة العدو أو من قوة صديقة".

مركبات المستقبل في الجيش الإسرائيلي في ٢٠٢٥[1]

بقلم نوعام فيتمان، وهيئة تحرير الموقع

سيشهد المستقبل لاعبين جددا في قطاع غزة حيث سنرى المركبات غير المأهولة التابعة للجيش الإسرائيلي قادرة على إنقاذ حياة المزيد من البشر.

عنما ننظر نظرة مستقبلة إلى سلاح البرية الإسرائيلي سنجد أن المركبات غير المأهولة هي الحل، والذين يوجد في حوزتهم حالياً أفضل المركبات التي تخدم في هذا القطاع، بل تقوم العقول العاملة في الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتخصيص الوقت والجهد لتطوير هذا الحقل، بينما يشهد حالياً سلاح الجو والبحرية في إسرائيل استخدام الوسائل القتالية بشكل موسع، بينما سلاح البرية لازال في مراحله الأولى، على الرغم من أننا نستطيع رؤية روبوتات في شكل مركبات غير مأهولة في قطاع غزة.

النموذج الأول: الذي يوجد بالخدمة في الجيش الإسرائيلي منذ ٦ سنوات ويطلق عليه "الجارديوم" وهي مركبة مأهولة مخصصه لأغراض المراقبة المركبة على

[1] http://www.idf.il/1806-21867-he/Dover.aspx.

موتوسيكلات صحراوية "ذات دفع رباعي"، ومنذ دخولها الخدمة أُدخلت عليها الكثير من التعديلات وبحلول ٢٠١٥ من المنتظر أن يتم الاستعاضة عنها "بحامي الحدود"، والذي سيتم بناؤه على هيكل مركبة فورد موديل ٣٥٠ والتي تم تعديلها ليتم التحكم فيها عن بعد. ويتميز عن سابقته من المركبات غير المأهولة من أنه يستطيع حمل حمولات إضافية سلاحاً ووسائل مراقبة وأغراض أخرى لا تستطيع المركبات الحالية حملها، هذا وأكد الرائد ليئور تربيلسي رئيس قسم الروبوتات في قسم تطوير وسائل القتال في سلاح البرية الإسرائيلي "أن وسائل الاتصال ستكون أكثر تطوراً والتحكم عن بعد سيكون أفضل من المنظومة الحالية".

وبجانب حامي الحدود ستوجد عدة مركبات أخرى ستدخل الخدمة خلال السنوات القادمة وستغير من شكل ساحة المعركة تماماً، روبوت يستطيع حمل الجندي، أحد الحلول المخطط لها سيغير شكل الحرب البرية، وستكون وظيفته تنفيذ أعمال دورية وجمع معلومات لصالح المقاتلين في ساحة القتال، فعندما نتحدث عن منظومات وعتاد عسكري يحمله الجنود فإن المخاطر تزداد، حيث ينهار الجنود، أو تصادفهم مشاكل متعلقة بالتنفس والحركة. يقول الرائد تريبلسي إنه إذا كان الأمر متعلقاً بمهمة محفوفة بمخاطر عالية "ففي هذه الحالة يمكننا المخاطرة بالروبوت حيث لن تواجهه مشاكل في الحرائق أو البنية الجسمانية أو مسح المباني والأنفاق وبذلك سيستطيع المقاتلون رؤية المباني بشكل دقيق قبل أن يدخلوا إليها".

مثال آخر من المركبات غير المأهولة المرنة هي المركبة التي يطلق عليها "الصديق المخلص" وهي تمر بمرحلة التطوير في هذه الأثناء حيث يمكن أن يثبت عليها سلاح ووسائل مناورة بحيث يشكل درعاً أمامياً للمقاتلين ليؤمن لهم حرية الحركة، كما تستطيع هذه المركبة أيضاً تحديد مصادر إطلاق النار.

هذا ومن جانب آخر يقول المقدم يارون سيجيف رئيس شعبة التكنولوجيا في سلاح البرية الإسرائيلي "على العكس مما اعتدناه في الماضي من أن يتم الزج بالقطاع المدني في العالم العسكري عندما يتعلق الأمر بالتطوير فإننا هذه المرة نلهث وراء القطاع المدني

الرائد في هذه التجربة". ويضيف قائلاً "إن مجال الروبوتات قد تطور بشكل كبير جداً في الآونة الأخيرة في القطاع المدني وذلك ما نسعى إليه، إننا نرى الأمر لدينا الآن بصورة مقلصة ولكنه في سبيله إلى التطور، ولتفسير الأمر نحن نتحدث عن جنود مستقلين يستطيعون حمل أوزان في المعركة والمقصود هنا زيادة عدد الروبوتات المقاتلة التي ستحمل هذه الأوزان".

لذا فهم يتطلعون في القوات البرية في الجيش الإسرائيلي إلى أن تكون المركبات المستقبلية غير المأهولة قادرة على التغلب على العوائق بشكل ذاتي عندما يتلقى الروبوت مهمة من مشغليه، لينفذها بناء على تفكير ذاتي سليم وفقاً للمعلومات المتوافرة على ساحة القتال والموقف الذي يمر به ليعلم ما هي أفضل طريقة للتعامل مع الموقف، ويعلق الرائد تربيلسي على هذا قائلاً "إن هذا سيشبه تطبيق Waze الذي يستطيع أن يقودك إلى أفضل طريق لوجهتك بعيداً عن الاختناقات المرورية، لذا فإن الروبوتات ستكون قادرة على تبين العوائق والالتفاف حولها لتجد أفضل طريقة في الوصول إلى هدفها".

وهنا يثير المقدم سيجيف هذا التساؤل "ولكن بعيداً عن المسار الذي ستتخذه المركبات أثناء الحركة عندما نتطرق إلى قدرة الروبوتات على إطلاق النار بصورة مستقلة، حيث إن الروبوت المسلح هو مشكلة عويصة لازال العالم يتخبط بحثاً عن حلٍ لها، حيث أن المشكلة الأساسية ستكون عنصر الأمن، وتقنياً تملك "إسرائيل" روبوتاً مسلحاً يطلق النار عن بعد، بعد قيامه بتمييز الشخصية ويعمل فعلياً على الحدود مع غزة. "الفارق الوحيد أن هذه المنظومة لا تقوم بإطلاق النار إلا بعد أن يتم إصدار أمر بشري بذلك".

فعندما نتحدث عن قرار بإطلاق نار غير متعلق بعنصر بشري فالأمر معقد جداً، كيف سيتم اتخاذ قرار كهذا حتى لا يطلق الروبوت النار على قوات صديقة؟، كما أنه يوجد تساؤل آخر مثار كيف سيمكنه التمييز بين شخص بريء وآخر من قوات العدو. وفي هذا الصدد هل سيتم تحديد أسس لذلك في الاتفاقيات الدولية حيث سيكون استخدام هذا الأمر على نطاق ضيق للغاية، إن العقد القادم سيشهد وجود العنصر البشري دوماً في الدائرة وهذا جزء مما يميز جيشنا "الجيش الإسرائيلي" كجيش أخلاقي.

ومن الناحية القانونية يقول المقدم روبرت نيوبيلد رئيس قسم الاستشارات القضائية في النيابة العسكرية الإسرائيلية "إن مشكلة استخدام المركبات غير المأهولة للسلاح بشكل مستقل تثير نقاشاً كبيراً حيث يوجد من يزعم بأن التحكم في المركبة عن بعد يؤدي إلى ضعف في الوازع الأخلاقي أيضاً، لذا يقول العالم إن هذا من شأنه أن يجعل المُتحكِم من دون مشاعر. "ولكن في أي حال من الأحوال فإن منفعة استخدام هذه المركبات ينقذ حياة الكثيرين وهو أفضل كثيراً من عمل الروبوتات الجراحية التي لا تنقذ مثل هذا العدد وبذلك نجد أن منفعتها أكبر بكثير من ضررها المحتمل".

وهنا تقول الدكتورة إيزابيل أوكشي مديرة قسم الروبوتات العسكرية في الصناعات الجوية الإسرائيلية: في كل الأحوال، نحن نتحدث هنا عن مجال جديد ونحن لم نر إلى الآن هل ستؤدي روبوتات عام ٢٠٢٥ هذا الضرر القاتل أم لا؟ حيث تمر معظم الروبوتات في العالم بمرحلة اختبار أولية قبل دخولها الخدمة لأن هذا يعد حقلاً جديداً. وإن نقص المعرفة والمعلومات عن كيفية الدمج بين المنظومات المختلفة يعد عائقاً حقيقياً، فعندما يتم معرفة كيفية ذلك سنفهم إلى أي مدى سنحقق الفائدة من وراء هذا الأمر ونحقق المهمة بصورة إيجابية وتقلل من الخطورة التي يواجهها الجندي حيث سنرى دمجاً بين العنصر البشري والعنصر غير المأهول".

لن نرى في عام ٢٠٢٥ أيضاً معركة تجري فقط بواسطة الروبوتات، حيث سيظل البشر عنصراً مشتركاً في المعركة، ويعلق على هذا المقدم سيجيف قائلاً "إنني لا أرى أنه خلال العشر سنوات القادمة سيستطيع الروبوت أن يكمل القدرة البشرية، حيث أن البشر لايزال لديه القدرة العقلية والحكم السليم على التفاصيل المركبة وهذا غير متوافر في الروبوتات، لقد استثمر العالم بشكل كبير وتقدم في هذا المجال في العقود الأخيرة إلا إنني لا أرى أن ذلك سينتهي في العقد القادم".

وفي نهاية الأمر وعلى الرغم من كل مميزات المركبات غير المأهولة سيظل الإنسان هو عنصر الحسم فالحرب لن تغير طابعها فهي ستتطلب في النهاية العنصر البشري ففي

اللحظة النهائية إذا كان يتطلب التمرين القتالي أن تقوم بقتل العدو أو أسره هنا سيصبح الحكم البشري هو الأساس.

لقد كان وسيظل المقياس البشري هو الأهم والماكينات ستتحول فقط إلى عنصر أكثر استخدامية.

وفي هذا الصدد يضيف المقدم أساف "فيما يبدو أنه في مهام معينة ستوجد أفضلية لاستخدام الوسائل غير المأهولة عندما لا تكون هناك حاجة لاستخدام قوة كبيرة وتقليل المشغلين أو القائمين على المهمة لذا فإن كمية المقاتلين ستكون قليلة نسبياً وهنا ستكون القدرة على تشغيل عدة طواقم قليلة العدد بنجاعة في ساحات معارك مختلفة ستزيد بشكل كبير من أهمية الوسائل التكنولوجية في إنجاز المهام الموكلة إليها".

هل سنرى الجارديوم أو حامي الحدود هو من يقوم بالدوريات بدلاً من الجنود على الحدود الجنوبية ويقوم بجمع المعلومات بدلاً من الجندي المقاتل؟ ورداً على هذا يقول العقيد تال براون رئيس قسم المعلومات القتالية في سلاح جمع المعلومات القتالية "لن يكون هذا هو الموقف، سيكون هناك جنود لجمع المعلومات والمراقبة وتشغيل المركبات غير المأهولة، وليس هناك من سيحل محل الإنسان عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات أو مواجهة مواقف تفاعلية متغيرة، سوف تظل التكنولوجيا هي من تخدم الإنسان وليس العكس".

ومع هذا تكشف جهات أخرى عن أنهم يريدون دوماً تخفيض عدد المقاتلين، إلا أن هذا التخفيض لن يكون بهذا الشكل الكبير، "ففي مجال استخدام الآليات غير المأهولة قل عدد الجنود إلا أنهم لم يختفوا بشكل نهائي"، وهنا يقول المقدم سيجيف "توجد العديد من الحالات التي يجب فيها تفضيل استخدام التكنولوجيا لتقليص الخطر الذي سيواجه المقاتلين".

وأيضاً تتبنى الصناعات العسكرية مبدأ الإنسان إلى جانب الآلة، ليس هناك اتجاه لإلغاء العنصر البشري، وتضيف د.أوكشي "يجب أن تكون هناك ازدواجية بين الروبوت والإنسان، وأن ساحة المعركة المستقبلية ستشهد دمجاً بين العنصر البشري والآليات غير

المأهولة". وتضيف: "توجد العديد من عمليات التطوير المهمة في هذا المجال حيث ستصبح المركبات غير المأهولة أكثر مشروعية في ساحات القتال. هذه العناصر موجودة والقضية المطروحة أنه خلال سنوات معدودة سوف نفهم تأثير هذا في ساحة المعركة".

إن رؤيتنا لتشغيل الوسائل غير المأهولة في ميادين القتال تقدم خطوات كبيرة كانت تفصلنا عنه، ولن يأتي اليوم الذي ندفع بالروبوت ليحارب ويبقي الجنود في الخلف وإنما سنلقي على عاتق "الروبوت" أن يقوم بمهام محددة ويقوم بمسح وإزالة التهديدات أمام القوات، ولكن الجنود سيبقون دوماً هم الأساس وتكون الآليات هي المكملة لهم لخفض التهديدات من حولهم.

ووفقاً لتقديرات د. أوكشي "فإنه وبحلول عام ٢٠٢٥ سيكون حجم القوات غير المأهولة ١٢,٥٪ من حجم القوات في ميدان القتال، إلا أننا لم نبلغ هذا بعد لأننا بصعوبة نستطيع تبين نسبة استخدام الروبوتات في الجيش".

شعبة التكنولوجيا الإسرائيلية ٢٠٢٥[1]

بقلم: يفتاح كارميلي وإلعاد لافي

دكتوراة، وظيفة في مجال التقنية العالية، تعليم تقني وتأهيل متقدم.... هذه هي الوظائف التي سيتيحها معهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سيفتح أبوابه خلال السنوات الأربع المقبلة مُتيحاً لأفراد وحدات الجيش الإسرائيلي اختيارات لم تكن متوافرة من قبل في الجيش. وهنا يقول قائد شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منذ تكوينه، لم يمر الجيش الإسرائيلي بتغيير ثوري على مستوى المعلومات والاتصالات، كما سيحدث مع انتقاله إلى الجنوب "في بئر السبع".

بحلول عام ٢٠١٩ سوف يتم نقل وحدة "لوتيم"، التابعة لشعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ووحدة "أوفيق" التابعة لسلاح الجو، سوف يتم نقلهما إلى معهد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في بئر السبع، وسيتم كذلك نقل مراكز التأهيل

[1] http://www.idf.il/1806-21834-HE/Dover.aspx

الخاصة بها. تختص تلك الوحدات بتطوير واستيعاب وصيانة منظومات الاتصالات والمعلومات الخاصة بالجيش الإسرائيلي ومراكز التدريب الخاصة بتلك الوحدات، وأماكن الفحص المتقدمة التي تسمح للوحدات المختلفة باختبار مكونات الحاسب الآلي وبرامجه المختلفة قبل أن يتم استيعابها في الجيش الإسرائيلي، والبنية التحتية لمنظومة الاتصالات والمعلومات الخاصة بالجيش الإسرائيلي.

سوف يتم إنشاء معهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديد بالقرب من نقاط حساسة للغاية من ناحية شعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: جامعة بن جوريون في النقب ومحيط حديقة جاف يام، ومحيط حديقة صناعات التقنية العالية الذي سيضم بداخله عددا من الشركات الرائدة في عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. الهدف هنا هو السماح لجنود الوحدات التكنولوجية التابعة للجيش الإسرائيلي بالقيام باتصالات تبادلية لم تحدث من قبل في الجيش الإسرائيلي. "لقد بدأنا بالفعل في إرسال ضباط من شعبة برامج الحاسب للحصول على درجات علمية مختلفة وكذلك على درجة الدكتوراه في مجالات نظم المعلومات، وأمن المعلومات والفضاء السايبيري"، هكذا تحدث رئيس شعبة الإدارة المسؤولة عن نقل الاتصالات والمعلومات إلى النقب، المقدم درور ميئير قائلاً "إن الضباط الحاصلين على درجة الدكتوراه يمثلون مشهداً نادراً للغاية، وينحصر ذلك فقط المجال الطبي. يعد هذا التقدم أمراً مناسباً للغاية للتحديات التكنولوجية لشعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات".

بالإضافة إلى ذلك، نحن على ثقة بأن هذا سوف يمثل إضافة إلى الأبحاث، وسيتيح لرجالنا كذلك أن يكونوا أكثر مهنية". وفي المقابل تفحص شعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إمكانية وضع ضباط متميزين في وظائف تقنية في شركات التقنية العالية التي سوف يتم إنشاؤها في محيط حديقة جاف يام. "سوف يذهب الأشخاص الأكثر تميزاً للعمل في مجال صناعة المعلومات لعام أو اثنين، سوف يقومون بتنفيذ مهمة في غاية الأهمية فيما يخص البحث والتطوير في المسائل التي تخصنا بصفتنا وحدة عسكرية

وتكنولوجية، سوف يتعلمون كل شيء ويعودون إلينا"، هكذا أوضح المقدم ميئير الأمر بإسهاب.

عودة إلى المدرسة

إلى جانب إرسال الضباط النظاميين التابعين للشعبة إلى الأروقة الأكاديمية والصناعية، تم ملاحظة تحد يواجه شعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، يتعلق بالقوة البشرية النظامية التي سوف توجد في الوحدات المنضمة للمعهد. هناك اليوم حوالي- ٦٦٪ من الجنود والضباط الذين يخدمون في تخصصات تكنولوجية في الشعبة، يسكنون في منطقة وسط البلاد، بينما فقط حوالي- ١٥٪ منهم يصلون من المستوطنات الجنوبية. نظراً لأن الجنود النظاميين الذين سوف يوجدون في المعهد بدءاً من عام ٢٠١٩ هم الآن تلاميذ، تقوم شعبة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم بتطوير عدد من المشروعات الخاصة بالتعليم التقني في منطقة الجنوب.

خلال عام ٢٠١٣، تم افتتاح صفين دراسيين على أعلى مستوى تابعين لسلاح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كريات جات، كما تم في بئر السبع تدشين مركز للتفوق التكنولوجي. "الفكرة هنا هي خلق صلة لدى التلاميذ، في سن صغيرة، بينهم وبين التخصصات التكنولوجية. سوف يحصلون على توجيه مركّز وتقني في المجالات التي تقع في مجال اهتمامنا وبطريقة تستهويهم- مثل كتابة تطبيقات الهواتف الذكية"، هكذا يوضح المقدم ميئير.

سوف يجمع مركز التأهيل التابع للمعهد بداخله، مركزي تدريب رئيسيين موجودين الآن في الشعبة. ومن أجل الاستعداد للمنظومات المتقدمة التي سنحصل عليها، يجب إنشاء بنية تحتية ومنظومة تأهيل مناسبة. سوف يتلقى التلاميذ دروسهم في "صفوف دراسية ذكية": وهي بيئة دراسية سوف تدمج الشكل التقليدي للصف الدراسي ببيئة التدريب الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن التلاميذ من مواصلة الدراسة في غرفهم أيضاً، حيث سيتم تأسيس غرف تعليم خاصة تضم مكتبة أفلام ستُمكنهم من مراجعة المادة العلمية. وسوف يكون كل من التلاميذ والمعلمين على معرفة بالبيانات المحوسبة

الخاصة بقدرتهم المهنية في التدريب، كما سيتم تأهيل الجنود بشكل متطور وبشكل فردي وشخصي.

وبخلاف المميزات والتحديات التي توفرها تلك الخطوة للقوة البشرية التقنية التابعة للجيش الإسرائيلي، فإن انتقال القوات إلى الجنوب يمثل فرصة ذهبية لزيادة التعاون بين الأسلحة المختلفة في الجيش الإسرائيلي. سيتم تركيز عدد كبير من المنشآت التقنية التابعة للأسلحة المختلفة، في معهد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وسيتم هذا بالتوازي مع تقليص كبير لقري الخوادم (السيرفرات) في الجيش الإسرائيلي بأكمله. سوف تؤدي هذه الخطوة إلى توفير ملايين الشيكلات في العام. "سوف نقوم ببناء تلك المنشآت بشكل فعال من الناحية المادية، التي ستسمح بتفعيل الخوادم بشكل فعال وكذلك توفر في الميزانية"، هكذا أوضح رئيس شعبة إدارة انتقال مركز الاتصالات والمعلومات إلى النقب، وأضاف "ستسمح لنا المنظومات الإدارية والرقابية التي سوف نضعها، بإدارة المعارك مع وجود نسبة أقل من الأشخاص، الذين سوف يتلقون تأهيلا أقل شمولية. سوف نتمكن من إصلاح الأعطال بكفاءة وسرعة بواسطة ضغطة على الفأرة."

ويؤكد المقدم مائير "إن الانتقال إلى التوفير سيؤدي بالمستخدم في النهاية لخوض تجربة استخدام منظومات المعلومات الخاصة بالجيش الإسرائيلي بشكل أسرع وأكثر فعالية".

الربط بين مختلف الأسلحة سيتيح هو الآخر القيام بخطوات متعددة الأذرع، كانت حتى الآن غامضة وتتطلب الاستعانة بعدد من وحدات الحاسب أو الأوراق، حتى يتم تنفيذها على شاشة واحدة. "منذ تكوينه، لم يمر الجيش الإسرائيلي بتغيير ثوري على مستوى المعلومات والاتصالات، كما سيحدث مع انتقاله إلى الجنوب"، هكذا يقول قائد سلاح الاتصالات والمعلومات، اللواء إيال زلينجر، لموقع الجيش الإسرائيلي. "سوف يتم نقل شعبة الاستخبارات، وشعبة الاتصالات والمعلومات، والوحدات التقنية التابعة لسلاح الجو، وهذه هي فرصتنا لتأسيس جيش دفاع إسرائيلي جديد في مكان جديد".

ولقد تم بالفعل تنفيذ مشروع الراية الخاص بانتقال الجيش الإسرائيلي إلى الجنوب، وتأسيس قرية التدريب التي تضم سبعة مراكز تدريب. "نحن ننتقل إلى المكان الذي يمكننا فيه أن نقوم بتأهيل جنودنا بشكل أفضل من أجل الحرب"، هكذا قال رئيس شعبة التكنولوجيا والدعم اللوجستي، المسؤول عن إنشاء قرية التدريب، الجنرال كوبي "باراك". إن الجيش الإسرائيلي كان ولا يزال رائداً أيضاً فيما يخص الخطوات ذات التأثير في المجال الاجتماعي، ولدينا هنا فرصة لتطوير النقب.

إن قرية التدريب، على حد زعم الجنرال، سوف يتم إنشاؤها وفقاً لأحدث المعايير التي تُبنى عليها مراكز التدريب، والقواعد بشكل عام. وسوف يتم ترك البُنى التحتية القديمة الموجودة في تسريفين من أجل تأسيس بنية تحتية جديدة، أكاديمية؛ كما سيتم إنشاء محطة طاقة لإنتاج الكهرباء تعمل بالغاز؛ وإنشاء منطقة تضم مجموعة من المطاعم على أحدث طراز تستوعب ١٥ ألف شخص؛ وكذلك سيتم إنشاء مكتبة ومركز تجاري ومعابد وملعب رياضي وحمام سباحة وصالة تدريبات بدنية.

من ضمن ما سيتم نقله إلى القرية أيضاً، العيادة الميدانية ومنطقة التوصيل الخاصة بالقيادة الجنوبية. سوف تتأسس منظومة الطوارئ الخاصة بالقرية على منظومات تأمين متقدمة، وغرفة عمليات وتأمين خاصة ووسائل مراقبة. سيتم تعزيز وسائل المواصلات العامة، بواسطة عشرات الخطوط من الحافلات التي سوف تصل من المدن الرئيسية مباشرةً إلى قرية التدريب، والتي ستتواجد بداخلها خطوط داخلية. ووفقاً للخطة الموضوعة، سوف يتم إنشاء خط قطار جديد لجلب الركاب مباشرةً إلى القرية. الوقت المُقدّر من تل أبيب هو حوالي ٥٠ دقيقة فقط.

قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية

تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥*

(جولة الإعادة)

أجريت في الأول من نوفمبر من العام ٢٠١٥ جولة الإعادة للانتخابات البرلمانية التركية، حيث شهدت نتائجها ترقباً كبيراً لما قد يترتب عليها من تأثيرات على ملفات متعددة داخلياً وإقليمياً وربما دولياً، فقد كشفت الأشهر القليلة الماضية عن هشاشة في تماسك تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، حيث تسبب تراجع الحزب الذي أدار دفة ارتقاء البلاد إلى مصاف الدول المتقدمة خلال العقد المنصرم في أزمةٍ دفعت الكثيرين إلى ترقب انهيار اقتصاد البلاد، وربما غرقها في فوضى على غرار عددٍ من الدول العربية المجاورة.

وكما في الجولة الأولى، شهدت الإعادة الكثير من التكهنات والاستطلاعات، أشار بعضها إلى احتمال عودة العدالة والتنمية إلى نسبته المعهودة، بينما توقع أكثرها بأن يبقى الحزب دون النسبة التي تمكنه من تشكيل حكومة منفرداً[١].

لاعتبارات عديدة قد يكون أهمها:

١. فشل الحزب في معالجة الأزمة الأمنية، سواءً في التعامل مع حزب العمال الكردستاني أو في تجنيب البلاد ما بدى أنه نشاط لعناصر من تنظيم الدولة قاموا بتفجيرات استهدفت أكراداً معارضين.

٢. وترتب على ذلك استقطاب مفترض في الشارع التركي يذهب بالأتراك إلى الأحزاب القومية، كحزب الحركة القومية، التي تقدم خطاباً راديكالياً تجاه الأزمة الكردية والأمنية عموماً، بينما تأخذ الأكراد إلى حزبهم، حزب الشعوب

---

* **إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط.**

الديمقراطي، الذي قد يعطل المنحى الجديد للعدالة والتنمية في تعامله مع حزب العمال.

٣. الخطر الداهم الذي تواجهه البلاد جراء لعبها أدواراً في ملفاتٍ خارجية وإقليمية حساسة وذات أبعاد دولية، حيث ألقيت اللائمة على سياسات الحزب من قبل الأحزاب الأخرى ووسائل إعلامية مؤثرة[٢].

٤. استمرار التدهور الاقتصادي وتراجع الليرة التركية أمام العملات الأخرى[٣].

٥. فشل الحزب في تشكيل حكومة ائتلافية.

٦. الرغبة في التغيير للتخفيف من الاستنفار والاستقطاب والتشنج المجتمعي والسياسي الذي قد يقود البلاد إلى المجهول، وذلك بالتوجه إلى حزب الشعب الجمهوري.

٧. إضافةً إلى الأسباب التي دار حولها الحديث قبل وبعد الجولة الأولى من أدوار لجماعة غولن والعلويين والتحالف والعمل المشترك المفترض بين الأحزاب المعارضة، وغيرها.

النتائج[٤]

جاءت النتائج على خلاف التكهنات، فقد حاز العدالة والتنمية على الأغلبية المريحة، بل اقترب من النسبة التي تمكنه من طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء دون الرجوع إلى الأحزاب الأخرى، أي نسبة الـ٦٠٪ من مقاعد البرلمان، حيث تمثل نسبة ٤٩,٥٪ من الأصوات التي حازها ما يقدر بـ٥٧,٦٤٪ من مقاعد البرلمان.

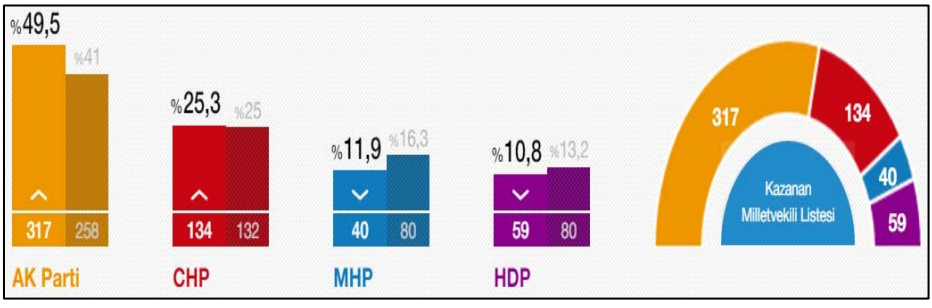

الشكل ١ نتائج جولة الإعادة مقارنة بالجولة الأولى

وقد شهدت المشاركة في هذه الجولة إقبالاً فاق الجولة الماضية بأكثر من ١,٢٪، أو حوالي ٢ مليون صوت جديد، أي ما يقرب من نصف عدد الأصوات التي أضافها العدالة والتنمية إلى رصيده في هذه الجولة، ويظهر في الشكل أدناه نتائج جولة الإعادة مقارنة بنتائج يونيو/ حزيران.

يلاحظ بأن الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو حزب الحركة القومية، حيث تسبب تشتت أصواته في محافظات كثيرة في حصوله على مقاعد أقل من غريمه حزب الشعوب الديموقراطي بالرغم من حصول الأول على عدد أصوات أكبر، بل إن الحزب صاحب القاعدة القومية التركية خسر المحافظة الوحيدة التي حسبت له في الجولة الأولى لصالح العدالة والتنمية.

أما الحزب الكردي فقد ازداد حصاره في المحافظات ذات الميول الانفصالية، وبالرغم من حفاظه على مستوى عالٍ من النسب في تلك المناطق ضمنت له الاستمرار في السيطرة عليها، إلا أنه تراجع فيها جميعاً وإن بنسبٍ محدودة، كما وخسر محافظتين لصالح العدالة والتنمية في أقصى الشرق ذو الأغلبية الكردية.

وبالمثل تعزز تركز حزب الشعب الجمهوري في معاقله، إلا أنه على عكس الحزب الكردي فقد حقق ارتفاعاً فيها على حساب حزب الحركة القومية بالدرجة الأولى، حيث

شهدت أصوات الحزب القومي نزيفاً كبيراً لصالح الجمهوري والعدالة والتنمية في تلك المحافظات وصلت قرابة النصف في كيركلارإيلي أقصى شمال غربي البلاد.

وخسر الحزب الجمهوري المحافظة الوحيدة التي فاز بها في منطقة البحر الأسود، والمحافظة الوحيدة في الأناضول وكذلك الحال في منطقة الجنوب التركي، كما خسر تشنقلي الاستراتيجية وذات الرمزية والأهمية الكبيرة لدى الأتراك بفارق ضئيل لحساب العدالة والتنمية.

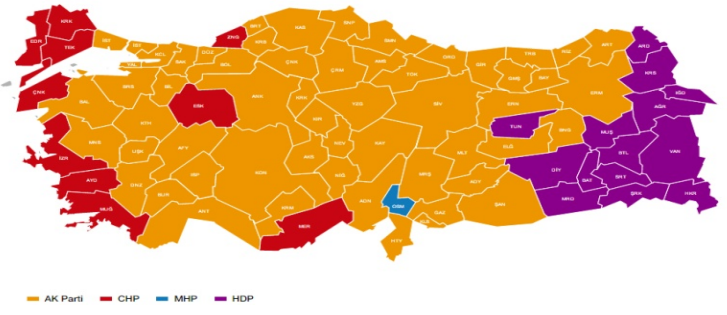

الشكل ٢ خارطة توزيع الأصوات في الجولة الأولى

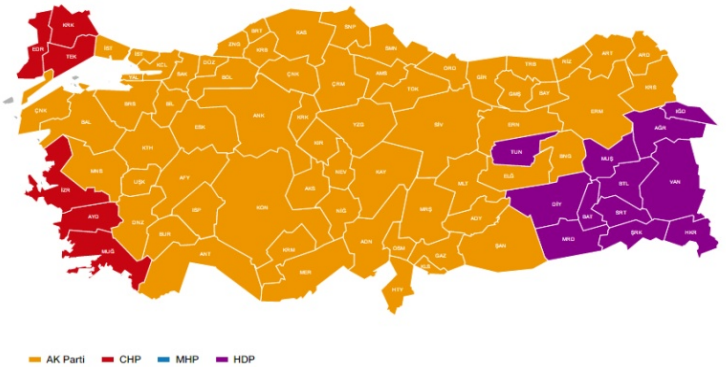

الشكل ٣ خارطة توزيع الأصوات في جولة الإعادة

فوز العدالة والتنمية

فشلت أحزاب المعارضة التركية في تقديم برامج مقنعة للشارع التركي الذي يواجه تحديات كبيرة، كما فشلت في إبراز تقديمها مصالح البلاد العليا على مصالحها الحزبية أو رؤاها الضيقة، حيث يبدو أنها افترضت أن العدالة والتنمية يعيش أزمةً وبأنه سينزل عند رغباتها، وخصوصاً حزبا الشعوب الديمقراطي والحركة القومية، حيث قدما خطاباً زاد من سوداوية أفق الأزمة، بينما استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقدم خطاباً أكثر تواضعاً واتزاناً وشمولاً، ونزل إلى طبقات وفئات المجتمع على اختلافها، وأظهر تقديم مصالح البلاد على رؤاه الخاصة.

واعترف الحزب بعددٍ من أخطائه ولجأ إلى مراكز متخصصة في الأبحاث والدراسات والإحصاء لوضع اليد على الأخطاء وصياغة حلول مناسبة، حيث تمكن في وقت قصير من اتخاذ إجراءات كانت كفيلةً بإرجاع عدد ممن عاقبوه بعدم التصويت له أو التصويت لغيره من الأحزاب، ويمكن القول بأن هذه الفئات هي بشكل أساسي[٥]:

١. مؤيدون للحزب، خصوصاً من الشباب ومن المحافظين الأتراك، أرادوا معاقبته على تماديه في الخطاب المستعلي واستشراء المحسوبية والحزبية، وحدّة الخطاب تجاه الأطراف الأخرى.
٢. قوميون وليبراليون وعلمانيون معتدلون أتراك عاقبوا العدالة والتنمية على سياساته المتراخية مع الأكراد وعددٍ من السياسات الخارجية، إضافةً إلى النظام الرئاسي "المريب" بالنسبة لهم.
٣. محافظون أكراد وعشائريون لم يجدوا من الحزب ذلك الاهتمام الذي اعتادوه، إضافةً إلى تغير الوجوه التي اعتادوا عليها بسبب نظام الثلاث دورات الذي يتبناه الحزب، حيث تغير مرشحو الحزب في تلك المناطق لبقائهم في البرلمان ثلاث دورات كاملة.

إضافةً إلى ذلك، شكك الأكراد في نوايا الحزب تجاه أكراد سوريا، وفي سياساته تجاه داعش، واستطاع حزب الشعوب الديمقراطي ببراغماتيته من

كسب عدد من مراكز التأثير في توجه الناخب الكردي، وبالتالي حرمان العدالة والتنمية من أصواتهم.

٤. رأت فئاتٌ متنوعة من المجتمع في خطاب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى النظام الرئاسي الذي يبشر به الرئيس أردوغان، وسياسات حكومته تجاه الأزمات الداخلية والخارجية، وجماعة غولن انحرافاً من الحزب عن مبادئه ووعوده، وسيراً منه في طريق قد يأخذ البلاد إلى المجهول كما قالوا!، ويبدو أن الأحداث في الدول العربية قدمت لعدد منهم أمثلةً حيةً.

وبناءً عليه، فقد اتخذ الحزب عدداً من الإجراءات لتفادي سقوطٍ آخر، كان أهمها:

١. تراجع أردوغان عن مشهد الحزب واختفاء الحديث عن النظام الرئاسي من البرنامج الانتخابي[٦].

٢. تقديم برنامج انتخابي شامل ووعود اقتصادية كبيرة وإظهار قدر كبير من الاهتمام بفئة الشباب[٧].

٣. اتخاذ موقف حازم تجاه الاختراقات الأمنية من قبل حزب العمال الكردستاني وعدم الانتظار حتى العودة إلى الأغلبية، الأمر الذي شكل مخاطرةً كبيرةً خصوصاً بأصوات الناخبين الأكراد، إلا أنه منح الحزب أصوات قوميين وليبراليين وعلمانيين أتراك، ويظهر ذلك في الكم الكبير من أصوات حزب الحركة القومية التي حاز عليها العدالة والتنمية.

وفي موازاة ذلك، أعلنت الحكومة الحملة على داعش الأمر الذي أسهم في الحد من النزف في أصوات الأكراد[٨].

٤. إظهار الحزب حرصه على تشكيل حكومة توافقية حتى آخر لحظة، وإظهار حرصه على إعلاء المصلحة العامة[٩].

٥. قيام أردوغان والحزب بعددٍ من التغييرات في قيادات الحزب وقوائمه، وإعادة عددٍ من الذين أزيحوا من مواقعهم في الحزب والدوائر المحيطة به على خلفيات تنافسية أو لمجرد اعتراضهم على عدد من سياساته، وإقرار سياساتٍ

داخلية ومعايير أخلاقية في مؤتمر الحزب الخامس، وتعزيز المواقع القيادية بالشباب[١٠]، وقد أدى كل ذلك إلى إعادة توازن الحزب وأجنحته وتناغم دوائره، بالإضافة إلى استعادته لأصوات خسرها جراء تلك الأزمة.

خلاصة

سيمنح الفوز الذي حققه العدالة والتنمية دفعةً كبيرةً للحزب وللرئيس أردوغان إلى الأمام، كما سيسهل عليه وجود ثلاثة أحزاب إلى جانبه في البرلمان، والتي لكلٍ منها توجهاته التي تتقاطع بعضها مع توجهات الحزب، سيسهل عليه تعديل عددٍ من مواد الدستور، بينما سيعاقب الناخب التركي هذه الأحزاب مجدداً إن هي تعاملت بمنطق ضيق يضع إفشال العدالة والتنمية فوق أي اعتبارٍ آخر.

إلا أن التجربة التي خاضها العدالة والتنمية في الأشهر القليلة الماضية رفعت من مستوى فهمه لمزاج الناخب التركي، وستترك أثراً بالتأكيد على الحزب ربما تذهب به نحو تعديل العديد من السياسات والتوجهات والخطابات، فقد بدا واضحاً بأن الأجيال الجديدة من الناخبين الأتراك- الذين لم يشهدوا الإنجاز التنموي الكبير الذي حققه العدالة والتنمية في تركيا- سيكون لهم دورٌ متصاعد في الاستحقاقات المقبلة مما سيترك أثراً على برامج الأحزاب المختلفة، وربما يعود بها نحو أسئلة الأيديولوجيا والقومية والفساد والأمن بعد أن سيطرت مسائل التنمية لعقديْن على الأقل.

ويظهر جلياً ضعف الأحزاب المعارضة في تركيا عموماً، الأمر الذي يمكن اعتباره أهم أسباب العودة القوية للعدالة والتنمية خصوصاً في ظل الأزمات والمخاطر التي تحيط بالبلاد، فبالرغم من سعي الحزب الحثيث لإرضاء الناخب واستعادة صوته، إلا أن الكثيرين ممن أيدوا الحزب وصوتوا لصالحه لا يزالون يأخذون عليه الكثير من الأمور التي تبدو مستشرية في أروقته، من المحسوبية وتدخل أردوغان وعدد من المحيطين به مثل نجله وزوج ابنته وعدد من مستشاريه في أعمال الحكومة[١١]، الأمر الذي قد يُعجِّل في تشكل حزب جديد على الساحة التركية ينافس العدالة والتنمية، وقد يحفز عدم خفض

العتبة الانتخابية أحزاباً صغيرة متقاربة للاندماج سعياً لتجاوزها، الأمر الذي سيكون على حساب الأحزاب التقليدية وخصوصاً العدالة والتنمية.

كما يبدو بأن توجه الناخب التركي على المستوى المنظور سيبقى رهناً إلى حدٍّ ما بالتطورات في الخارج وخصوصاً على حدود تركيا بالنظر إلى خطورتها وأبعادها الدولية وتأثيرها على الملف الكردي الملتهب أصلاً، وأظهرت تجربة التعاطي مع ملفات حصار غزة والربيع العربي والحرب في سوريا تأثير ذلك بشكلٍ عملي في الاستحقاقات الأخيرة، الأمر الذي سيزيد من الضغوط على أردوغان وحكومة داود أوغلو لاتخاذ قراراتٍ مدروسة وحذرة وحاسمة في آن واحد في السنوات الأربعة المقبلة.

أما الملف الاقتصادي فقد برزت الحاجة إلى تدعيمه لتحقيق مستوى من الاستقرار والتماسك في خضم الأزمات السياسية الداخلية والخارجية، حيث بعث هبوط سعر صرف الليرة إلى أدنى مستوياتها في وقت قياسي، بعث بإشارات سلبية قد تتسبب بهروب المستثمرين من البلاد وتدهور ثقة المستهلك التي تدنت فعلاً إلى أدنى مستوياتها في ستة سنوات قبيل الانتخابات، وذلك بعد عامين شهدا أربعة استحقاقات انتخابية وأزماتٍ داخلية وخارجية وخلافات داخل العدالة والتنمية حول عدد من السياسات الاقتصادية[١٢].

ويبدو أن الحاجة إلى إعادة تحقيق مستويات من "النمو والاستقرار"، كما وصفت صحيفة صباح الموالية للحكومة التركية[١٣]، قد دفعت أردوغان إلى تجديد الحديث عن خفض فوائد البنك المركزي على قروض الاستثمار في أوائل تصريحاته عقب فوز العدالة والتنمية، بل ذهب هذه المرة حدَّ رمي ما سماه "لوبي أسعار الفائدة" بـ"الخيانة"[١٤]، الأمر الذي يبشر بجولة جديدة من حملات تطهير مفاصل البلاد من "اللوبيات" ستشهدها تركيا في الفترة المقبلة.

---

[١] انظر: ترك برس، ٠١/ ١١/ ٢٠١٥، في: http://www.turkpress.co/node/14552

[٢] انظر: صحيفة جمهوريت (بالتركية)، ١٧/ ٦/ ٢٠١٥، في:

http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/siyaset/300385/_AKP_gitsin_1_ayda_duzelir_.html

[٣] انظر: RT عربية، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٥، في:

https://arabic.rt.com/news/791828-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

وانظر: CNBC عربية، ٧/ ٩/ ٢٠١٥، في: http://www.cnbcarabia.com/?p=251281

[٤] انظر: الصفحة المخصصة لنشر نتائج الانتخابات في صحيفة يني شفق التركية، في:

http://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/secim-sonuclari

[٥] انظر: الجزيرة نت، ٨/ ١١/ ٢٠١٥، في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/8/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

[٦] انظر: الجزيرة نت، ١٣/ ٧/ ٢٠١٥، في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/12/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

[٧] انظر: الجزيرة نت، ٨/ ١١/ ٢٠١٥، في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/8/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

[٨] انظر: العربية، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٥، في:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2015/07/25/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B5%D9%81-

%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-
%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8
%A7%D9%86%D9%8A-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.html

[٩] انظر: ترك برس، ١٠/ ٧/ ٢٠١٥، في: http://**www**.turkp**ress**.co/node/10354

و٠٦/ ١١/ ٢٠١٥ في: http://www.turkpress.co/node/14763

[١٠] انظر: الجزيرة نت، ١٦/ ٩/ ٢٠١٥، في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/15/%D8%A7%D9
%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-
%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1

[١١] انظر: صحيفة Diriliş Postası (بالتركية)، ١٤/ ٩/ ٢٠١٥، في:

http://dirilispostasi.com/a-205-dunku-basyazimiz-vesaire-hakkinda-kamuoyuna-duyuru.html

وانظر: هافينغتون بوست عربي، ٣١/ ٧/ ٢٠١٥، في:

http://www.huffpostarabi.com/2015/07/31/story_n_7909882.html

[١٢] انظر: جريدة البورصة، ٣/ ١١/ ٢٠١٥، في:

http://www.alborsanews.com/2015/11/03/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D
9%82%D8%A8%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8
%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%89-
%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B2-
/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7

وانظر: هافينغتون بوست عربي، ٣١/ ٧/ ٢٠١٥، في:

http://www.huffpostarabi.com/2015/07/31/story_n_7909882.html

[١٣] انظر المصدر السابق، جريدة البورصة، ٣/ ١١/ ٢٠١٥، في:

http://www.alborsanews.com/2015/11/03/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D
9%82%D8%A8%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8
%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%89-

%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B2-
/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7

[١٤] انظر: العربي الجديد، ١٦/ ١١/ ٢٠١٥، في:

http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/11/16/%D8%A3%D8%B1%D8%
AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-
%D9%88%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%8A-
%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A**9**

ندوة العدد

انتفاضة القدس ٢٠١٥

ندوة العدد

انتفاضة القدس ٢٠١٥: الخلفيات والتوقعات

عقدت مجلة دراسات شرق أوسطية ندوة بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠١٥ تحت عنوان: انتفاضة القدس ٢٠١٥: الخلفيات والتوقعات، وقد ركزت الندوة على عدد من المحاور، تناول أولها طبيعة وحدود الحراك الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والفئات المشاركة والإجراءات الإسرائيلية وصولاً إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي هل نحن أمام انتفاضة فلسطينية جديدة؟ كما تناول المحور الثاني الأسباب وراء الحراك الحالي وأهدافه، وفيما إذا كان لهذا الحراك أهداف محددة وواقعية؟ أما المحور الثالث فبحث التوقعات بشأن الحراك الحالي، بينما ركز المحور الأخير على متطلبات استمرار الحراك وتوسعه على الصعيد الفلسطيني والإسرائيلي والعربي.

وقد شارك في الندوة كل من **د. أيمن يوسف** أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية، جنين- الضفة الغربية، و**د. مهند مصطفى** أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا- فلسطين ٤٨، و**د. نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، و**د. أحمد نوفل** أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

وفيما يلي عرض لأبرز وقائع الندوة:

د. أيمن يوسف

في البداية أشكر مركز دراسات شرق الأوسط وكل العاملين في المركز من باحثين وإداريين على إتاحة هذه الفرصة في الحديث معكم عبر الهاتف من فلسطين.

ربما ستأخذ مداخلتي شكل الملاحظات العامة التي شكلتها حول الهبة الحالية أو انتفاضة القدس التي انطلقت في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، وقبل أن أبدأ بذكر الملاحظات أود أن أؤكد على أمرين يتعلقان بالأدبيات العالمية المتعلقة بالمقاومة؛ أولهما

أن الإنسان يقاوم لإظهار أنه جزء من هذه الأرض التي عليه أن يدافع عنها ويقدم التضحيات من أجلها، وهو ما يعني أن الإنسان لا يقوم بعملية المقاومة إلا إذا كان جزءاً من هذه الكينونة الجغرافية. أما الأمر الثاني بشأن المقاومة فيتعلق بالتأطير النظري والمفاهيمي، فتتمثل في أن المقاومة عمل ميداني يحتاج إلى رافعات سياسية فعالة حتى يمكن لها أن تحقق إنجازاً على الأرض وتستثمر ما يقدم من تضحيات.

كما يعلم الجميع فإن كلمة الانتفاضة في التاريخ الفلسطيني دخلت قاموس الحركة الوطنية الفلسطينية منذ فترة طويلة وارتبطت بحركة النظام الفلسطيني ضد المحتل والمستعمر والمغتصب منذ الانتداب البريطاني، ونذكر في هذا المجال السنوات التالية ١٩٢١، ١٩٢٩،١٩٣٦، ١٩٨٧، ٢٠٠٠ و٢٠١٥، وهي مفاصل تاريخية هامة تفاعل معها الفلسطيني وما زال يتفاعل لأنها تشهد على حركة النظام السياسي الفلسطيني ومقاومته التي شارك فيها الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وطبقاته وقياداته ونخبه السياسية. وقد توسع استخدام كلمة الانتفاضة حتى أصبحت كلمة أصيلة في القاموس الإنجليزي، وهذا أن برأيي من الإضافات المعنوية واللغوية وحتى الفكرية والثقافية للانتفاضات الفلسطينية.

أما بالنسبة للهبة الحالة في الأراضي الفلسطينية التي انطلقت في شهر أيلول/ سبتمبر الماضي فأستطيع أن أذكر بعض الملاحظات الهامة التي يمكن أن تكون مجال للنقاش خلال ندوتنا.

مظاهر الحراك الميداني والهبة الشعبية

المظهر الأول: أنها هبة شبابية وأن القائمين بالعمل الميداني المقاوم هم شباب تتراوح أعمارهم ما بين ١٦-٢٢، وهو الجيل الذي وُلِد بعد توقيع اتفاقات "أوسلو" في عام ١٩٩٣، وهذا يثبت أن الحركة الوطنية الفلسطينية ولاّدة للعمل المقاوم بغض النظر عن التأثيرات السياسية الداخلية والخارجية؛ بمعنى أن هذا الجيل لم يتأثر كثيراً بما يسمى بالعملية السلمية أو عملية التسوية.

المظهر الثاني: يكاد يكون العمل المقاوم ينحصر ببعض المناطق الجغرافية في داخل الضفة الغربية تحديداً في القدس وفي مدينة الخليل وفي أراضي عام ١٩٤٨، وأنا لا أبالغ إن قلت إن الخليل تقود الهبة الحالية، فإذا كانت جنين قد قادت العمل المقاوم خلال الانتفاضتين الأولى والثانية وقدمت عدداً كبير من الشهداء والتضحيات، فإن الهبة الحالية تكاد تقودها مدينة الخليل، ولا غرابة في ذلك حيث إن مدينة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية سكاناً وجغرافية، إضافةً إلى تداخل الاستيطان الإسرائيلي فيها والمضايقات التي تتعرض لها المدينة والمحافظة، والكل يعرف أن نصف مدينة الخليل تقريباً- بما فيها منطقة الحرم الشريف- مازالت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وعلى الرغم من أن القدس والخليل هما في المقدمة حالياً، غير أن المحافظات الفلسطينية الأخرى تقدم بين الفترة والأخرى الشهداء والمقاومين.

ويُشار إلى أن المناطق التي فيها مستوطنات وتشهد ممارسات عنصرية من قبل المستوطنين جيش الاحتلال، كان لها تأثير واضح في هذه الهبة، فعندما نرجع للوراء قليلاً وتحديداً الى المذبحة التي ارتكبها المستوطنون في قرية دوما في جنوب نابلس؛ حيث أحرقوا عائلة الدوابشة، أنا برأيي أن ما تناقلته وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من صور وزيارة بيت العزاء وشهادة الشهود كلها ألهبت عند هذا الجيل الشاب صغير السن شكلاً من أشكال الشعور بأهمية الرد على ممارسات المستوطنين اليمنيين العنصريين، وبالتالي فإن الاستيطان والعنصرية الممارسة تُعدّ أحد مظاهر هذه الهبة الحالية.

وآخر هذه المظاهر يتجلى في المشاركة المحدودة للفصائل والتنظيمات بشكل واضح، وهذا يعني أن الفصائل المنظمة بعيدة عن الميدان. لا أدري إن كانت هذه الفصائل تمتلك الرؤية الواضحة من أجل موضعة هذه الانتفاضة بشكل عملي، وإن كان هناك تفكير استراتيجي فلسطيني من أجل الاستفادة من هذه الهبة الشعبية واستخدامها لصالح تحقيق أهداف سياسية واضحة.

أما بالنسبة للأسباب فأستطيع أن أقول أن هناك ثلاثة أسباب هامة ربما دفعت إلى انطلاقة هذه الهبة الشعبية:

السبب الأول: هو الانحدار التفاوضي والحراك الدبلوماسي الذي لم يُنجز كثيراً على الساحة الفلسطينية، فمن المعروف أنه كان هناك حراك سياسي واضح خاصة بعد عام ٢٠٠٧ قادته السلطة في الضفة الغربية وقاده الرئيس محمود عباس، غير أن عدم الإنجاز والانحدار التفاوضي وحالة اليأس والإحباط التي وصل إليها الفلسطيني شكلت أحد الروافع للهبة الحالية، فمن المتعارف عليه في أدبيات العلوم السياسية أن غياب الإنجاز السياسي يقود إلى هبّة ميدانية أو حتى إلى حرب وفق منظور أشمل.

السبب الثاني: توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية التي شكلها بنيامين نتنياهو بعد الانتخابات الأخيرة، والتي أفرزت حكومة دينية يغلب عليها المستوطنون والليكوديون والمتدينون من أقصى اليمين. وبالتالي فإن جزءاً من جدول أعمالها وأجندتها الحالية التضييق على الفلسطينيين وارتكاب الجرائم، وبالتالي أصبح دم الفلسطيني هو الفاتورة الذي يدفعها الفلسطيني حتى تستمر حكومة الاحتلال. وبما أن الحكومة تُعدّ حكومة ضيقة يدعمها ٦١ مقعداً في الكنيست الإسرائيلي، فإنها تحافظ على نفسها متماسكة من خلال تبني شكل من أشكال الاستراتيجية التهويدية والمُتصلبة ضد الفلسطينيين.

السبب الثالث: هناك سبب فلسطيني مرتبط بحركات مثل حماس والجهاد الإسلامي، وهي ربما معنية بشكل من أشكال المقاومة الشعبية في الأراضي الفلسطينية، وتحديداً في الضفة الغربية، خاصةً أن غزه محاصره وأن موضوع المصالحة الفلسطينية معطل، وبالتالي يوجد هناك سعي واضح من الفصائل الإسلامية من أجل تحريك الأوضاع على أرض الواقع من أجل خلط الأوراق نوعاً لإعادة لملمتها بشكل أو بآخر.

هذه الأسباب الثلاثة كانت ربما المحرك الأساسي للأحداث في الأراضي الفلسطينية، ويذكر هنا استطلاع قامت به الجزيرة الإنجليزية مؤخراً لطلبة الجامعات تحديداً في العلوم الإنسانية حول أسباب الهبة الفلسطينية، فكان السبب الأول حسب هؤلاء الطلاب:

تهويد القدس وما يتعرض له المسجد الأقصى من إجراءات تهويدية خاصةً في الفترة الأخيرة. أما السبب الثاني فتمثل في حالة الاعتقالات والمضايقات والحواجز، والسبب الثالث في غياب الإنجاز السياسي.

ومن أجل تعزيز هذه الهبة ووصولها إلى بر الأمان ينبغي إخراج عدد أكبر من الفلسطينيين إلى الشوارع، وتعميقها شعبياً عِبر مشاركة شرائح جديدة، وعلى سبيل المثال هناك ٢٥ ألف طالب وطالبة في الجامعات الفلسطينية، وهؤلاء برأيي يجب أن يكون لهم دور أبرز وأوضح في هذه الهبة الشعبية، كما يجب أن تلتحم مع حركة المقاطعة للبضائع والمستوطنات والاحتلال داخلياً ومع حركة المقاطعة العالمية BDS، وهو ما يتطلب دبلوماسية فلسطينية فاعلة ووضع المصالحة على رأس الأولويات، لأنه من غير المعقول أن يكون هناك هبّة ميدانية دون أن يكون هناك استثمار حقيقي لهذه الهبّة وهذه التضحيات خاصةً على الصعيد السياسي.

د. مهند مصطفى

سأبدأ مداخلتي حول الانتفاضة الحالية، بتحديد الشرائح الاجتماعية وطبيعتها حتى هذه اللحظة ثم سأتناول أهداف هذه الانتفاضة، ولاحقاً رد الفعل الإسرائيلي عليها وآفاقها المستقبلية.

وسأتطرق بدايةً إلى المعطيات التي نشرها جهاز الأمن العام الإسرائيلي في تقييمه الأولي للخلفيات السيكولوجية للفلسطينيين الذين شاركوا في عمليات هذه الانتفاضة، ويتضح من المعطيات التي نشرها الشاباك أن ٨٢ ٪ من الذين قاموا بالعمليات كانوا بين جيل (١٦-٢٥) سنة، ويشكل الفلسطينيون داخل الضفة الغربية حوالي ٧٢٪ ممن نفذوا عمليات، وهم من الخليل ورام الله، و٢٣٪ من القدس و٥٪ من داخل الخط الأخضر.

ويُقر الشاباك خلال معطياته الرسمية أن ٦٢٪ من هذه العمليات التي نُفذت في الضفة الغربية، و٦٪ من هذه العمليات نفذت في القدس والباقي داخل الخط الأخضر،

ويتبين من هذه المعطيات أن الشرائح الشبابية هي التي تقود هذه الانتفاضة، وهي تشكل جيلاً من الناحية النفسية ولِد بعد اتفاقات أوسلو، وهو الجيل الذي عاش في ظل السلطة الفلسطينية، وفي القدس الشرقية، ولهذه الحقيقة العميقة أهمية كبيرة جداً لأن هذا الجيل عاش في ظل اتفاقات أوسلو وفي ظل السلطة الفلسطينية وبالذات في السنوات الأخيرة التي استخدمت فيها استراتيجية التفاوض من أجل التفاوض وشهدت تنسيقاً أمنياً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. رغم ذلك فإن هذه الشرائح من الشباب هي التي تشارك في هذه الانتفاضة، وهي التي تقوم بعملية المقاومة. وباعتقادي أن هذا يشكل تحدياً لكل استراتيجية التفاوض ولكل فلسفة التفاوض التي تقودها السلطة الفلسطينية، كما يشكل تحدياً للرواية الإسرائيلية في القدس الشرقية من أن السكان الفلسطينيين هناك يريدون البقاء ضمن السيادة الإسرائيلية. باعتقادي أن الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية خرجوا ضد واقع وسياق يعيشون فيه ولا يقبلونه، وكان المتوقع من هذا الشباب الذي عاش في هذين السياقيْن أن يكون أقل مشاركة في هذه الانتفاضة.

الانتفاضة الحالية بدأت في القدس، ويعود ذلك إلى أن الفلسطينيين في القدس شاهدوا، وهم أكثر الناس الذين فهموا أن هنالك تغيير زاحف بطيء ولكنه مثابر يهدف إلى تغيير الوضع القائم للمسجد الأقصى المبارك، وشاهدوا أن الكثير من الإسرائيليين الذين يصلون في المسجد الأقصى يصرحون بشكل واضح بذلك، ونتنياهو يكذب في هذا الشأن، كما يوجد سياسيين رسميين داخل الحكومة الإسرائيلية يصرحون بشكل واضح أنهم مع تغيير الوضع القائم. الفلسطينيون في القدس شاهدوا ذلك، ولكن موضوع المسجد الأقصى لم يكن الموضوع الأساسي، فالسياق الفلسطيني العام هو الذي دفع هذه الانتفاضة للخروج في منطقة القدس ومن ثم إلى باقي مناطق الضفة الغربية.

وإذا أردنا أن نقسم مراحل الانتفاضة، فهي تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: كانت الانتفاضة بالأساس في القدس، أغلبية العمليات كانت بداخل القدس وذلك لسهولة التنقل بسبب حمل الهوية الزرقاء، وهو ما أدى إلى أن تتخذ إسرائيل إجراءات لم تُتخذ منذ العام ٢٠٠٠، فقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاق كل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، ومنعت عملية التنقل بين القدس الشرقية والقدس الغربية، وسنت قوانين جديدة لتسريع عمليات هدم البيوت، ومعاقبة العائلات وحرمانها من كل مخصصاتها الاجتماعية، كما سنت قانوناً لمعاقبة الأحداث الفلسطينيين، وكما تعلمون أن القانون الإسرائيلي الجنائي يحاكم طفلاً إذا كان عمره ١٤ عاماً، الآن تم سن قانون لمحاكمة طفل في سن ١٢ عاماً، وتحديد مدة العقوبة الدنيا لمدة ٣ سنوات، وهو لم يكن في القانون الإسرائيلي. كل هذه الإجراءات كانت لها فاعلية بالقدس، ما أدى إلى هدوء نسبي في القدس وانتشار المواجهات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المعطيات التي عرضتها في بداية مداخلتي واضح أن منطقة الخليل تشكل الآن مركز الانتفاضة والمقاومة.

وهذا يدفعنا إلى الحديث عن مميزات الانتفاضة، فالانتفاضة ليست منظمة كما كانت عليه سابقاً، بمعنى وجود فصائل مركزية تقوم بتنظيم إيقاع المقاومة وإيقاع الانتفاضة، وتقوم بتنظيم أحداث وفعاليات الانتفاضة، ففي هذه الانتفاضة يوجد مناطق معينة تُعدّ مركزاً للأحداث، فإسرائيل تركز اهتمامها على هذه المناطق في تعاملها مع الانتفاضة.

غير أن هذا يُسجل نقطة ضعف لهذه الانتفاضة لأن إسرائيل ليست مشغولة في التعامل مع عدة مناطق، وتركز جهودها في التعامل مع منطقة واحدة، بالأمس فقط (٢١/ ١١/ ٢٠١٥) تم إدخال الجيش الإسرائيلي إلى الخليل بعد سلسلة العمليات المتكررة في تلك المنطقة.

كما تتميز هذه الانتفاضة بأنها شبابيه، وقد يعود ذلك إلى تأثير ما يحدث في العالم العربي، غير أنها انتفاضة تفتقر إلى القيادة المنظمة نوعاً ما، وهو ما أفضى إلى عدم وضوح أهدافها، فالانتفاضة بدأت احتجاجاً على محاولات تغيير الوضع القائم في المسجد

الأقصى، ومن ثم بدأ الحديث عنها بوصفها احتجاجاً سياسياً على الوضع القائم على مستوى القضية الفلسطينية، وثمة خطاب يذهب إلى أن هذه الانتفاضة تحاول أن تعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة العالمية، وبذلك لا يوجد هدف محدد لهذه الانتفاضة حتى الآن.

ناهيك عن أن الانتفاضة الحالية تعيش في سياق مختلف عن الانتفاضات السابقة والاختلاف الأهم هو أنه في الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ كانت السلطة الفلسطينية جزءاً من الانتفاضة بشكل أو بآخر، أما الآن فإن السلطة الفلسطينية مستمرة بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، فالسلطة ترفض بشكل مبدئي استعمال العنف في الانتفاضة وتقترح أن تكون سلمية، ومع ذلك فهي لا تدعم الانتفاضة السلمية على أرض الواقع، كما أنها لا توفر أي بديل للانتفاضة الحالية. وبكلمات أخرى: لو كان هناك استراتيجية للسلطة في تبني انتفاضة سلمية تُنظِّم هذا الحراك الشبابي أو الشعبي لأمكن حدوث توافق على هذه الاستراتيجية ولأمكن تنظيم الاحتجاج السلمي الشعبي من فوق، ولكن ما يحدث أن الانتفاضة لا تحظى بدعم السلطة الفلسطينية، كما أنها جاءت بظروف صعبة يعاني فيها العالم العربي من التفكك والصراعات الداخلية والحروب الأهلية، كما جاءت في سياق يحاول فيه بنيامين نتنياهو أن يحشد وبشكل مثابر- ولكنه لن ينجح- أن يطلق على هذه الانتفاضة وصف "الإرهاب الإسلامي"، معتبراً أن الإرهاب في إسرائيل والإرهاب في فرنسا منشأه واحد، ومحاولاً بذلك الربط بين الانتفاضة وبين الإرهاب الدولي، وإسرائيل تعمل على هذا الموضوع من أجل نزع الشرعية الدولية أو على الأقل تعطيل أي تدخل دولي في هذه الانتفاضة. فعلى سبيل المثال صرحت وزيرة الخارجية السويدية بأنه يجب تفهم أن الانتفاضة الفلسطينية مصدرها اليأس والإحباط، فكان أن شن عليها نتنياهو هجوماً شرساً وغير دبلوماسي حين وصفها " بالغبية". ومن هنا نفهم رد الفعل الإسرائيلي في توصيف الانتفاضة وربطها بممارسات الاحتلال.

ولذلك جاء رد الفعل الإسرائيلي على هذه الانتفاضة قاسياً جداً على كل الأصعدة، ومنها الإجراءات القانونية والتشريعية، فنحن نتحدث عن عشرات القوانين وإجراءاتها القمعية. ولكن الانتفاضة ما زالت مستمرة، ويمكن لها أن تستمر إذا تحققت عدة شروط؛ أولها إذا كانت ضمن استراتيجية فلسطينية واضحه، وهي استراتيجية ما زالت غائبة لحد هذه اللحظة في ضوء تعدد أهداف الخطابات وافتقارها للتنظيم. ومع ذلك فهذا يُصعب على إسرائيل التعامل معها أمنياً.

وثانيها توفر الدعم من السلطة الفلسطينية، ويلاحظ أن الانتفاضة انطلقت من القدس، وفي القدس توجد القوات الإسرائيلية، وفي السنوات الأخيرة كان الاحتجاج الفلسطيني الأساسي في القدس، وأحد أسباب وجود هذا الاحتجاج غياب السلطة الفلسطينية والاحتكاك المباشر بين الفلسطيني والمحتل، ذلك أن السلطة الفلسطينية تحاول دائماً أن تلعب دور الوسيط بين الاحتلال وبين الفلسطينيين.

د. نظام بركات

لدي سؤال ومداخلة بعد حديث الدكتور مهند، أولاً ماذا يتوقع المنتفضون في فلسطين من العالم العربي والإسلامي في ضوء ما يتعرضون له من هدم للبيوت وتعطيل للأعمال وتضييق في كافة مناحي حياتهم؟

أما المداخلة فتتلخص في أن الهبة الفلسطينية ترافقت مع التركيز على الأعمال الإرهابية في المنطقة والعالم، ومن هنا حديثي عن التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة حتى يبقى لهذه الانتفاضة خصوصيتها باعتبارها هبة شعبية ضد قوات احتلال.

د. مهند مصطفى

بالنسبة للنقطة الأولى فقد ذكرت أن أحد مميزات هذه الانتفاضة على مستوى السياق العربي هو غياب الدعم العربي للانتفاضة، وهذا ما يدركه تماماً الشباب الفلسطيني، ومن أحد أهداف هذه الانتفاضة وضع القضية الفلسطينية على الأجندة

العربية، وخاصةً بعد أن تراجعت على الأجندة بعد الربيع العربي، وهو ما أدّى بالسلطة الإسرائيلية إلى تبني استراتيجيات مثل التهويد. وفي الحقيقة ما يتوقعه الفلسطينيون من العالم العربي ليس الدعم المالي، وإنما الدعم السياسي وتحريك الدعم الدولي، وأعتقد أن العالم العربي مقصر جداً في هذا الجانب؛ فعلى سبيل المثال حصار قطاع غزة هو أحد الأسباب التي منعت أهله من المشاركة في الانتفاضة، ولم يكن هذا الحصار ليحدث لولا وجود تواطؤ عربي في هذا الموضوع. لذلك ما يحتاجه الفلسطينيون من العالم العربي الدعم السياسي، وعلى سبيل المثال فيما يخص المسجد الأقصى المبارك كان يُتوقع اصطفاف عربي رسمي واضح في هذا الموضوع، غير أن اجتماعاً خاصاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي لم يحدث. وهو ما ولّد لدى الفلسطينيين شعوراً "باليتم"، وهو شعور ليس مرده أن الفلسطينيين بحاجة إلى المال، وإنما ينقصهم الدعم السياسي.

أما بخصوص النقطة الثانية، فإسرائيل تستخدم في خطابها الإعلامي والأكاديمي كلمة "هسافان" بالعبرية ومعناها "تحريض"، والرواية الرسمية الإسرائيلية تحاول تقول وبشكل مثابر أن هذه الانتفاضة نابعة من تحريض يتم في شبكات التواصل الاجتماعي وأن هذه الانتفاضة غير مرتبطة بالقضية الوطنية الفلسطينية، أي أن الشباب لا يخرجون لأهداف وطنية أو قومية، وإنما يخرجون من أجل التحريض الناتج من الفيسبوك. وبذلك تحاول إسرائيل على الدوام أن تربط بين الانتفاضة والإرهاب.

د. أحمد نوفل

في الواقع إذا تحدثنا عن الحركة الاسلامية في الداخل الفلسطيني ودورها في حماية المسجد الأقصى، فهي بذلك تمثل حالة مهمة في الداخل، ولكننا أيضاً لاحظنا الأحزاب السياسية الفلسطينية كلها بلا استثناء يسارية وقومية وقفت إلى جانب الحركة الإسلامية بعد قرار حظرها، وهذا موقف مشرّف ومتقدم جداً عمّا يحدث في الضفة الغربية. سؤالي

إلى أي مدى من الممكن أن يكون هناك رأي عام فلسطيني ضاغط في فلسطين ١٩٤٨ على إسرائيل للتراجع عن مثل هذا القرار؟

د. مهند مصطفى

شكراً لك على هذا السؤال د. أحمد، بالنسبة للحركة الإسلامية فإن نتنياهو فكر بإخراجها منذ سنوات، فقبل عام، وتحديداً في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤، كان هناك انتفاضة محدودة في القدس ركزت على المسجد الأقصى؛ حيث اتهمت إسرائيل الحركة الإسلامية بأنها المحرض الأساسي على هذه الانتفاضة بسبب رفع شعار الأقصى، فتشكلت لجنة لهذا الغرض من جهاز المخابرات الإسرائيلي- الشاباك التي رفضت إخراج الحركة الإسلامية عن القانون لسببين؛ السبب الأول: أن هذه الخطوة غير مجدية على المستوى العملي، ولا تتعدى أن تُعدّ مجرد إنجاز سياسي مؤقت لصاحب القرار السياسي، ويمكن لها أن تزيد الالتفاف الشعبي حول الحركة الإسلامية وتعزز من قوتها.

والسبب الثاني لمعارضة المخابرات الإسرائيلية، ظهور محاولات في السنوات الأخيرة من قبل شباب في الداخل الفلسطيني للالتحاق بداعش في سوريا، وتتحدث الأرقام عن ٤٥ شاباً من الداخل الفلسطيني دخلوا الأراضي السورية للالتحاق بداعش، هذا غير الذين أُلقيَ القبض عليهم قبل أن يلتحقوا بداعش. وبالتالي هناك تخوف لدى المخابرات الإسرائيلية من أن إخراج الحركة الإسلامية عن القانون سيؤدي إلى حالة من الفوضى في الساحة الإسلامية في الداخل الفلسطيني تُفضي إلى حالة إحباط لدى الكثير من الشباب فتتحول ظاهرة التحاق الشباب بداعش من ظاهرة صغيرة جداً إلى ظاهرة كبيرة.

د. أحمد نوفل

أتساءل لماذا علينا أن نبحث عن أسباب هذه الانتفاضة؛ إذ من الطبيعي أن ينتفض الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وعلى العكس من المستغرب أن لا ينتفض

هذا الشعب الذي عودنا دائماً على مقاومة المحتل. ولذلك أنا أسأل لماذا تأخر الشعب الفلسطيني في انتفاضته الأخيرة. كل من يتابع وسائل الإعلام الإسرائيلية في الفترة الأخيرة يدرك أن الانتفاضة الفلسطينية قادمة انطلاقاً من توقعات الإسرائيليين أنفسهم.

ما يحدث الآن يُشكل بداية انتفاضة جديدة توقعها حتى الإسرائيليون، والأسباب التي أدت إلى انطلاقها تتلخص في أنه طفح الكيل لدى الشعب الفلسطيني ولم يعد قادراً أن يتحمل "عملية التدجين الجارية" وبتعاون السلطة الفلسطينية طيلة السنوات الماضية.

فعلى المسار السياسي ما زال البعض في السلطة يثق بالإدارة الأمريكية، ولهذا أعتقد أن ما حدث بالانتفاضة عبر في الأساس عن فقدان الشعب الفلسطيني للثقة فيمن يثق بالولايات المتحدة ومن يعتقد بوجود أمل في أي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ترعاها الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية فهي تشكل المحرض الأكبر للشعب الفلسطيني. ومن المفارقة أن إسرائيل تطالب السطلة الفلسطينية بالتوقف عن التحريض ضدها!

أخيراً أتساءل إن كانت الانتفاضة أثرت فعلاً على إسرائيل بعد استمرارها لما يقرب من شهرين، فيمكنني التأكيد بأنها أثرت وبشكل كبير، عندما نعلم أن المستوطنين ما عادوا يتنزهون في تلال وجبال الضفة الغربية، وحتى في القدس، كما كان الأمر في السابق؛ ففي السابق كان المستوطنون مندفعين وواثقين، أما الآن فقد أصبحوا يشعرون بالرعب.

د. نظام بركات

السؤال الذي طرحه د. أحمد حقيقةً هو سؤال جيد فيه استفزاز للعقل: لماذا نسأل عن أسباب الانتفاضة، والذي من المفترض أن نسأل أسباب عدم وجود الانتفاضة في

الفترات السابقة في ظل الاحتلال؟ فالإنسان حين تُحتل أرضه وتُقيّد حريته يُفترض أن يكون لديه ردة فعل تتمثل في الانتفاضة ضد الاحتلال.

وعلى الرغم من رمزية القدس والمسجد الأقصى وكون استفزازات المستوطنين واقتحامهم لساحات الحرم المحرك المباشر لهذه الانتفاضة، فإن الاستفزازات والتهويد والاستيطان مستمر وموجود في كل أرجاء الضفة الغربية، ومن هنا نفهم نوعية الفئات المشاركة في هذه الانتفاضة، وهي في معظمها من الشباب الذين استفزهم الاحتلال ولا ينتمون في أغلبهم إلى الفصائل ولا توجههم جهة منظمة.

وربما يعود تأخر انطلاقة هذه الانتفاضة إلى "ثقافة دايتون" والتنسيق الأمني أو الارتباط المادي بالسلطة الفلسطينية حيث يرتبط الكثيرين في الضفة الغربية وحتى في غزة مالياً بالسلطة من خلال شغلهم للوظائف في كافة مؤسسات السلطة المدنية والأمنية. ومن المعلوم أن السلطة تحرص على ترتيب الأوضاع الأمنية في الأراضي التي تسيطر عليها وبالتنسيق مع إسرائيل.

وأود أن أختم بملاحظة حول فئات الشباب الذين يُشكلون عصب الانتفاضة الحالية، فالشباب هم الأقدر على التقديم والتضحية، فمن الناحية الاجتماعية ليس عليهم التزامات ولا يعيلون عائلات؛ حيث يحد هذا النوع من الالتزامات التضحية والعطاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نتكلم عن عمر من ١٦-٢١ سنة وهي فئة عمرية تتميز بالاندفاع، وهي لذلك الأقدر على المشاركة في العطاء.

الملف البيبلوغرافي

الانتفاضات الفلسطينية

١٩٨٧- ٢٠١٥

- المراجع العربية والإنجليزية
- أحدث الإصدارات

بيبلوغرافيا

الانتفاضات الفلسطينية ١٩٨٧- ٢٠١٥*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

١. أبو شنب، حسين. **الانتفاضة ثورة الأرض والشعب: دراسة تحليلية عبر عامين من العطاء**. نيقوسيا: الإعلام الموحد الفلسطيني، ١٩٨٩.

٢. أبو صالح، زياد. **الانتفاضة في نظر الإسرائيليين**. القدس: منشورات العرب للصحافة، ١٩٩٠.

٣. أبو عمشة، عادل. **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة**. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٩.

٤. أرونسون، جيفري. **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

٥. الأزعر، محمد خالد. **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

٦. البرصان، أحمد، وآخرون. **دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦.

٧. بشارة، عزمي. **الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

* إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

٨. بلقزيز، عبد الإله، وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: الحصيلة والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٩. ـــــــــ، وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: الحصيلة والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

١٠. جاد، عماد. **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

١١. جبارة، تيسير. **الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من النواحي السياسية والإعلامية**. نابلس: مطابع النجاح، ١٩٨٩.

١٢. الجرباوي، علي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩.

١٣. جقمان، جورج. **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١.

١٤. الخولي، لطفي. **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

١٥. الدجاني، أحمد صدقي. **الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠.

١٦. ـــــــــ، **الانتفاضة الفلسطينية والتحرير**. القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧. ـــــــــ، **الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨.

١٨. ـــــــــ، **الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١.

١٩. سليمان، محمد. **إعلام الانتفاضة تكاملية الأداء.. فاعلية النتائج**. نيقوسيا: النهضة برس، ١٩٩١.

٢٠. عبد الرحمن، أسعد. **الانتفاضة .. مقدمات .. وقائع .. تفاعلات .. آفاق**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

٢١. عمر، محجوب. **الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر**. القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

٢٢. المسيري، عبد الوهاب. **الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

٢٣. منصور، كميل. **الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

٢. الدوريات

١. أبو رزق، فايز. انتفاضة الأقصى: حرب أكثر ضراوة. **رؤية**، العدد ٨، نيسان/ إبريل ٢٠٠١، ص ٦٢-٨٩.

٢. أبو شريعة، إسماعيل. مقومات استمرار انتفاضة الأقصى المباركة. **السواعد**، العدد ٢٠، أيار/ مايو ٢٠٠٢، ص ٤٨-٥٢.

٣. أبو طالب، حسن. البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى. **السياسة الدولية**، السنة ٣٧، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، ص ١٠٦-١١٢.

٤. أبو عامود، محمد سعد. الانتفاضة الفلسطينية من ١٩٨٧-١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى: دراسة تحليلية مقارنة. **السياسة الدولية**، السنة ٣٧، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، ص ١٠١-١٠٥.

٥. أرناؤوط، عبد الرؤوف. القدس: هبّة شعبية بلا قيادة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ٢٦، العدد ١٠١، ٢٠١٥، ص ١٣٠.

٦. إسماعيل، عمر شعبان. عن الانتفاضة والتنمية (تأملات اقتصادية واجتماعية). **رؤية**، السنة ٢، العدد ١٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، ص ٦٣-٧٢.

٧. أطرش، عادل. الاقتصاد الإسرائيلي بين الانتفاضة وأزمة الصناعة التكنولوجية. **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢، ربيع ٢٠٠١، ص ٧٦-٧٩.

٨. البني، أكرم. الانتصار اللبناني والانتفاضة الفلسطينية. **رؤية**، السنة ٢، العدد ١٧، أذار/ مارس ٢٠٠٢، ص ١٨١-١٨٨.

٩. تشومسكي، نعوم. الانتفاضة، أميركا، إسرائيل والعرب. **الكرمل**، العدد ٦٧، ربيع ٢٠٠١، ص ١٧٠-١٩٠.

١٠. تماري، سليم، وريما حمامي. انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العددان ٤٥ و٤٦، شتاء/ ربيع ٢٠٠١، ص ٧-٢٥.

١١. حمدان، بدر. آثار الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي. **السواعد**، العدد ١٨ (عدد خاص)، ٢٠٠١، ص ٣٥-٣٧.

١٢. حوراني، فيصل. الانتفاضة تجربة غنية تحفز على المزيد. **رؤية**، العدد ٨، نيسان/ إبريل ٢٠٠١، ص ٩-٢٢.

١٣. ـــــــ. بينما الانتفاضة مستمرة، جمود سياسي ومستقبل غامض. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص ٢٩-٣٧.

١٤. خضر، حسن. انتفاضة على المفاوضات أم محاولة لتحسين شروطها. **رؤية**، العدد ٧، آذار/ مارس ٢٠٠١، ص ٩-٧٩.

١٥. خنفر، عبدالإله نهاد. انتفاضة الأقصى وقضية الاستيطان. **رؤية**، السنة ٢، العدد ١٧، أذار/ مارس ٢٠٠٢، ص ٤٥-٧٤.

١٦. ريخس، إيلي. العرب في إسرائيل وانتفاضة الأقصى. **قضايا إسرائيلية**، العدد ١، شتاء ٢٠٠١، ص ٢٦-٣١.

١٧. زرنوقة، صلاح سالم. انتفاضة الأقصى، والداخل الإسرائيلي. **السياسة الدولية،** السنة ٣٧، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، ص ١١٩-١٢٥.

١٨. السهلي، نبيل. الاقتصاد الإسرائيلي حتى عام ٢٠٠١ وتأثيرات الانتفاضة الفلسطينية. **صامد الاقتصادي،** السنة ٢٣، العدد ١٢٥، نيسان- حزيران/ أبريل- يونيو ٢٠٠١، ص ٢١٨ -٢٣١.

١٩. شاهين، أيمن. الانتفاضة الفلسطينية والاستيطان (المشاريع القديمة والحديثة). **الأفق،** العدد ٣، صيف ٢٠٠١، ص ٤٨-٦٩.

٢٠. الصوباني، صلاح. العملية التعليمية في ظل الانتفاضة. **صامد الاقتصادي،** السنة ٢٣، العدد ١٢٥، نيسان- حزيران/ إبريل- يونيو ٢٠٠١، ص ١٨٠-٢١٧.

٢١. طبر، ليندا وعلاء العزة. المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد ٩٧، شتاء ٢٠١٤، ص ١١٩-١٣٨.

٢٢. عايد، خالد. الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العددان ٤٥، ٤٦، شتاء/ ربيع ٢٠٠١، ص ٥٦-٧٨.

٢٣. ـــــ. تأثيرات الانتفاضة والركود العالمي في الاقتصاد الإسرائيلي. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد ٥٠، ربيع ٢٠٠٢، ص ٥٠-٦٢.

٢٤. عبد الجواد، جمال. صعوبات وإمكانيات التسوية بعد الانتفاضة. **السياسة الدولية،** السنة ٣٧، العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، ص ١١٣-١١٨.

٢٥. عبد الرحمن، وليد، وأحمد التري. الاغتيال محاولة يائسة لضرب الانتفاضة وإطفاء جذوتها. **السواعد،** العدد ١٨، عدد خاص، ٢٠٠١، ص ١٤-٢٠.

٢٦. عبد الكريم، أصلان. الانتفاضة الفلسطينية وحزب الله. **رؤية،** السنة٢، العدد ١٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، ص ١٩٥-٢٠٠.

٢٧. عطا الله، أكرم. الانتفاضة في سياقها الموضوعي. **رؤية**، السنة ٢، العدد ١٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٢، ص ١٢٢ -١٤٣.

٢٨. ـــــــ. الانتفاضة: إسرائيل من مجتمع الرفاه إلى مجتمع من الخوف والفزع. **رؤية**، العدد ١٢ (عدد خاص)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٦٨-١٨٥.

٢٩. العف، عبد الخالق. الشعر المقاوم في انتفاضة الأقصى. **الأفق**، العدد ٣، صيف ٢٠٠١، ص ١٨٥-١٩١.

٣٠. عوض الله، عبد الرحمن. مستقبل الانتفاضة ومستقبل التسوية السياسية. **الأفق**، العدد ٣، صيف ٢٠٠١، ص ١٥١-١٥٧.

٣١. عوكل، طلال. الانتفاضة: دروس ومشاريع وإنجازات. **رؤية**، العدد ١٢ (عدد خاص)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٥٣-١٦٧.

٣٢. غانم، أسعد. تداعيات الانتفاضة إسرائيلياً. **قضايا إسرائيلية**، العدد ١، شتاء ٢٠٠١، ص ٥-٩.

٣٣. فاروق، عبد الخالق. الانتفاضة الفلسطينية واستراتيجية المقاطعة الشعبية العربية. **صامد الاقتصادي**، السنة ٢٣، العدد ١٢٦، تشرين الأول- كانون الأول/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٩٩-٢٠٨.

٣٤. فياض، علي. ظاهرة الانتفاضة في التجربة الفلسطينية (الانتفاضة الخيار الاستراتيجي: الشعار والإمكانية). **صامد الاقتصادي**، السنة ٢٣، العدد ١٢٦، تشرين الأول- كانون الأول/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٥٠-١٧٢.

٣٥. قديح، وائل. أثر انتفاضة الأقصى على الأوضاع المصرفية عام ٢٠٠٠. **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، السنة ١، العدد ٣-٤، تموز- كانون الأول/ يوليو- ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٤٣-١٥٢.

٣٦. كابليوك، أمنون. إسرائيل وانتفاضة الأقصى. **قضايا إسرائيلية**، العدد ١، شتاء ٢٠٠١، ص ٩-١٤.

٣٧. كريم، محمد. المؤتمر الثاني لدعم الانتفاضة الفلسطينية. **صامد الاقتصادي**، السنة ٢٣، العدد ١٢٥، نيسان- حزيران/ أبريل- يونيو ٢٠٠١، ص ٢٣٢-٢٤٩.

٣٨. لاؤور، إسحق، وآخرون. الانتفاضة في كتابة الآخر. **الكرمل**، العدد ٦٦، شتاء ٢٠٠١، ص ١٠٨-١٤٩.

٣٩. المصري، هاني، وخليل شاهين. بعد ثمانية أعوام: انتفاضة الأقصى في طريقها إلى انتفاضة ثالثة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ١٨، العدد ٧٢، ٢٠٠٧، ص ٣٣.

٤٠. منيف، عبد الرحمن، وآخرون. الانتفاضة فعل وكتابة. **الكرمل**، العدد ٦٦، شتاء ٢٠٠١، ص ١٠-١٠٧.

٤١. ناطور، سلمان. الإعلام الإسرائيلي والانتفاضة استنفار لصالح المؤسسة. **قضايا إسرائيلية**، العدد ١، شتاء ٢٠٠١، ص ٤٧-٥٦.

٤٢. يوسف، سمير. الانعطافة المسلحة للانتفاضة الفلسطينية بين هاونات غزة وكاتيوشا لبنان. **مقدس استراتيجياً**، العدد ٤، أيار/ مايو ٢٠٠١، ص ٥٦ -٨٩.

٣. التقارير

١. "آفاق تصعيد المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي". **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٠٨/ ١٠/ ٢٠١٥:

http://www.dohainstitute.org/release/79478c4c-f20b-4934-8ffb-364c694e6743

٢. "تقدير استراتيجي: مستقبل انتفاضة القدس". **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٥:

http://www.alzaytouna.net/ar/?p=17150

٣. "هل تقف فلسطين على عتبات انتفاضة ثالثة؟". **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٨/ ١١/ ٢٠١٤:

http://www.dohainstitute.org/release/5d03b776-2683-4251-ab9d-add08ce6e205

٤. جرابعة، محمود. "انتفاضة السكاكين: الديناميات والآفاق". **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٠/ ١١/ ٢٠١٥:

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511101194938 7381.htm

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Aranson, Geoffrey. Israel, Palestinians and the Intifada: Creating Facts on the West Bank. London: Kegan Paul International, 1990.
- Baroud, Ramzy. The Second Palestinian Intifada: A Chronicle of a People's Struggle. London: Pluto Press, 2006.
- Bennis, Phyllis. From Stones to Statehood. The Palestinian Uprising. New York: Olive Branch, 1992.
- Bucaille, Laetitia (Anthony Roberts, tr.) Growing Up Palestinian: Israeli Occupation and the Intifada Generation. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.
- Brynen, Rex, ed. Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict. Boulder, C: Westview Press, 1991.
- Carey, Roane, ed. The New Intifada: Resisting Israel's Apartheid. London: Verso, 2001.
- Collins, John. Occupied by Memory: The Intifada Generation and the Palestinian State of Emergency. New York: New York University Press, 2004.

- Emerson, Gloria. Gaza: A Year in the Intifada: A Personal Account from an Occupied Land. New York: Atlantic Monthly, 1991.
- Finkelstein, Norman G. The Rise and Fall of Palestine: A Personal Account of the Intifada Years. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.
- Freedman, Robert Owen. The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers. University Press of Florida, 1991.
- Freedman, Robert Owen. The Middle East from the Iran-Contra Affair to the Intifada. Syracuse University Press, 1991.
- Gluck, Sherna Berger. An American Feminist in Palestine: The Intifada Years. Philadelphia: Temple University Press, 1994.
- Gordon, Haim. Quicksand: Israel, the Intifada and the Rise of Political Evil in Democracies. East Lansing: Michigan State University Press, 1995.
- Hiltemann, Joost R. Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.
- Hunter, F. Robert. The Palestinian Uprising: A War by Other Means. Berkeley, CA: University of California Press, 1993.
- King, Mary Elizabeth. A Quiet Revolution: The First Palestinian Intifada and Nonviolent Resistance. New York: Nation Books, 2007.
- Lederman, Jim. Battle Lines: The American Media and the Intifada. DIANE Publishing Company, 2001.
- Lockman, Zachary and Joel Beinin, eds. Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation. Boston, MA: South End Press/A MERIP Book, 1989.
- McDowall, David. Palestine and Israel: The Uprising and Beyond. Berkeley: University of California Press, 1989.

- Mishal, Shaul and Reuben Aharoni. Speaking Stones: Communiques from the Intifada Underground. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1994.
- Nassar, Jamal R. and Roger Heacock, eds. Intifada: Palestine at the Crossroads. New York: Praeger, 2007.
- Peretz, Don. Intifada: The Palestinian Uprising. Boulder: Westview Press, 1990.
- Pratt, David. INTIFADA: Palestine and Israel - The Long Day of Rage. Casemate Publishers, 2009.
- Rigby, Andrew. Living the Intifada. London: Zed Books, 1991.
- _____, The Palestinian Intifada Revisited. Lulu.com, 2015.
- Schiff, Ze'ev and Ya'ari. Intifada. New York: Simon and Schuster, 1989.
- Shalev, Aryeh. The Intifada: Causes and Effects. Boulder, CO: Westview Press, 1991.
- Shehadeh, Raja. Language of War, Language of Peace: Palestine, Israel and the Search for Justice. Profile Books, 2015.
- Ruebner, Joshua, Congressional Research Service: The Libr, & Clyde Mark. Crs Report for Congress: Current Palestinian Uprising. Biblio Bazaar, 2013.

2. Articles

- Ackerman, Seth. Al-Aqsa Intifada and the U.S. Media. Journal of Palestine Studies 30, No. 2 (2000/01): 61.
- Ajluni, Salem. The Palestinian Economy and the Second Intifada. Journal of Palestine Studies 32, No. 3 (2002/03): 64.
- Carlstrom, Gregg. Can Anyone Prevent a Third Intifada? Foreign Policy October 14 (2015).
- Charney, Craig. Palestine’s ‘Lone Wolf’ Intifada Is Here. Foreign Policy March 12 (2015).

- El Kurd, Dana. Intifada's Revenge: Don't Rule Out a Third One. Foreign Affairs October 21 (2015).
- Elgindy, Khaled. Welcome to the Third Intifada: After Gaza, Palestine's Uprising Will Spread to the West Bank. Foreign Affairs July 28 (2014).
- Falk, Richard and Burns H. Weston. The Relevance of International Law to Palestinian Rights in the West Bank and Gaza: In Legal Defense of the Intifada. Harvard International Law Journal 32, No. 1 (1991): 191-204.
- Finkelstein, Norman. Bayt Sahur in Year II of the Intifada: A Personal Account. Journal of Palestine Studies 19, No. 2 (1989/90): 62.
- Hedges, Chris. The New Palestinian Revolt. Foreign Affairs January/February (2001).
- Litvak, Meir. Palestinian Leadership in the Territories During the Intifada, 1987-1992. Orient 34 (2) (1993):199-220.
- Miller, Aaron David. Are We on the Cusp of Another Intifada? Foreign Policy August 4 (2015).
- Rabbani, Mouin. Intifada Profiles: Narratives of a Small Proprietor and a Fugitive. Journal of Palestine Studies 19, No. 3 (1989/90): 89.
- _____. Rocks and Rockets: Oslo's Inevitable Conclusion. Journal of Palestine Studies 30, No. 3 (2000/01): 68.
- Rigby, Andrew. Coping with the "Epidemic of Violence": The Struggle Over Health Care in the Intifada. Journal of Palestine Studies 20, No. 4 (1990/91): 86.
- Robinson, Glenn E. Al-Aqsa Intifada 10 years later. Foreign Policy October 18 (2010).
- Rouhana, Nadim. The Intifada and the Palestinians of Israel: Resurrecting the Green Line. Journal of Palestine Studies 19, No. 3 (1989/90): 58.

- Stockton, Ronald R. Intifada Deaths. Journal of Palestine Studies 19, No. 4 (1989/90): 86.
- Tessler, Mark. The Intifada and Political Discourse in Israel. Journal of Palestine Studies 19, No. 2 (1989/90): 43.
- Usher, Graham. Facing Defeat: The Intifada Two Years On. Journal of Palestine Studies 32, No. 2 (2002/03): 21.
- White, Ben. Will Fatah – as much as Israel – be the target of the next intifada? Conflicts Forum October 14 (2009): http://www.conflictsforum.org/2009/will-fatah-as-much-as-israel-be-the-target-of-the-next-intifada/
- W. Stein, Kenneth. The Intifada and the 1936-39 Uprising: A Comparison. Journal of Palestine Studies 19, No. 4 (1989/90): 64.
- Zilber, Neri. The Missing Intifada: Mostly Quiet in the West Bank. Foreign Affairs September 2 (2015).

أحدث الإصدارات

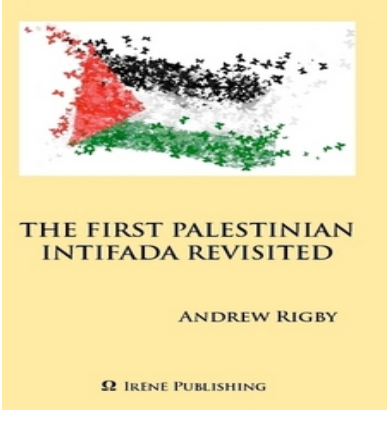

Rigby, Andrew. The Palestinian Intifada Revisited. Lulu.com, 2015.

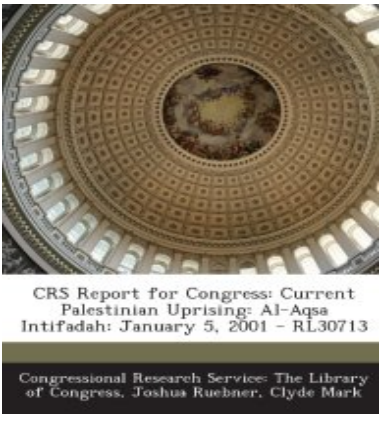

Ruebner, Joshua, Congressional Research Service: The Libr, & Clyde Mark. Crs Report for Congress: Current Palestinian Uprising. BiblioBazaar, 2013.

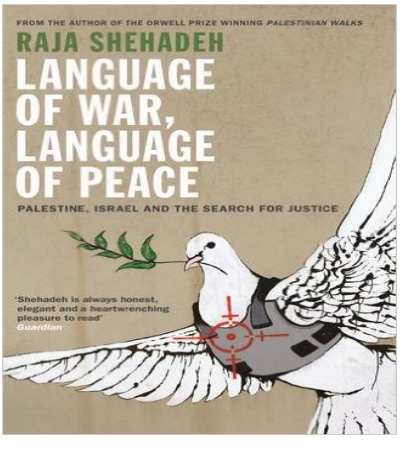

Shehadeh, Raja. Language of War, Language of Peace: Palestine, Israel and the Search for Justice. Profile Books, 2015.

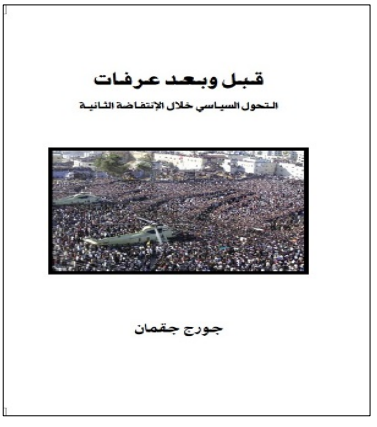

جقمان، جورج. قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية. رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١..

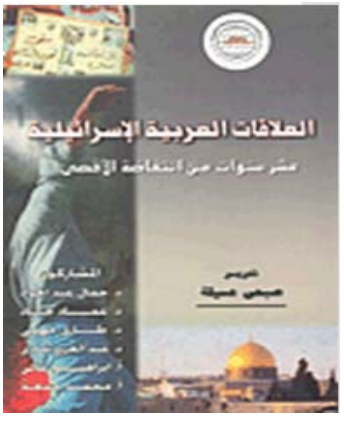

عسيلة، صبحي، وآخرون. العلاقات العربية الإسرائيلية: عشر سنوات من انتفاضة الأقصى. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠.

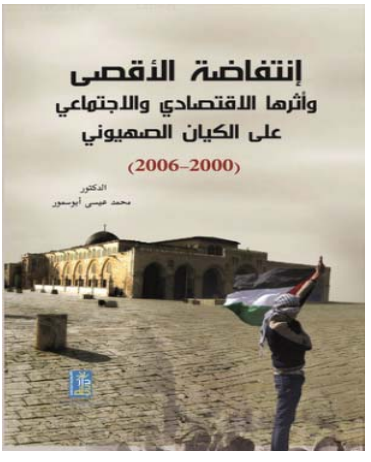

أبو سمور، محمد عيسى. انتفاضة الأقصى وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على الكيان الصهيوني (٢٠٠٠-٢٠٠٦). عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ٢٠١٤.

the involved sectors among Palestinians and the Israeli procedures against the intifada. However, this pivot sought to answer a central question whether we are witnessing a new Palestinian Intifada or not? The second pivot approached the reasons beyond the current intifada and if it has a practical and precise goals? Meanwhile, the last pivot focused on the requirements for this intifada to continue on the Palestinian, Israeli and Arabic levels.

Bibliography

Palestinian Intifadas 1987-2015

Mohammad Abed

- *Arabic and English References*

- - *New Releases in books*

proportion which allows it for presenting constitutional amendments in a referendum without resorting to other parties.

It is concluded that such a victory would greatly push forward the AKP and President Erdogan. I would also facilitate being supported by another 3 parties in the Parliament, although they have their own approaches, some of which agree with the AKP.

According to the report, the AKP's experience in the last few months has improved its understanding of the Turkish electorate's mood. The AKP is expected to go for modifying some policies, approaches and discourses.

In the foreseen future, the Turkish electorate is likely to stay largely affected by external developments, mainly on the borders, which are serious, have international implications and influence the already flamed Kurdish problem. That would increase the pressure on Erdogan and Davutuglu's government to carefully make cautious and conclusive decisions at the same time in the next 4 years.

With reference to the economy, it needs now further support to achieve a better level of stability and coherence to counter internal and external political dilemmas.

Issue's Symposium

Al-Quds Intifada for 2015: Backgrounds and Prospects

MESC

MESJ has recently convened a symposium under the title "**Al-Quds Intifada for 2015: Backgrounds and Prospects**" which focused on three pivots; firstly: the nature of the current intifada in the Palestinian territories,

The vision was made public in February-March, 2015 just before the end of Chief of Staff Benny Gantz' term. He referred to it in a conference held by the Begin-Sadat Center for Middle Eastern Studies in 2013. Jadi Izencot took over to start applying such imaginations, along with some modifications according to the developments on the northern front.

Therefore, we have translated everything mentioned by the Israeli Military website about the vision of each branch of the army. This is a webpage for the Israeli Military and directly connected with its affairs. Part I was published in Issue 73 whereas Part II will be published in Issue 74 of MESJ.

Part I of the translations discusses "2025 Israeli Military Commanders", "2025 Israeli Military Judiciary", "2025 Combat Instruments Conciliation" and "2025 Handling of Missile Threats". On the other hand, Part II addresses "2025 Israeli navy", "2025 Israeli Air Forces", "Israeli Infantry", "2025 Israeli Military Vehicles" and "Israeli Technology Section".

Review of 2015's Turkish Second General Elections

Mohammad Abed

The present report discusses the results of the second parliamentary elections held in Turkey on November 1, 2015. It was widely watched for its impact on various national, regional and, perhaps, international issues.

As in the first round, the results were different from many expectations and polls. The Justice and Development Party (AKP) won a comfortable majority, coming closer to the

It is concluded that the current cabinet has not come up with anything new from an economic perspective, has not placed any of the challenges to the Jordanian economy on the list of priorities nor made any relevant achievement other than making defiant decisions at the expense of citizens.

2025 Israeli Military Vision

Ahmed Mossad

It seems that the Hebrew State always sets future scenarios for each aspect lived by its people and army. It even imagines what the surrounding states and non-political entities may face and, thus, have a future affecting the future shape of Israel. At least, it attempts to produce responses to "potential dangers."

In this regard, one of the serious studies is a book by Israeli futurist Professor David Passage 2048: Israel after 100 Years of Establishment. It was him in 2008 who predicted the Arab Spring uprisings through the deductive method, listing some potential threats to the Hebrew State from non-political entities.

Along with this approach, the Israeli military institution had no choice but to develop a doctrine, reaching an imagination of how a soldier would look like in 2025. Pictures are set of how the future arms, war systems and general management of the war would be. The leadership networks are being developed and the human resources are qualified. Furthermore, a plan is set to qualify the military judiciary to keep up with the developments faced by the military officers when going into any battle where civilians are targeted.

achieving its goals by different means, such as economic boycott, sanctions and indirect war. However, they have failed so far.

The present study investigates the Arabian Gulf security in light of Iran's scenarios as a nuclear state. Tehran signed an agreement in this regard with the international powers, with which the GCC states were not satisfied. Three major topics are discussed: **Security problems in the Arabian Gulf; Iranian-Western Agreement Impact on Gulf Security** and **Scenarios of Dealing with Nuclear Iran's Hegemony over the Arabian Gulf**.

It is found that if Tehran's possesses nuclear capabilities as a reality, the GCC states may need to co-exist with such a situation for years. But its short-term negative effects would enhance the possibility of indirect confrontation between all the parties.

Reports And Articles

Jordanian Government's Economic Performance 2012-2015

Maher Al Ghareeb

About a century ago, exactly in 1921, the first government was formed in the Hashemite Kingdom of Jordan. Today, after 40 cabinets, controversy is still going on over the major economic changeables, such as debt, growth and other indicators contrasting governments' economic performance with previous years.

The present report looks into the government's performance in the last 4 years, i.e., since Abdullah Nsour was entrusted with forming the cabinet.

It is concluded that the wave of the Arab Spring constituted a new stage in the Arab World history, by succeeding in ending the dictatorships oppressing their peoples for decades. However, the uprisings' success faced many challenges and could not be fulfilled, as the movements were busy with political conflicts, leaving the peoples looking again for someone to achieve the goals for which they had gone to the streets. Instead of establishing a new stage of state-building, these movements worked on polarization, political installment and hunting for the new political system after the collapse of the state. This is natural, as all the official institutions were associated with the former head of the state and collapsed together. Therefore, a new type of social contract needs to be founded to pave the way for a culture of open democracy, which does not cancel the other to safeguard the society. In other words, the society needs to be cohesive and learn the culture of democracy before establishing the political system on true democratic foundations, side by side with the state's integrated institutions and regulations. Here, it does not matter who rules and who is ruled, as long as the state is there and carrying out its national responsibilities towards its citizens.

Arabian Gulf Security in Light of Iran's Nuclear Scenarios

Wasfi Aqil

Since the 1979 Islamic Revolution of Iran, the Arabian Gulf has suffered a state of regional instability. Tehran's political behaviour towards the region has mostly been featured by enmity, taking the form of indirect confrontation between the two sides. The crisis escalated when Iran came close to producing nuclear weapons. In return, the Gulf Cooperation Council states attempted to prevent Tehran from

Research & Studies

Political Movements' Conflict and State-Building Difficulty in the Arab World

Fawaz Thanon

The Arab World witnessed a wave of political shifts aimed at toppling the totalitarian regimes and founding new systems. However, the region almost entered a new stage of conflict between the different ideologies, which attempted to prove themselves and their right to take over. As a result, the region was involved in a state of political and security chaos. The objectives and principles of such movements were confused with the challenges they faced while trying to change the entire new political maps of their countries.

The present study sheds light on the conflict of political ideologies in the Arab World, which arose just after the end of the Arab Spring. It looks into its role in devastating the national state and converting it to a square for the conflict of ideologies as well as the losing of the true compass for the savior state basics. Four main topics are discussed. The first investigates the most significant event - the Arab Spring - in a bid to recognize its general causes and targets. The second addresses the political polarization and conflict between the different movements after the Arab spring. The third explores the rise of militias as well as the decline of the state influence. The failure of democratic shift is attributed to the political conflicts, which led to a state of split within the state. The fourth analyzes the division about the approach of building the state and sets a roadmap for decision-makers to construct the sought institutional state.

As a result, the whole Middle East is on the verge of large-scale political shifts in 2016, based on restoring stability, resumption of reform and conduct of major national and regional reconciliations. The Arab Spring is expected to resume its role but with new formulas.

In light of such possible shifts and their likely approaches, a number of hard questions arise, mainly:

Can the major forces of change and Arab Spring provide reassurances for the Arab regimes - especially in the Arabian Gulf - that they would not target their security, but consider it an integral of their own countries? Do the international powers, mainly the US and Russia, realize that their incitement of violence and chaos in the region neither guarantees their economic interests nor serves their national security? To what extent are the Islamists politically able to seize the opportunity to restore their role and make concessions in favour of their partners in the uprising or homeland towards a true political partnership?

This is definitely a complicated process, but it may start by solving the crisis of Yemen, Syria, Libya and/or Egypt. Therefore, Saudi Arabia; Turkey and Iran; and the moderate Islamists are the parties most capable of making such an initiative, based on mutual political concessions between all the parties in a bid to build these states.

Editorial

2016 Chance for Arab World's Stability and Development

Editor in Chief

For 5 years of the outbreak of the Arab Spring and 2 years of the attempts to hamper it, the counter-revolution forces in the relevant states could not restore the pre-uprisings political situation of 2011. In Libya, Yemen and Syria, a state of instability persists. Egypt has been involved in violence and high-level security tension. On the other hand, in Jordan and Morocco, political and security stability continues, as both countries have witnessed unfinished political reform processes towards democracy.

Consequently, the significant shifts seen in these states, especially Syria and Yemen, make new indications of the new possible approaches in the track of the Arab Spring. Different parties are also waiting and reconsidering previously adopted stances and policies. Therefore, security, political and economic issues have mixed - perhaps unintentionally - threatening the stability of the entire region.

It can be said that important quality changes are crystallizing to push the situation to new squares and clearer determinants - perhaps heading to the achievement of stability - namely: **rising crisis in international relations; failure of anti-ISIS Arab, international campaign; and the growing public discontent with the fiasco of the powers limiting the abilities of moderate Islamists and their national and regional allies to persist and co-exist with variables.**

Bibliography

Palestinian Intifadas 1987-2015

129 - *Arabic and English References*

141 - *New Releases in books*

Mohammad Abed

Contents

page	***Editorial***
7	*2016 Chance for Arab World's Stability and Development* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
17	*Political Movements' Conflict and State-Building Difficulty in the Arab world* ***Fawaz Thanon***
37	*Arabian Gulf Security in Light of Iran's Nuclear Scenarios* ***Wasfi Aqil***
	Reports And Articles
69	*Jordanian Government's Economic Performance 2012-2015* ***Maher Al Ghareeb***
75	*2025 Israeli Military Vision Part(2)* ***Ahmed Mossad***
99	*Review of 2015's Turkish Second General Elections* ***Mohammad Abed***
	Issue's Symposium
113	*Al-Quds Intifada for 2015: Backgrounds and Prospects* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2016

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Mohammad Abu Hammour

Volume 19 **No. 74** **Winter 2016**